الإثنين 29 آذار 2021
العدد 4306 السنة الخامسة عشرة
Lundi 29 mars 2021 nº 4306 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

المال العام يستمر بالتدفق على المصارف

● **ماهر سلامة**
«المركزي» فاقد لأدوات السياسة النقدية

● **علي فاعور**
المجتمع اللبناني الى الشيخوخة

«نزوح العدالة»: القضاة والمحامون يتسابقون على الهجرة [6]

«حيلة» اليونيفل الجديدة للتجسّس: كاميرات حديثة على الأبراج

لبنان في العتمة [3]

ايران - الصين
كابوس بريجنسكي

[8 ـ 9]

للمجوانية الأميركية دور حاسم في دفْع أطراف لا مشتركات أيديولوجية بينها إلى العمل على تنمية شبكة ضخمة من المصالح التي تجمعها (أ ف ب)

قضية

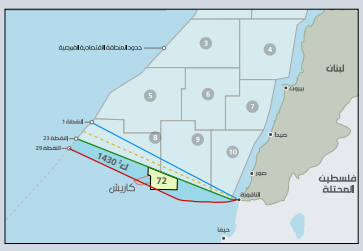

تعديل مرسوم الحدود البحرية للتفاوض لا لتثبيت الحق!

2

فلسطين

أيّام على إغلاق باب الترشح: **لا قوائم للفصائل الكبرى بعد**

9

الكويت

احتدام الأزمة السياسية المعارضة تختبر العهد الجديد

11

قضية

«حيلة» اليونيفل الجديدة للتجسّس: كاميرات حديثة على الأبراج

لم يُحسَم بعد مصير تركيب قوات اليونيفل لكاميرات حديثة فوق ابراج مواقعها في جنوبي الليطاني. المشروع الذي يحاول حفظة السلام تمريره منذ نحو ثلاث سنوات، لم يلقَ موافقة جازمة من قيادة الجيش، في مقابل رفض صارم من أهل الأرض

أمال خليل

منذ ما بعد عدوان تموز 2006، تمثّل الناقورة حقل تجارب للدول العظمى، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، لاختبار السياسات الفضلى للجم قوى المقاومة، المدنية والعسكرية، في سبيل التوصل لوقف الأعمال العدائية وضمان الهدوء على الحدود مع الكيان الصهيوني. بعد أن فشلت أساليب الترهيب والترغيب لليونيفل المعزّزة، بدأت الدول المرتبطة بها، ومن خلفها أميركا، وضع أجندة مهمات جديدة. شعارات عديدة أسقطت على الخطط المتتالية من «الاستراتيجية الجديدة» إلى «تغيير قواعد الاشتباك»، وصولاً إلى التهديد بتعديل بنود القرار لتتلاءم مع الفصل السابع. وبين هذا وذاك، تعزز دور مكتب الشؤون المدنية والإنسانية ومهمته التواصل مع الفعاليات المحلية والبلديات. وبشكل لافت، ابتدع مكتب مماثل لدى الجيش اللبناني، كأنه جيش غريب على أرض غريبة؛ إلا أن تلك المحاولات لم تنجح. فشلت الناقورة في تغيير نظرة كثير من الجنوبيين إليها بأنها «قوة منحازة إلى العدو الإسرائيلي وتنفّذ مصالحه على أرض الجنوب المحررة بالدماء»، فلم يترك هؤلاء فرصة للتعبير عن رفضهم، أبرزها في حال تخطت الدوريات الأممية الخطوط الحمر في التجوال والرصد. لم يتوان أهل البلدات عن مهاجمة الدوريات التي تتجاوز تلك الخطوط ومصادرة الكاميرات والأجهزة اللاسلكية.

لم يعد أمام دول اليونيفل، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، كثير من الوقت لتختبر سياسات جديدة للحفاظ على أمن «إسرائيل». بالتزامن مع الضغط الاقتصادي والتدخل بمفاوضات ترسيم الحدود البحرية، وضعت خطة أمنية واضحة المعالم من دون زينة أو تمويه: كاميرات حديثة تعوض عن فشل الدوريات في الوصول إلى الأحياء والأودية والأحراج.

وكانت المراجعة السنوية لعمل اليونيفل في آب الماضي قبل إقرار التجديد لمهمتها، قد لحظت «ضرورة إدخال تقنيات مراقبة عالية ومعدات للرصد الحراري وكاميرات لتنفيذ مهام رصد أي تحرك مسلح يخرق القرار 1701». هكذا تضمن الدول المشاركة تحصيل المعلومات التي يريدها العدو، مع سلامة جنودها الذين يوضعون بين الحين والآخر في مواجهة مع الأهالي.

وفق مصدر عسكري مطلع، فقد وضع أخيراً مشروع تركيب الكاميرات على نار حامية. وهي من الأحدث عالمياً، توفر رؤية دقيقة على مدى 360 درجة، مرتبطة بمركز عمليات تتحكم فيها من المقر العام في الناقورة. وتركز الخطة على تركيبها بداية في المقار ذات المواقع الجغرافية الاستراتيجية، كمواقع الشومرية وعدشيت القصير المشرفين على وادي الحجير ووادي الشقيف - الخردلي، وعلى عشرات البلدات بين أقضية مرجعيون والنبطية وبنت جبيل. والمقار تلك يبلغ عددها 19 من أصل 40 موقعاً، علماً بأن اللينة الأولى لفكرة الكاميرات سجلت عام 2009 في عهد قائد قوات اليونيفل الأسبق كلاودیو غرازیانو، عقب حادثتي انفجار في طيرفلسيه وخربة سلم.

عدد من رؤساء البلديات سجّل اعتراضه «على استعادة زمن الاحتلال الإسرائيلي»

بعد أن استنفد كبار ضباط اليونيفل محاولات انتزاع موافقة الجيش والأمن العام وسائر الأجهزة الأمنية من دون الحصول على موقف رسمي، برز موقف معارض من رؤساء بلديات في جنوبي الليطاني. وقد تبلغت اليونيفل أسباب الاعتراض الشعبي على الكاميرات. عدد من رؤساء البلديات سجّل اعتراضه «على استعادة زمن الاحتلال الإسرائيلي، حين كنا تحت المجهر نحصي أنفاسنا ونضبط تحركاتنا ونشعر بأننا مكشوفون كما لو أننا مطلوبون».

«مَن يضمن ألا يقرصن برنامج الداتا العائد للكاميرات من قبل العدو الإسرائيلي الرابض على بعد أمتار من غرفة العمليات في الناقورة؟». سؤال وصل إلى مسامع مسؤولي اليونيفل، هذا إن سلّم الأهالي بحسن النية خلف المشروع برمته، علماً بأن إبراز ورقة الكاميرات أعقبت إسقاط ورقة المسيّرات (الدرونز) التي قررت اليونيفل تسييرها فوق مواقعها وفي أنحاء مختلفة من منطقة عملياتها في جنوبي الليطاني.

لكن هل فعلاً يحق لليونيفل الاستعانة بتلك التقنيات التي تكشف صراحة أهدافها التجسّسية؟ أكد مصدر مسؤول أن «أي تغيير من قبل اليونيفل في طبيعة أدوات وطرق تثبيت الاستقرار وضمان الهدوء، يجب أن يحظى بموافقة رسمية من الدولة اللبنانية». وبما أن الدولة غائبة أو مستسلمة، صالت وجالت اليونيفل بين بيروت والجنوب لأشهر عقب انفجار مرفأ بيروت، وأخرجت مستوعبات عديدة وصلت عبر البواخر لصالحها. فهل من دقق في محتويات تلك الشحنات؟

ينحدر المسار الأممي الشامل نحو «إعادة هيكلة عمل اليونيفل في لبنان لتصبح ليس تحت الفصل السابع لما يثيره من حساسية، بل تحته بدرجة قليلة»، وفق المصدر. الأزمة الاقتصادية الخانقة قد تساعد الأمميين في مخططهم، إذ أصبحوا أكثر راحة في الاستهلاك والإنفاق، بعدما انخفضت ميزانية اليونيفل بسبب انخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار.

المشهد السياسي

لبنان في العتمة

أُضيفت أمس أزمة جديدة إلى الأزمات اللبنانية الكثيرة. وهي إطفاء معمل الزهراني نهائياً عن العمل بعد نفاد مادّة المازوت لتشغيله. فلا المازوت الكويتي وصل بسبب توقّف الملاحة في قناة السويس، ولم يتمّ التأكد من ملاءمة المازوت من الباخرة «Histria Perla» للمعمل. الطامة الكُبرى أنّه لا يُمكن تحديد موعد لإعادة تشغيل المعمل، مع انخفاض إنتاج الكهرباء في لبنان إلى 900 ميغاواط

مع إطفاء معمل الزهراني بالكامل أمس، يكون لبنان قد دخل مرحلة جديدة من التقنين القاسي. هي حادثة تحصل للمرّة الأولى منذ مدة بعيدة، وقد حلّت على البلد في زمن صعب أصلاً، وزيادة في ساعات التقنين، وعدم توافر العناصر اللازمة لإنتاج الكهرباء. ففي الأسابيع الماضية، كانت عمليات الإنتاج الكهربائي في لبنان تتأثر بتأخّر مصرف لبنان في فتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد الفيول، وبإصابة المعامل بأي عطل، وبتأخّر بواخر الفيول عن تفريغ المواد، وبإجراءات احتياطية لمؤسسة كهرباء لبنان... كلّ هذه العوامل متوافرة، وقد أُضيف إليها أمس عُنصران جديدان. المُعضلة الرئيسية في حادثة معمل الزهراني أنّ بعض أسبابها لا يتعلّق بالمعمل نفسه، بل بعوامل «خارجة عن إرادة المعنيين»، كتأمين الفيول الخاص به. لذلك، يُعتبر الأسوأ من إطفاء معمل الزهراني أنّه لا أحد يستطيع تحديد تاريخ إعادة تشغيله.

في 26 آذار الحالي، كان يُفترض أن تصل باخرة المازوت الآتية من الكويت إلى معمل الزهراني. توقّفت الملاحة في قناة السويس، فتأخّرت الباخرة عن موعدها، وهو ما سيستمر إلى أجل غير مُسمّى، ما يعني افتقاد المواد اللازمة لتشغيل المعمل. هذه هي المشكلة الأولى التي أصابت «الزهراني». أما المشكلة الثانية، فتتعلّق بنوعية المازوت المُستخدم. فالمازوت الكويتي المستورد كان يؤمّن نصف حاجة المعامل للمازوت، لمدة ثلاثة أشهر تلي انتهاء العقد. لذلك، عمدت وزارة الطاقة إلى إطلاق مناقصات «سبوت كارغو» (فورية) لتعويض النقص في المادة. وبالفعل وصلت الباخرة «Histria Perla» إلى الشاطئ اللبناني، إلا أنّه تعذّر عليها التفريغ. فبحسب «كهرباء لبنان» طرأ تغيير على طريقة الفحص التي تطلبها شركة «Siemens» المصنّعة للتوربينات، وقد اختلفت عن الطريقة السابقة التي كانت تطلبها أيام العقد مع الشركة الكويتية، بعد أن أكّدت مختبرات شركة «Bureau Veritas» أنّه لا يمكن تطبيقها. حاولت وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان السعي إلى حسم الخلاف وإيجاد تخريجة، من دون جدوى حتّى اليوم. وقد أكدت «كهرباء لبنان» أنّ المراسلات المستمرة مع الشركتين لم تُسفر عن أي نتيجة. وبحسب المعلومات، فإنّ شركة «Siemens» الألمانية لم تُجب بعد على طلب مُختبرات «Bureau Veritas» الإماراتية تزويدها بالآلية المعتمدة لديها، لتطبيق طريقة الاختبار المذكورة على مادّة «الغاز أويل». أما الجهات اللبنانية المسؤولة، فتتريث في القيام بأي خطوة بانتظار حسم هل سيؤدّي حسم الجدل إلى تفريغ الباخرة للمازوت؟ كلّا، لأنّ باخرة «Histria Perla» لم تستكمل بعد الإجراءات المصرفية الخاصة بها، وبالتالي لا تستطيع العمل. فمصرف لبنان تأخّر، الأربعاء، في فتح اعتماد الشركة، التي راسلت مصرف المراسلة في الخارج للحصول على موافقته، وهي حُكماً لن تُفرغ قبل تسلّم أموالها. اجتماع هذه العوامل أدّى إلى انخفاض الإنتاج إلى 900 ميغاواط، بالرغم من أنّ مؤسسة كهرباء لبنان لجأت إلى تعويض النقص عبر تشغيل معمليْ بعلبك وصور، علماً بأنه سبق أن تمّ تخفيض إنتاج معمل الزهراني على مرحلتين لتفادي احتمال الوصول إلى إطفائه، فخفّض إنتاجه من 450 ميغاواط إلى 225 ميغاواط، ثم إلى 120 ميغاواط في الأسبوع الأخير، قبل أن يُطفأ نهائياً أمس.

لا يملك بري مبادرة، بل أفكار تُناقشها مع الحريري

العتمة تنسحب أيضاً على الملفّ الحكومي، الذي لم يشهد أي تطورات في اليومين الماضيين. جرى التعويل نهاية الأسبوع الماضي على «مُبادرة لرئيس مجلس النواب نبيه برّي» في موضوع تأليف الحكومة، واعتُبرت «فرصة» للحلّ، إلا أنّ مصادر سياسية واسعة الاطلاع تؤكّد «عدم وجود أي مبادرة عملية، أو على الأقل لم تجرِ مناقشتها مع القوى السياسية الفاعلة في البلد». فما قام به برّي هو مُناقشة أفكار وطرح خيارات بديلة مع رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري لم ترتقِ إلى مستوى المبادرة. وبحسب تلك المشاورات، سوّق أنّ الحريري لا يُمانع التخلّي عن حكومة من 18 عضواً والبحث في زيادة العدد، من دون مقاربة الإشكاليات الأخرى، وأبرزها حسم «الثلث الضامن». ما سبق لا يعني أنّ التوافق سيؤدّي إلى تأليف الحكومة، وقد أظهرت الأيام الماضية مدى ربط الحريري لقراره بالـ«فيتو» الدولي - الإقليمي على حكومة لبنانية، حين عطّل الحلّ بعدما وافق الرئيس ميشال عون على التخلّي عن مطلب الثلث الضامن، ما دفع برئيس الجمهورية إلى العودة إلى مطالبه السابقة.

تعديل مرسوم الحدود البحرية: للتفاوض لا لتثبيت الحق!

يتنقّل اقتراح تعديل مرسوم الحدود البحرية بين الجهات المعنية، فيما يمنع الصراع السياسي حوله، توقيعه، من ضمن الأفكار المطروحة للحل، التقدّم باقتراح قانون لإقراره في مجلس النواب. تبقى الفكرة الأهم أن على لبنان حسم مسألة الحدود، لتثبيت حقه قبل استعادته، لا استخدامها كورقة للمفاوضات والتنازل عنها

ميسم رزق

بتعليق مبهم على حسابه على موقع «لينكدإن»، أعلنَ مدير مشروع التنقيب عن الغاز في حقل «كاريش»، فنست ريبول سالزي، قبل أيام، أنه سيعاين باخرة الإنتاج في غضون 14 يوماً. لم يتضح ما إذا كان سيزور دولة ما لمعاينة الباخرة، أم أنها ستصل قريباً إلى المياه الفلسطينية المحتلة قريباً. وحقل «كاريش»، يجاور حقلاً آخر (الحقل 72)، يقعان في منطقة الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة. وبحسب الاقتراح الأخير لتعديل الحدود الجنوبية، الذي قدّمه الجيش اللبناني، فإن الجزء الأكبر من الحقلين يقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان. وبناءً على ذلك، اقترح الجيش تعديل مرسوم الحدود البحرية (المرسوم 6433 الصادر عام 2011)، بما يضمن تقوية أوراق لبنان على طاولة المفاوضات غير المباشرة مع العدو. وكان الجيش يستعجل تعديل المرسوم، قبل حزيران المقبل، موعد بدء تنقيب العدو في الحقول التي يرى الجيش أنها من حق لبنان، أو على الأقل، تقع في المنطقة المتنازع عليها. وأتى تصريح مدير مشروع التنقيب الاسرائيلي ليزيد الضغوط على لبنان.

ملف الترسيم في لبنان أسير النزاعات السياسية. اقتراح تعديل المرسوم خرجَ من مكتب وزيرة الدفاع زينة عكر إلى رئاسة الحكومة من دون توقيع، بعدَ أن أعدّته قيادة الجيش (راجع «الأخبار»، الإثنين 22 آذار 2021). المسار الجديد الذي سلكه اقتراح التعديل من البرزة إلى السراي أتى بطلب من رئيس الحكومة حسّان دياب، حتّى يوقّعه وزير الأشغال ميشال نجار ومن ثمّ يعيده إلى عكر قبلَ إرساله مُجدداً لرئاستَي الحكومة والجمهورية. ذلك لا يعني أن مصير المرسوم قد حُسِم أخيراً، خاصة أن دياب يؤكّد «استراتيجيته وحاجته إلى اجتماع مجلس الوزراء»، كما يشترط التوافق السياسي حوله. وهو دائم الشكوى من حجم الضغط الذي يتعرّض له، كما يزعم مُقرّبون منه، تحديداً من «الرئيسين نبيه برّي وسعد الحريري اللذَين يُعارضان التعديل، ويُشدّدان على عدم توقيعه من دون حكومة مجتمعة».

حالة المُراوغة هذه، والمُرشّحة للاستمرار، دفعت إلى البحث عن أفكار أخرى للحلّ، من بينها إعداد اقتراح قانون يُعرض على مجلس النواب للتصويت عليه. وعلمت «الأخبار» أن رئيس تيار «الكرامة» النائب فيصل كرامي هو من سيتقدّم بالاقتراح، بحسب ما أكدت مصادر قريبة منه، اعتبرت أن «من الأفضل أن يُصار إلى إقرار التعديل من داخل مجلس الوزراء»، لكن في حال «عدم التوافق فإن النائب كرامي سيتقدّم باقتراح قانون معجل مكرر في الهيئة العامة». وأضافت المصادر أن «كرامي درس كل الخطوات القانونية بشأن الاقتراح»، نافية أن يكون هذا الأمر قد حصل بالتنسيق مع أحد، علماً بأن المعلومات تؤكد «الاتفاق عليه مع الرئيس دياب».

لكن الأهم من هذه التفاصيل، هو أنه في حال كانت هذه المساحة التي يُحكى عنها (أي 1430 كيلومتراً مربعاً تُضاف إلى 860 كيلومتراً مربعاً يجري التفاوض بشأنها)، هي من حق لبنان، فعلى الأخير أن يُثبّتَ ملكيتها لدى الأمم المتحدة وأن يعمل لتحصيلها كاملة، من دون التنازل عن شبر منها، لا أن يطرحها كورقة مساومة. تردّ مصادر رفيعة المستوى معتبرة إن «القول بأن لا مجال للتراجع عن الحدود التي سيثبتها المرسوم الجديد تحتَ أي ظرف هو كلام غير دقيق، لكون البيان الذي زُوّد به الوفد المفاوض في الناقورة، أكّد أن المفاوضات ستبدأ من الخط 29، وأن رئيس الجمهورية لم يتمسّك بالثبات وهذا أمر منطقي». فبرأي المصادر، أن «كل الدول عندما تذهب إلى المفاوضات لترسيم حدودها البحرية تُطالب بالحد الأقصى الممكن لها وفقاً للقانون الدولي، حاملة معها إلى المفاوضات خطاً يمكن الدفاع عنه. وبالتالي لا تذهب للتفاوض على أساس خطّ ضعيف ويعطي حقوقاً أقل. كما أن جميع هذه الدول، ومن دون استثناء، لم تحصل على كامل ما كانت تُطالب به قبل التفاوض، وإلا فلماذا اسمه تفاوض؟».

المصادر نفسها سألت: «كيف يُمكن القبول بالذهاب إلى التفاوض على أساس خط 23 الذي لا يقبل العدو الإسرائيلي به، لكونه الخط الرسمي اللبناني المُودع لدى الأمم المتحدة، وبالتالي يُجبَر في ما بعد على القبول بمساحة أقل من 860 كيلومتراً، ولا يمكن القبول بتعديل الخط في الأمم المتحدة بالخط 29، ويصبح التفاوض على أساس 2290 كيلومتراً مربعاً، وفي نهاية المفاوضات نحصل على أكثر من 860 كلم مربعاً؟ فهل الحصول على أقل من 860 كلم مربعاً هو ربح وانتصار، والحصول على أكثر من 860 كلم مربعاً يُعدّ تنازلاً وانتصاراً وهمياً؟».

وتذكّر المصادر بأن التعديل يجعل من حقل «كاريش» ضمن منطقة متنازع عليها، وبالتالي لا تستطيع شركة «إنرجين» التي تعمل في هذا الحقل متابعة أعمالها خوفاً من مقاضاتها من قبل لبنان، كذلك الأمر بالنسبة إلى العدو الإسرائيلي الذي لا يمكنه تحمّل تأخير الانتاج في هذا الحقل، وهو الذي ينتظر بفارغ الصبر إنتاج الغاز الطبيعي منه لتشغيل معامل الكهرباء لديه، ولكسر احتكار شركة «شيفرون» لأسعار الغاز التي تُنتج من حقلَيْ «تمار» و«ليفياثان».

وتستغرب المصادر قول المعترضين على التعديل إنه ينسف الصيغة الحالية للتفاوض، بهدف فرض صيغة جديدة على لبنان من قبَل الوسيط الأميركي، تقوم على التلازم بين الترسيم البرّي والترسيم البحري، وأن العدوّ يريد إجراء تبادل للأراضي مع لبنان، للحصول على مساحات من البر تحمي مستوطنات أو كاشفة عسكرياً، لأن الجانبين الإسرائيلي والأميركي أصلاً يرفضان التعديل من أساسه».

في المحصلة، يتنازع الموقف اللبناني رأيان: رأي يقول بحصر التفاوض بالمنطقة «المتنازع عليها حالياً»، البالغة مساحتها 860 كيلومتراً مربعاً، مع ما يعنيه ذلك من قبول مسبق بالتنازل عن جزء منها. ورأي يرى بوجوب تعديل المرسوم، بما يحوّل المساحة المتنازع عليها إلى 2290 كيلومتراً مربعاً، والذهاب إلى المفاوضات بما يعني التنازل عن جزء منها أيضاً. أصحاب الرأي الثاني يحاججون بأن ما يمكن تحصيله باقتراحهم أكبر مما يمكن تحصيله من الاقتراح الأول. لكن أيا منهما لا يرى وجوب تثبيت الحق اللبناني، وحمايته، من دون أي تفاوض، وبالتالي، من دون أي تنازل.

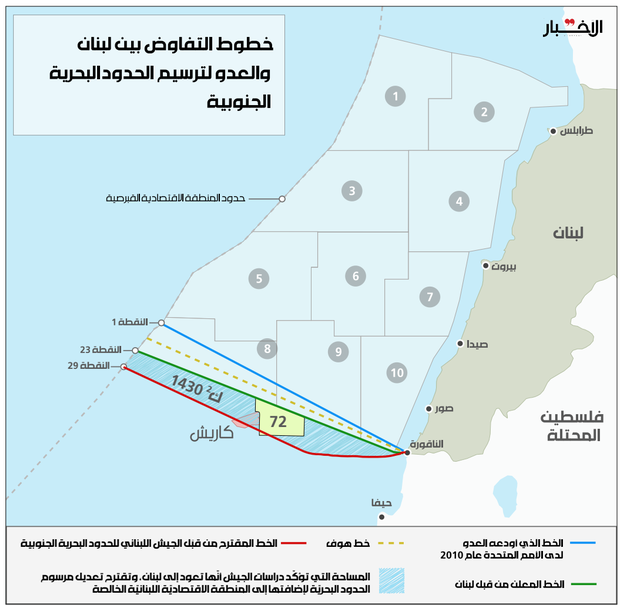

لم تستكمل باخرة «Histria Perla» الإجراءات المصرفية لتأخر «المركزي» في فتح الاعتماد (هيثم الموسوي)

قضية

أزمة «القومي»: ضغوط على القيادة الجديدة... وحردان يثبّت الانشقاق

يُفترض في زمن التحدّيات، وإعادة ترتيب التوازنات الدولية - الإقليمية، وتعاظم التهديدات من قِبل قوى الهيمنة على المنطقة، أن يقف الحزب السوري القومي الاجتماعي في مُقدّمة «حُماة» البلاد. ولكنّ قيادات الحزب تناست دوره، وزجّت به في خلافاتٍ داخلية وانشقاقات بلغت أوجها في أيلول الماضي. واليوم، يُفتح فصلٌ جديد من هذا الصراع، يدور حول إصرار أسعد حردان على عقد المؤتمر القومي في أيار، بما يثبّت الانشقاق، فيما دعت القيادة الجديدة برئاسة ربيع بنات إلى تأجيله حتّى آب

ليا القزي

لم يكن ينقص الحزب السوري القومي الاجتماعي سوى مسؤولين أمنيين ودبلوماسيين سوريين «يتسلّون» بتعزيز الشقاق بين القوميين، لضمان سيطرة النائب أسعد حردان على قرار الحزب. مُشكلة بعض القوميين - المستمرة منذ سنوات - تعاملهم مع الحزب كما لو أنه مُجرّد «لافتة» خاصة، فيما هم يقولون إن حزبهم هو قضية. وقد تجدّدت هذه المشكلة في 13 أيلول الماضي، تاريخ انتخابات المجلس الأعلى التي طوت مرحلة «احتكار» حردان للقرار الحزبي، محاولة طيّ «عهد حردان»، تمّت على يد الفريق الذي كان طيلة سنوات محسوباً عليه... فردّ بفتح النار على القيادة الجديدة (انتخبت ربيع بنات رئيساً للحزب)، وخاصة عميد الدفاع زياد معلوف، الذي يعتبره نائب حاصبيا - مرجعيون «مُهندس الحركة الانقلابية» ضدّه.

برفض حردان الاعتراف بنتائج تلك الانتخابات التي لم يفز بها، مُتّهماً خصومه بتزويرها، «رغم أنّه هو الذي أصرّ على إجرائها ونظّمها وأشرف عليها»، يقول أحد أعضاء «لقاء الإصلاح والوحدة»، ويضم قيادات قومية قطاعت استحقاق أيلول 2020 بسبب تأجيل المؤتمر القومي الذي يجب - بحسب الدستور الحزبي - عقده قبل جلسة الانتخاب. أمّا بعد إجراء الانتخابات، «فقد أصبح هناك سلطة شرعية مُنتخبة، يجب الاعتراف بها وإعطاؤها فرصة ومواكبتها من داخل المؤسسات»، يقول المصدر نفسه. لهذا السبب قبلتم التعاون مع القيادة الجديدة وتولّي مناصب في المكتب السياسي؟ يُجيب المسؤول بأنه بعد الانتخابات «مدّ الرابحون يد التعاون ونظّموا حوارات مع الجميع، في حين أنّ السلطة السابقة ما زالت حتّى الساعة غير مُعترفة بوجود أزمة في الحزب. التجديد في القيادة يُشكّل فرصة أمام القوميين، وقد بدأنا نلحظ ذلك في الموقف من أداء السلطة في لبنان وتمايز الأداء السياسي وبلورة هوية الحزب الحقيقية».

سيدعو «جناح حردان» والناشف إلى مؤتمر قومي وانتخابات جديدة في أيار (هيثم الموسوي)

تصرّفات حردان تُخالف أحد مبادئ «القومي»: رفض التقسيم

تنكّر حردان للنتائج أثر على كلّ مؤسّسات الحزب القومي ونشاط الحزبيين. بات لـ«القومي» رئيسا حزب، مجلسان أعليان، مجلسا عُمد، مكتبان سياسيان، مُنفّذان اثنان في الكثير من المناطق... وبعد رفعه دعوى أمام القضاء اللبناني للطعن في شرعية الانتخابات الحزبية، تقول مصادر القيادة الجديدة إنّ حردان استكمل حربه ضدّها عبر «رفع دعاوى شخصية ضدّ أعضاء في القيادة الحالية، وممارسة الضغوط على حزبيين داخل سوريا، وإغراق الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية بتقارير مُلفّقة عن قوميين يُتّهمون بالارتباط بجهات خارجية». بعض التقارير يُرسل مُباشرةً إلى سوريا، في حين أنّ البعض الآخر يمر عبر السفارة السورية في بيروت، المُتبنية لوجهة نظر حردان، «والمُساهمة في نقل صورة غير دقيقة عن توازن القوى داخل القومي للرئيس بشّار الأسد، صاحب توجّه تأمين وحدة الحزب القومي وحفظ ماء وجه الجميع». إضافةً إلى ذلك، يضغط حردان على القوى السياسية في لبنان «لعدم الاعتراف بالقيادة الحالية»... تصرّفات أدّت إلى فرض واقع مُخالف لواحد من أساسيات عقيدة «القومي»: رفض التقسيم والدعوة إلى الوحدة.

وسلبت القوميين حقهم في الاحتكام الى المؤسسات الحزبية». يعبتر قمر أنّ «جناحهم» حافظ على وحدة القوميين وعدم نقل الخلافات الى القواعد الحزبية، من خلال عدم تعيين مُنفّذين، «إلّا حيث عيّنت جماعة الروشة». ماذا عن اقتحام المراكز في البترون وحلبا وطرابلس وتذكير القوميين بمراحل الاقتتال الداخلي؟ ينفي قمر اقتحام مركز البترون «الذي كان مقفلاً، عكس ما حصل في حلبا أو طرابلس الذي كاد يؤدي إلى إراقة دماء بفعل اقتحامه من قبل مُسلحي جماعة الروشة»، علماً بأنّ القيادة الجديدة تنفي ذلك، وتؤكّد العكس. بالنسبة إلى قمر، «عدم احتكام الأفراد إلى المؤسسات ومبادرات الحلّ، يزيد الشرخ بين الرفقاء. لذلك لا بدّ من تلقّف أي مبادرة للتوحيد». جناح حردان قرّر المُضي في مُبادرة الرئيس السابق للحزب حنّا الناشف والدعوة إلى المؤتمر القومي في أيار، من دون الاتفاق بعد على موعده. فحردان يُريد عقده في 14-15-16 أيار، أما الناشف فيلتزم بـ29-30-31 أيار. يعتبر قمر أنّه يجب «الاحتكام إلى المجلس القومي للخروج من حالة التشرذم، فالانتخابات الحزبية هي الملاذ الوحيد للوحدة، وليفز فيها من يفز ويخضع حينها الجميع لإرادة القوميين».

يُتّهم الناشف من قبل قوميين بالتنسيق مع حردان والسفارة السورية وتلقّيه وعوداً بمناصب، مقابل تعويم حردان في المؤتمر، لذلك يُصرّ على عقده. «سجّلي عندك أنني لا أريد أن العب أي دور داخل الحزب، ولست أنا من يُعوّم حردان، بل هو من عليه أن يتغيّر حتّى يعوّم مُجدّداً. من يُكيل لي هذه الاتهامات، أمضى سنوات يتلقّى فيها الأوامر من أسعد حردان»، يقول الناشف. القياداتان الموجودتان غير شرعيتين بالنسبة إلى المحامي، «ولا حلّ إلّا عبر تنظيم مؤتمر قومي وانتخابات جديدة». ولكن لماذا كنت العام الماضي من دُعاة التأجيل؟ «التزم بتطبيق قرار المجلس الأعلى السابق الذي لا يزال ساري المفعول، وأي تأجيل بحاجة إلى توافق السلطتين معاً. شخصياً، أُريد تأجيل المؤتمر القومي».

القيادة الجديدة تُريد تأجيل المؤتمر إلى آب، بعد الرسائل التي أرسلتها مجموعات الاغتراب تؤكّد فيها استحالة المُشاركة في أيار، نظراً إلى الأوضاع الصحية وإغلاق الحدود في العديد من الدُول. «لسنا ضدّ إجراء الانتخابات، ولكن أي مؤسّسة ستُشرف عليها بعد شقّ حردان للحزب وإنشائه مؤسسات رديفة؟ أصبح من الضروري المطالبة بالوحدة قبل تنظيم انتخابات»، يقول رئيس إحدى مؤسسات القيادة الجديدة. ولكن حتى في الاغتراب، لا يوجد إجماع على هذا الموقف. أحد المسؤولين القوميين شارك في لقاء عُقد عبر الفيديو مع ربيع بنات، يرى أنّه لو تلقّفت القيادة الجديدة الدعوة إلى انتخابات مُبكرة «لكانت أحرجت حردان، وقد تعهّد بأنّه لن يترشّح مرّة جديدة». الم تُقدّم وعود كثيرة في الفترة السابقة ونُكث بها جميعها؟ «ولكننا أمام شخص (حردان) مُستعد أن يُدمّر الحزب ليُحافظ على نفوذه، وكانت هذه فرصة لنُحافظ على الوحدة. وجّهنا للقيادة الجديدة نصيحة بالذهاب نحو المؤتمر والانتخابات في أيار، لأنّ عامل الوقت ليس لمصلحتها وطريقة الحُكم هذه ستُعيد تسليم السلطة لحردان». يعتبر الرجل أنّ القيادة الجديدة «بدأت تخسر من جمهورها في الشام ولبنان، بفعل تعرّض القوميين المُناصرين لها للضغوط، عبر الترغيب والترهيب». ويوجد أيضاً «سوء إدارتها، وكيفية تعاملها مع القوميين كما لو أنّها تُخضعهم طيلة الوقت لامتحان ثقة وولاء». يُقدّم مثالاً على ذلك طريقة إعلان المكتب السياسي الجديد، برئاسة حسّان صقر، «ومن دون التنسيق مع رئيس المكتب كمال النابلسي، الذي كان يُحاول أن يلعب دوراً توافقياً بين الفريقين، وتلقّى وعداً بتعيينه رئيساً للمكتب السياسي الجديد». ولكن كرد فعل على «الخديعة التي تعرّض لها»، سيُعيد النابلسي «تفعيل مكتبه السياسي تحت قيادة حردان».

حاولت «الأخبار» التواصل مع النابلسي للوقوف على وجهة نظره وسؤاله إن كان ما حصل معه يُبرّر مُساهمته في تعزيز الانشقاق داخل مؤسسات «القومي»، إلا أنّه لم يردّ. الرأي الآخر يُعبّر عنه أحد النافذين في الاغتراب، وممّن «كانت» تربطهم علاقة جيّدة بحردان. يقول إنّ الاغتراب «سلّم مُذكرات بتعذّر مشاركته في مؤتمر أيار بسبب الظروف الصحية. فليؤجّل إلى آب ولنلتقِ في ساحة المنافسة». يُشدّد على أنّ حردان «يُناور ولا يُريد الانتخابات. إصراره على إجرائها مردّه فقط إلى رهانه على إجراء تسوية قبل المؤتمر، تؤدّي إلى تشكيل مجلس أعلى توافقي، يُعيد انتخابه رئيساً للحزب». يعتبر أنّ حردان هو من يُفشّل كلّ المبادرات عبر تصعيده ضدّ القيادة الجديدة، «رغم ذلك، الأخيرة تتعامل معه بإيجابية، والدليل عدم فصله من المجلس الأعلى».

المُعضلة في الخلاف أنّه لا جهة «موضوعية» تثق بها الأجنحة المُتصارعة، تكون قادرة على الفصل بين القوميين. فحتّى النصوص القانونية، تخضع لاجتهاد كلّ فريق، بحسب ما يراه مُناسباً. ولكن يؤكّد أحد أعضاء «لقاء الإصلاح والوحدة» أنّ «الاتجاه الأسلم هو الدعوة إلى مؤتمر في آب تُعدّ له السلطة الجديدة لأنّها صاحبة الشرعية»، مُعتبراً أنّ الإصرار على عقد المؤتمر في أيار «تكريس للانقسام وليس عملاً على الوحدة».

موحّد قوي، ولكن إذا كان أحدهم قد ارتكب أخطاءً فهذه مسؤوليته». ويُضيف قمر أن الدعوى القضائية هي بوجه السلطة التنفيذية التي أجرت الانتخابات ولم تكن دعوى شخصية أو في وجه من ادّعى فوزه بالانتخابات، «حصلت انتخابات زُوّرت، والحزب مخطوف بسطوة التزوير، لذلك مارس القوميون حقّهم في الطعن أمام المحكمة الحزبية أولاً، وبعد حلّ المحكمة الحزبية من قبلهم رفعت دعوى قضائية ضدّ السلطة التنفيذية التي أجرت الانتخابات. والقيادة مُنتحلة الصفة أدانت نفسها بنفسها حين حلّت المحكمة الحزبية

مخالفة الدستور

بحسب الدستور القومي، يجب أن يُعقد كلّ أربع سنوات مؤتمر عام، يبحث القوميون المُشاركون فيه المرحلة السابقة وأعمال السلطتين التنفيذية (الرئيس ومجلس العُمد) والتشريعية (المجلس الأعلى)، ويُناقشون أوراق عمل مُقدّمة إلى رئاسة المؤتمر القومي، قبل أن يتمّ انتخاب المندوبين والأمناء وأعضاء المجلس الأعلى، الذي ينتخب في مهلة 14 يوماً رئيس الحزب. قبل سنة، رفض رئيس المجلس الأعلى (يومها) أسعد حردان كلّ الدعوات إلى تأجيل المؤتمر القومي والانتخابات، رغم تقارير عن تعذّر حضور القوميين من الاغتراب بسبب انتشار «كورونا». أصرّ حردان على تنظيم جلسة الانتخابات، من دون انعقاد المؤتمر القومي، دافعاً المجلس الأعلى إلى إصدار قرارٍ يُغطّي مخالفة الدستور

تقرير

حزب الله يفعّل العمل الإنمائي في بعلبك الهرمل

رامح حمية

في الوقت الذي تغيب فيه إدارات الدولة عن أي حركة خدماتية وإنمائية في البقاع، يسعى حزب الله إلى إعادة تفعيل الخدمات الإنمائية الضرورية في محافظة بعلبك الهرمل من خلال إطلاق عدد من المشاريع. كل ما هو مطلوب بعض الزخم المادي والمعنوي للوقوف الى جانب بلديات المنطقة لتامين بعض المقوّمات اللازمة من ابار مياه ومولدات ومستوصفات صحية في قرى وبلدات غابت عنها الدولة، رغم الوعود السرابية. يوم أمس، أطلق حزب الله عدداً من المشاريع التي سيتم تنفيذها بالتنسيق مع البلديات في المنطقة، ومن ثم تسليمها إلى المؤسسات العامة قبل 22 حزيران المقبل.

ومن المشاريع التي أطلقت:

أولاً، على المستوى الصحي:

إضافةً إلى وجود 13 مركزاً صحياً عاملةً في المنطقة، سيتم البدء بالمشاريع الصحية الآتية:

1- مستوصف صحي في بلدة نبحا بالشراكة مع المجتمع المحلي،

2- مستوصف صحي في بلدة شعث بالشراكة مع البلدية،

3- مركز صحي رعائي في بلدة الكرك،

ثانياً، على المستوى التربوي:

1- بناء مدرسة متكاملة في بلدة نحلة،

2- إضافة طابق في مدرسة العين الرسمية،

ثالثاً، على مستوى مياه الشفة:

تأمين محطة كهرباء وخزان مياه وشبكة مياه رئيسية لبئر النبي إسماعيل حي المرح في مدينة الهرمل،

تأمين محطة كهرباء وخزان مياه وشبكة مياه رئيسية لبئر ضهور المؤسسة في مدينة الهرمل،

صيانة بئر بلدتي القلبلة والحرفوش،

وضع مضخة جديدة لبئر نبحا،

تمديد شبكة مياه ومحطة كهرباء لبئر بلدة حلبتا،

مولّد كهرباء وتجهيز لبئر الخرايب،

تجهيز بئر الشعب في مدينة بعلبك بمحطة كهرباء، وكذلك تأمين محطة كهرباء لبئر المرامل،

تعميق بئر الـ 18 في مدينة بعلبك،

مولد وخزان مازوت لبئر بلدة طاريا،

مضخة لبئر بلدة رماسا وصيانة خزان وشبكة مياه البئر لبلدة الضليل،

حفر بئر وتجهيزها بشكل كامل تستفيد منها بلدتا تمنين التحتا والفوقا،

تجهيز بئر سرعين الفوقا بمحطة كهرباء،

تجهيز بئر بلدة الخريبة بمحطة كهرباء ومولد،

صيانة بئر بيت شاما ـ العقيدية ـ حوش الرافقة،

رئيس تكتل نواب بعلبك الهرمل، الدكتور حسين الحاج حسن، عبّر عن أمله بأن تقوم الأجهزة الرسمية بإدارة هذه الهبات التي قدّمها حزب الله وتشغيلها «في مشاريع لم نستطع أن نحصّلها من الدولة».

تقرير

غريب: لا لإلقاء مسؤولية الانهيار على سلاح المقاومة

«من موقعنا كحزب مقاوم، حزب المقاومة الوطنية اللبنانية - جمّول، نقول إنّ آخر من يحقّ لهم الكلام وإلقاء مسؤولية الانهيار على سلاح المقاومة، هم الذين يُريدون أخذنا إلى التطبيع مع العدو الصهيوني، وفرض الشروط الأميركية، وهو ما علينا مواجهته في إطار مقاومتنا الوطنية الشاملة ضدّ كلّ أطراف هذه المنظومة الحاكمة المتمسكة ببقاء هذا النظام الطائفي وحمايته». هذا الموقف أعلنه الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، حنّا غريب، في ختام التظاهرة التي دعا إليها حزبه، وانطلقت أمس من أمام المصرف المركزي نحو وزارة الاقتصاد مروراً بمجلس النواب وصولاً إلى السراي الحكومي. تحرّك الشيوعيين أتى تحت عنوان «إلى الشارع لبناء الائتلاف الوطني المعارض الذي يتيح تعديل موازين القوى في لبنان. إلى الشارع لبناء نظام سياسي بديل يرسي بناء الدولة العلمانية الديمقراطية، إلى الشارع لمواجهة المنظومة وإنتاج سلطة بديلة لإدارة المرحلة الانتقالية». وقد وجّه غريب

> فلتكن الموجة الثانية من الانتفاضة كي تتحصّن ببرنامج وقيادة وهوية واضحة

تحية إلى الذين شاركوا، ولم تُخيّبوا آمال شعبكم في تصميمه على الاستمرار في تصعيد المواجهة على طريق التحرر الاجتماعي والوطني، وهي طريق «جمّول» التي جمعت نضالها التحرّري ضد الاحتلال الصهيوني مع نضالها من أجل التغيير والتحرر من تبعية النظام السياسي الطائفي». وقد أرادها الحزب الشيوعي أن تكون «الموجة الثانية من الانتفاضة كي تُصبح أكثر وضوحاً وجذرية، وكي تتحصّن فعلاً ببرنامج وقيادة

وهوية واضحة».

وتوجّه غريب إلى المُشاركين بأنّهم جاءوا «شاهرين مشروعكم بمواجهة مشاريع المنظومة الحاكمة... جئتم لتُعلنوا مواجهتكم لصيغ التقسيم والفدرلة كافّة... لقد كشفت المنظومة الحاكمة لبنان وشعبه أمام العالم، وأمام العدوّ الصهيونيّ المتربص بلبنان. ارتكاباتُها هي عدوانٌ على كرامة اللبنانيين التي عجز العدو الصهيوني عن النيل منها». فبالنسبة إلى غريب، اعتداءات السلطة اللبنانية على الكرامات «أسوأ من الحرب الأهلية وأصعب في القمع والإعتقال والقتل وعدم توفير اللقاح المجاني، وفي إجراءات الموازنة، والرفع العشوائي للدعم، والارتفاع الكبير للأسعار، وخراب التعليم الرسمي والجامعة الوطنية». انطلاقاً من كلّ ذلك، «نقول لهم فشلتم ارحلوا، فلا مفرّ من قيام مشروع سياسي بديل يُعلن صراحة جاهزيته لإدارة المرحلة الانتقالية»، داعياً إلى توقف المراهنات «على تسويات خارجية لا تزال مفقودة ويدفع ثمن انتظارها اللبنانيون من حياتهم اليومية».

وكما دائماً، لم تغب قضية المناضل جورج ابراهيم عبد الله عن التحركات التي يُنظّمها الحزب الشيوعي. هذه الضغوط لإنهاء ملفّ الأسير في السجون الفرنسية «أسفرت عن خطوة مهمة قامت بها وزيرة العدل من أجل تسريع إطلاق سراح عبد الله، مؤكدين على مواكبتنا ورفع صوتنا انتصاراً لهذه القضية التي نعتبرُها قضية وطنية بامتياز».

وفي الختام، أعلن غريب «إطلاق التحركات وتوسيعها مع كلّ قوى التغيير الديمقراطي، وبشكل تدريجيّ متصاعد، لتتوّج في عيد العمال في 1 أيار، ليكون يوماً وطنياً للإنقاذ الحقيقي للبنان، وصولاً إلى قيام البديل السياسي الممهّد للدولة العلمانية الديمقراطية، دولة العدالة الاجتماعية».

(الأخبار)

قضية

كثيرون اليوم يفضّلون تحصيل حقوقهم بـ«أيديهم». ليس فقط لانعدام الثقة بالعدالة، وإنما أيضاً لعدم القدرة على دفع «ثمن» هذه العدالة وتحمّل أتعاب المحامين. والمحامون باتوا غير قادرين على الاستمرار بسبب ذلك. وأيضاً لأن الأزمة المالية أدّت الى اقفال كثير من الشركات ووقف معظم المشاريع التي كانوا يصيغون عقودها ويتوكلون عنها. «جناح» العدالة الآخر، أي السلك القضائي، واقع أيضاً بين مطرقة انعدام الثقة وتدهور قيمة الرواتب. بالنتيجة، «الجناحان» يفتشان عن اول فرصة لـ«الطيران» والهرب بعيداً عن بلد كانت توصف عاصمته بأنها «أم الشرائع»

نزوح العدالة من لبنان

قضاة ومحامون يتسابقون على الهجرة

(هيثم الموسوي)

رضا صوايا

«قرف» المحامين والقضاة من «المهنة» عمره عقود، وليس ناتجاً فقط من تدهور قيمة رواتبهم وأتعابهم، وإن كانت هذه قد ظهّرت هذا «القرف» بشكل أوضح أخيراً. تُضحك كثيرين منهم تسمية «قصور العدل» التي تُطلق على مبان مهترئة. في بعض هذه «القصور» مراحيض قد تشكل أحد أبرز تجمّعات البكتيريا في العالم، ممرات مظلمة، ومصاعد (إن كانت تعمل) بلا إضاءة ترعب مستخدميها. في الشتاء «تنشّ» و«طرطقة» مياه تتسرب عبر السقوف لتصبّ في «سطول» وُضعت بـ«ترتيب هندسي» لمنع تشكّل بحيرات اصطناعية!

حتى الأدوات البسيطة التي يحتاج إليها هؤلاء لممارسة مهماتهم باتت متعذراً عليهم الوصول إليها. «أوراق الهامش» التي تُستخدم لكتابة محاضر المحاكمات بدأت تنفد، «واحتفظ ببضع أوراق لأتمكن من فتح محاضر دعاوى جديدة» على ما ينقل أحد المحامين عن رئيسة قلم في إحدى محاكم الاستئناف. الطوابع الأميرية من فئة الألف ليرة مفقودة. ولأن القانون يفرض وضع طابع على كل مستند مرفق باللائحة، يضطر المحامون الى استخدام طوابع من فئة الـ 2000 أو الـ 5000 ليرة، ما يزيد من الكلفة بشكل كبير.

«في البلد زادت المشاكل، لكنها لم تؤدّ الى زيادة عمل المحامين» بحسب الوزير السابق زياد بارود. «أما من زادت أعمالهم، فلأسباب محزنة كما هي حال محامي الشركات التي تصرف موظفين مثلاً. رغم ذلك، فإن مداخيلهم لم ترتفع، إن لم تكن قد تراجعت». يوضح بارود أن الوضع العام، على مختلف الأصعدة، «يصعّب صمود المحامين. إذ إن المحاماة ليست تقاضياً فقط. فالمحامي يعمل أيضاً في مجال الاستشارات والتعليم الجامعي وتنظيم العقود وتأسيس الشركات والتوكل عنها وعن أي شخصية معنوية أخرى». واليوم، «كلفة التقاضي مرتفعة جداً. التقاضي حق من حقوق الإنسان، لكن الرسوم القضائية المرتفعة وأتعاب المحامين تصعّب لجوء الناس إلى القضاء لحل نزاعاتهم، ما ينعكس حكماً على المحامين. أضف إلى ذلك أن موجة الإفلاس التي طاولت عدداً كبيراً من الشركات أدّت حكماً إلى توقف عمل كثير من المحامين، وغياب الاستثمارات الداخلية أو الخارجية، وبالتالي عدم تأسيس أي شركات جديدة أو تنظيم عقود لمشاريع، وهي مهمات تشكّل جزءاً مهماً من مداخيل المحامين».

يشير أحد المحامين الى أنه وكثيرين من زملائه «لم نعد نقبل قضايا لا تزيد تكاليفها على مليون ونصف مليون ليرة. قد يبدو أن في الأمر جشعاً في بلد يساوي الحد الأدنى للأجور فيه 675 ألف ليرة، لكن من يدرك التكاليف التي نتكبدها من تشغيل وإيجارات مكاتب ورواتب موظفين وأتعاب محامين متدرجين في مكاتبنا يعلم أن الأمر لا يستأهل قبول قضايا بأقل من مبلغ كهذا».

> أدت الأزمة إلى هجرة محامين كثر وإقفال مكاتب محاماة أو انتقالها إلى مكاتب أصغر
>
> عشرات القضاة تقدموا بطلبات استيداع وكثيرون ينتظرون فرصة للرحيل

هذه الأزمة أدت إلى «هجرة عدد كبير من المحامين وإقفال كثير من مكاتب المحاماة، إما نهائياً أو للانتقال إلى مكاتب أصغر، وكذلك صرف عدد من العاملين للحد من النفقات»، وفق أكثر من محام تحدثت إليهم «الأخبار».

الوطاة الأثقل للأزمة تقع على المحامين الشباب، المتدرجون منهم والمحامون بالاستئناف. الفئة الأولى تتقاضى في الإجمال بدل النقل فقط، وأحياناً راتباً لا يزيد على مليون ليرة إذا كان صاحب المكتب كريماً. ولعل الأخطر من قلة المردود المالي هو النقص في الخبرة الذي سيعانيه هؤلاء بسبب التراجع الكبير في عدد القضايا التي قد يتسلّمونها لإحجام كثيرين عن توكيل محامين.

في هذا السياق، يلفت بارود الى أن «أعداداً كبيرة من طلاب الحقوق في السنة الرابعة، وخصوصاً المتفوقين، يهاجرون حتى قبل صدور نتائج الامتحانات الأخيرة، فضلاً عن مخاوف جدية من هبوط مستوى تعليم الحقوق في لبنان بسبب هجرة الأساتذة الجامعيين من محامين وقضاة».

الاستقالات من جهة القضاة لا تزال «قليلة» بحسب مصادر قضائية، «ولا يزال مجلس القضاء الأعلى يتريث قبل البتّ بها». إلا أن اللافت هو العدد الكبير من القضاة الذين تقدموا بطلب استيداع «وعددهم بالعشرات».

بحسب أحد القضاة، «طلب الاستيداع حق للقضاة كما الموظفين. ويحق للقاضي التقدم به لسنة قابلة للتجديد مرة واحدة. وهو يعني توقف القاضي عن ممارسة عمله القضائي وبالتالي عدم تقاضيه أي راتب وتقديمات طوال هذه الفترة. وهذه السنة لا تحسب له لاحقاً في سنوات التقاعد». ويوضح أن «أغلب من تقدموا بطلبات الاستيداع هم من القضاة الشباب الذين حصلوا على فرص عمل في الخارج برواتب تفوق بأضعاف ما يتقاضونه في لبنان وفي مجالات شتى، قضائية وتعليمية واستشارية». أما بالنسبة الى القضاة الأكبر سناً، «فيحق للقاضي بعد 20 عاماً أن يطلب إنهاء خدماته، مع احتفاظه بمكتبسات صندوق تعاضد القضاة وبالتغطية الصحية والتعليمية. أغلب القضاة ممن شارفوا على انقضاء هذه المدة الزمنية ينتظرون الموعد لينهوا خدماتهم. واجزم بأن كل من مر على خدمته 20 عاماً جاهز للرحيل في حال حصوله على عرض مغرٍ في الخارج». ويسأل: «كيف نلومهم إذا كان راتب القاضي بعد 20 سنة خدمة يساوي حوالى 6,5 ملايين ليرة، قبل حسم نسب منه للتقاعد وصندوق تعاضد القضاة وضريبة الدخل. فعلياً، صافي الراتب الذي يتقاضاه قاض بعد عقدين من العطاء لا يزيد على 400 دولار».

الوجهة الأولى لمعظم «المهاجرين» هي دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يسمح لهم بالعمل قضاة ومحامين ومستشارين قانونيين لشركات.

الخطير في ذلك، بحسب مصادر قضائية، أن انعكاسات الوضع الحالي ستظهر في السنوات المقبلة، «لأن هذا المسار يفرغ القضاء من الطاقات الشابة التي يفترض بها أن تتسلّم الدفة لاحقاً».

من يبقى إذاً نسأل؟ يجيب القاضي: «ربما الـ 1% من القضاة المستفيدين من النظام والمحسوبين على الأحزاب والسياسيين والذين يتقلّدون المراكز القضائية العليا». لافتاً الى «ظاهرة أن أغلب طلاب الماجستير لم يعودوا متحمسين لدخول السلك القضائي، وكثيرون منهم يتحدثون عن صورة سلبية للقضاء في المجتمع. وهذا واقع بدأنا نلمسه. لا أبالغ بأن من كانوا يبدون احتراماً لنا حين كنا نعرّف عن أنفسنا، لا يترددون اليوم في توجيه الانتقادات لنا لأننا لا نقوم بواجباتنا في محاربة الفساد».

كورونا

اللجنة «السياسيّة» للقاحات: خطوة نحو تشريع السمسرة؟

(هيثم الموسوي)

حتى الآن، لم يصل الى لبنان سوى 30% من إجمالي عدد اللقاحات التي كان يفترض أن يحصل عليها.

«اللجنة العلمية الوطنية للقاح كورونا؛ تعزو السبب إلى «غياب شفافية المؤسسات الدولية في كيفية تعاملها مع الدول وغياب العدالة في توزيع اللقاحات بينها»، فيما بات تفاقم العراقيل الناجمة عن سوء الإدارة والفوضى نهجاً يحكم إدارة الملف، ويُنذر بلاعدالة مرتقبة قد تحول دون تحقيق هدف التمنيع المجتمعي المطلوب.

«أبسط» تلك العراقيل يتمثّل في فشل الخط الساخن في تأدية مهمة تسهيل الإرشادات للمُقيمين الراغبين في التسجيل على المنصة المخصصة للحصول على لقاح كورونا، الأمر الذي شكّل عائقاً كبيراً أمام فئة مهمة من المُسنّين الذين يستحقون اللقاح، إضافة إلى فئات أخرى. ووفق الأرقام الرسمية، فإنّ نحو مليون شخص فقط تسجّلوا حتى الآن على المنصة، فيما كان من المُفترض، نتيجة الوعود بتدفق كميات اللقاحات ومساعي التوعية على أهميتها، أن تشهد المنصة إقبالاً كثيفاً، قبل أن يتبين العكس بعدما صرّح رئيس اللجنة العلمية عبد الرحمن البزري بتراجع التسجيل في المحافظات في الشمال والجنوب والبقاع مُقابل تسجيل كبير في بيروت وجبل لبنان. أمّا السبب، فهو «انتظار البعض لتسجيلهم في منصات رديفة عبر اتحادات البلديات وغيرها من النقابات المهنية والمهن الحرة والإدارات العامة وغيرها التي ستنضوي حكماً تحت المنصة الأساسية»، علماً بأن لا آلية واضحة حتى الآن توضّح آلية هذا «الدمج» المفترض من أجل توحيد البيانات الصحية.

وإلى عائقَي محدودية الكميات وكيفية التسجيل وتوزيع اللقاحات، فإن قرار وزير الصحة حسن حمد تشكيل لجنة «لمواكبة الجانب العملي لمسار التلقيح (...) وتقييم وتطوير مسار التطبيق ومعالجة التحديات الناشئة عن تطبيق الخطة» برئاسة مستشارة رئيس الحكومة للشؤون الصحية بترا خوري يعاونها 15 عضواً، من ضمنهم مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الصحية وليد خوري، أثار تساؤلات لأنه «يُشكّل تعدّياً على صلاحيات اللجنة العلمية التي كلفت بمهمة استشارية على أسس علمية وموضوعية»، على ما قال البزري لـ«الأخبار»، منبّهاً الى أن تعدد اللجان «خطوة سيئة». ورغم أن المادة الخامسة من القرار نصّت على «تكامل مهام اللجنة مع اللجنتين العلمية والوطنية»، إلا أن البزري أكد أن اللجنة «المستحدثة» تملك صلاحية تغيير التوصيات الصادرة عن اللجنة العلمية، مُشيراً إلى أن وزارة الصحة تملك صلاحية الرقابة على عملنا، «وإذا أرادت وزارة الصحة التخلي عن صلاحيتها الرقابية، فنحن لن نقبل بالتخلي عن صلاحية وضع توصيات استشارية يُعمل بها»، مشيراً إلى خيار «حلّ اللجنة إذا ما أرادوا اللجوء إلى بديل. هم شكّلوا اللجنة، فليحلّوها».

التداعيات الأخطر التي تُثيرها خطوة تشكيل لجنة بخلفيات سياسية تتمثل بأنها «تخلق باباً لفتح الاستثناءات التي لطالما حاربتها اللجنة العلمية، وخصوصاً مع بروز ملامح للسمسرات في سوق بيع اللقاحات» على ما قالت مصادر في اللجنة. وتتعزز هذه المخاوف في ظل عراقيل تواجه وصول الدفعات الموعودة من لقاح «أسترازينيكا» في موعده المرتقب قريباً، الأمر الذي «سيفاقم الطلب على اللقاح الروسي الآتي عبر القطاع الخاص، ما يخلق منافسة ستكون لمصلحة وكلاء الاستيراد وذوي القدرة على شرائه لنقع في محظور اللاعدالة في تلقي اللقاح». والأخطر أن هذا يحول دون تحقيق هدف التمنيع المطلوب في ظل تفاقم الوضع الوبائي الكارثي مع مواصلة ارتفاع عدّاد الإصابات اليومية بالفيروس الذي حصد خلال الساعات الـ 24 الماضية 38 شخصاً، فيما سجلت 2724 إصابة (19 منها وافدة). ورغم أن المجلس الأعلى للدفاع أصدر قبل أيام توصيات لـ«فرملة» الوضع عبر اتخاذه قرار منع التجول والإقفال التام بين الثالث والسادس من الجاري، إلا أن المعطيات المقرونة بـ«تاريخ» البلاد، شعباً وسلطة، في التعامل مع الأزمة لا تُبشر بإمكانية السيطرة على الوضع.

(الأخبار)

تقرير

80% من القطاع التجاري خارج الخدمة

راجانا حميّة

يوماً بعد آخر، تكبر لائحة الإقفالات في القطاع التجاري، وتفقد الأسواق ملامحها، مع عدم قدرة أصحاب المحال التجارية، ولا سيما محال التجزئة، على مواجهة الانهيار المستمر. بعد أكثر من عام ونصف عام على بداية الأزمة الاقتصادية، وعام على انتشار فيروس كورونا وإقفالاته المتكررة، يجد أصحاب المحال التجارية أنفسهم أمام الخيار الأخير: الإقفال النهائي، في ظل عجزهم عن بيع منتجاتهم وشراء منتجات أخرى بسبب التقلبات اليومية في سعر صرف الدولار، إضافة إلى ما تسبّبت به الإقفالات المتكررة والطويلة من زيادة في خسائرهم.

عندما بدأت الأزمة، حذّر التجار من أنه لن يبقى في مطلع عام 2021 أكثر من نصف المحال التجارية. لكن الواقع، مطلع العام الجاري، كان أشدّ تشاؤماً، ففي مقابل إغلاق 20% من المحال التجارية، ولا سيما محال التجزئة، أبوابها بحلول منتصف العام الماضي، «جرجرت» الأشهر المتبقية من 2020 ومطلع 2021 ما يوازي 20% أخرى من المحال، وهي حصيلة غير نهائية «ومرشحة للارتفاع أكثر»، على ما يقول رئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس.

اليوم، «يعمل القطاع التجاري بقوّة 20% فقط، في القطاعات التي تقع ضمن السلة المدعومة»، بحسب الشماس، وتتوزع ما بين محال المأكولات والمواد الغذائية والمشروبات، إضافة إلى محال المعقّمات التي أسهمت أزمة كورونا في ازدهارها. نسبة 40% أقفلت نهائياً، والـ 40% المتبقية خارج الخدمة اليوم»، وهي القطاعات التي بات الناس يتعاطون معها كـ«ترف، مثل محال بيع الألبسة والأحذية والمجوهرات...». إذ إن هذه لم تعد تشكل جزءاً من أولويات المواطنين الباحثين فقط عن لقمة العيش.

مع ذلك، يقرّ الشماس بأن أزمة القطاع التجاري ليست وليدة الأزمة الحالية، «إن سرّعت هذه الأخيرة في الوصول إلى الخيارات الأقسى. الأمر يعود إلى ما قبل عشر سنوات، «حين بدأت ملامح تدهور القطاع مع دخول طارئين إليه وانتشار المحال غير الشرعية التي عملت على منافسة المحال التجارية الأخرى»، قبل أن يأتي السبب الأخر الذي «تجلّى بارتفاع الضرائب بشكل كبير وطاولت كل نواحي الاقتصاد». ويضاف إلى هذا كله انخفاض القدرة الشرائية للناس الذين أسقطوا من حساباتهم الكثير من الأصناف والمنتجات. لذلك غادرت الكثير من «الماركات» العالمية لبنان، معها كـ«ترف، مثل محال بيع الألبسة والأحذية والمجوهرات...». إذ إن هذه لم تعد تشكل جزءاً من أولويات المواطنين الباحثين فقط عن لقمة العيش.

مع ذلك، يقرّ الشماس بأن أزمة القطاع التجاري ليست وليدة الأزمة الحالية، «إن سرّعت هذه الأخيرة في الوصول إلى الخيارات الأقسى. الأمر يعود إلى ما قبل عشر سنوات، «حين بدأت ملامح تدهور القطاع مع دخول طارئين إليه وانتشار المحال غير الشرعية التي عملت على منافسة المحال التجارية الأخرى»، قبل أن يأتي السبب الأخر الذي «تجلّى بارتفاع الضرائب بشكل كبير وطاولت كل نواحي الاقتصاد». ويضاف إلى هذا كله انخفاض القدرة الشرائية للناس الذين أسقطوا من حساباتهم الكثير من الأصناف والمنتجات. لذلك غادرت الكثير من «الماركات» العالمية لبنان، معها كـ«ترف، مثل محال بيع الألبسة والأحذية والمجوهرات...». إذ إن هذه لم تعد تشكل جزءاً من أولويات المواطنين الباحثين فقط عن لقمة العيش.

على الغلاف

معاهدة التعاون الاستراتيجي الصينية - الإيرانية
كابوس بريجنسكي يتحقّق

وليد شرارة

عندما تحوّلت الولايات المتحدة إلى قوة دولية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية، كان الهدف المركزي لاستراتيجيتها الكبرى، المستنِد إلى إسهامات كبار المفكّرين الجيوستراتيجيين من أمثال هالفورد ماكيندر وألفريد ماهان، منع تشكّل فضاء أوراسي متشابك المصالح ومتفاعل إيجابياً على المستوى السياسي، يحول دون هيمنتها على ما تُسمّيه "العالم القديم". هي، بهذا المعنى، سعت إلى تطبيق مبدأ "فرّق تَسُد"، الذي استخدمه المستعمرون داخل البلدان الخاضعة لسيطرتهم، ولكن على صعيد الكوكب بمجمله. ومن دون التقليل من أهمّية البعد الأيديولوجي في موقفها من الاتحاد السوفياتي، فإن البعد الجيواستراتيجي، أي ببساطة هيمنتها على بقية العالم، الممتدّ من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بذريعة مقاومة الشيوعية، كان هدفاً بذاته. الهيمنة كانت الهدف، ومكافحة الشيوعية كانت الذريعة. وقد أكدت التطوّرات التي تلت سقوط الاتحاد السوفياتي ومعسكره الاشتراكي، هذه الحقيقة. لم يمنع هذا السقوط واشنطن من المُضيّ في سياسة احتواء روسيا وتطويقها، واعتماد سياسة مشابهة في السنوات التي تلت، حيال الصين، وكذلك تجاه الدول المستقلّة في الجنوب، ومن بينها إيران.

> لقد كان للعدوانية الأميركية دور حاسم في دفْع أطراف لا مشتركات أيديولوجية بينهم إلى التعاوُن

"غطرسة القوة" التي سادت لدى صنّاع القرار في قلب الإمبراطورية الأميركية عزّزت اقتناعهم بإمكان اتّباع سياسات عدائية ضدّ مجموعة من الأطراف التي تمتلك مقوّمات سياسية وعسكرية واقتصادية، وعمقاً تاريخياً وثقافياً في الآن نفسه، لحملهم على الإذعان لزعامتها الأحادية، والقبول بإملاءاتها التي تتناقض مع أمنهم القومي ومصالحهم الحيوية، بل هي استخفّت بهم إلى درجة أنها اعتقدت أن بإمكانها توسيع دائرة نفوذها العالمي والشرق أوسطي بحجّة الحرب على الإرهاب، وأن استعراض قوّتها النارية الهائلة خلال عملية غزو العراق في 2003، والتي سُمّيت عن قصد "الصدم والترويع"، سيكون كفيلاً بإحباط أيّ استعداد لتحدّي هيمنتها من قِبَلهم. بقيّة القصة باتت معروفة. غرقت الولايات المتحدة في حروبها في العراق وأفغانستان، وأتت الأزمة المالية - الاقتصادية في 2008 - 2009 لتُظهر هشاشة نموذجها الاقتصادي النيوليبرالي، ولتستفحل السلطة، والتفت إلى تسارُع التحوُّلات في موازين القوى العالمية مع القوى المرشّحة فعلاً لمنافسة العسكرية والاقتصادية، وكذلك دورها السياسي على الصُعُد الإقليمية وحتى الدولية.

عندما وصل باراك أوباما الى السلطة، والتفت إلى تسارُع التحوُّلات في موازين القوى العالمية مع القوى المرشّحة فعلاً لمنافسة الولايات المتحدة في حروبها بدرجات متفاوتة، لتطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية في الصين، وقد أعلن "استدارته" الشهيرة نحو آسيا، مُصنِّفاً الصين تهديداً رئيساً، لكنه لم يتراجع عن خطّة تطويق روسيا عبر الإصرار على وصول "الناتو" إلى حدودها من خلال ضمّ جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف، ولا عن نشر المنظومات المضادّة للصواريخ في جوارها. في تلك المرحلة، حذّر بعض كبار المفكّرين الاستراتيجيين الأميركيين، من أمثال زبغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأسبق جيمي كارتر، وبرنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي لجورج بوش الأب، وهنري كيسنجر، من مغبّة استعداء روسيا والصين في الوقت نفسه، لكن السياسات المُتّبعة من قِبَل إدارة أوباما، ومِن بعدها إدارة دونالد ترامب، وصولاً إلى إدارة بايدن الحالية، لم تُعِر انتباهاً إلى مثل هذه التحذيرات. التقارُب التدريجي بين روسيا والصين، وكذلك بين هاتين الدولتين وإيران، ارتبط أساساً باستهدافهم جميعاً من قِبَل الولايات المتحدة. وهو انتقل من كونه، في بداياته، تقارُباً ظرفياً في المواقف والمصالح، إلى التنسيق المستمرّ في مواجهة العدوانية الأميركية، ليرتقي في السنوات الأخيرة إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، والتي تُعبّر عنها راهناً الاتفاقية الصينية - الإيرانية، التي تفيد مصادر مطّلعة، "الأخبار"، بأن موسكو لعبت دوراً مهمّاً في تذليل بعض العقبات، حتى يتمكّن الطرفان من التوصُّل إلى تفاهم كامل تُرجم بتوقيعها.

لقد كان للعدوانية الأميركية دور حاسم في دفْع أطراف لا مشتركات أيديولوجية بينهم إلى العمل على التعاوُن السياسي والعسكري، وعلى تنمية شبكة ضخمة من المصالح الاقتصادية في ما بينهم، تندرج في إطار مسار بناء فضاء أوراسي تلعب فيه الصين دور القاطرة المركزية. كابوس بريجنسكي، وكبار الاستراتيجيين الأميركيين، في طور التحقّق، والأنكى أن "الفضل" في ذلك يعود جزئياً إلى الإدارات الأميركية المتعاقبة، جمهورية كانت أو ديمقراطية، وإلى أوهام القوة والسيطرة التي حكمت سياساتها الخارجية.

كابوس بريجنسكي، وكبار الاستراتيجيين الأميركيين، في طور التحقّق، والأنكى أن "الفضل" في ذلك يعود جزئياً إلى الإدارات الأميركية المتعاقبة (أ ف ب)

بكين ـ طهران: شراكة على حافّة العقوبات

محمد مرعي

توازياً مع تحذيرات الإدارة الأميركية لبكين بخصوص شحنات النفط الإيراني، وتلويحها بفرض سلسلة عقوبات عليها، تمضي الصين وإيران في تعزيز علاقاتهما، بتوقيع «برنامج التعاون الشامل»، بعد دفْي الإضافة إلى المنتجات البتروكيميائية. وفي هذا السياق، أشارت، خلال الشهر الفائت، عدة تقارير إلى استثمارات كبيرة تقوم بها إيران في مجال التنقيب عن النفط والتكرير، إضافة إلى تضخّم مبيعاتها من النفط الخام للصين بنسبة 129 في المئة في الفترة بين شهرَي شباط وآذار الحالي.

وذكر تقرير لشبكة «بلومبرغ» الأميركية، في الـ11 من الشهر الحالي، أن الصين زادت استيرادها للنفط الإيراني بنسبة كبيرة، من 306 آلاف برميل يومياً كمعدّل عام 2020، إلى 856 ألف برميل يومياً هذا الشهر. والسعر الذي يتمّ على أساسه البيع، مغرٍ جداً بالنسبة إلى الصين؛ فإيران، وبسبب العقوبات الأميركية، تعرض نفطها بسعر أقلّ بـ3 إلى 5 دولارات من سعر نفط «برنت» المتداوَل في السوق. لكن الزبون يجب عليه أن يكون، بالطبع، مستعداً للمخاطرة وتجاهُل العقوبات الأحادية الجانب من طرف واشنطن. وأدّت هذه الزيادة في استيراد النفط الإيراني إلى ازدحام في الناقلات في مرفأ مقاطعة شاندونغ، حيث تقع أغلبية معامل التكرير المستقلة في الصين، وقد وصلت تلك الشحنات إلى السواحل الصينية بالرغم من العقوبات الأميركية، من خلال وسائل «تمويه» كثيرة تتبعها الناقلات الإيرانية، كتبديل الناقلات في عرض البحر مع إطفاء أجهزة التعقب.

من جهة أخرى، تشهد إيران، على صعيد الصناعة البتروكيميائية، طفرة حالياً. وكان نائب وزير النفط، بهزاد محمدي، قد أعلن، الشهر الفائت، أن الحكومة استثمرت 11,5 مليار دولار في القطاع خلال العام المنصرم، الذي انتهى في 20 آذار الحالي (وفق التقويم الفارسي). وعزا هذه الزيادة في الإنفاق إلى زيادة إنتاج إيران بـ25 مليون طن من المنتجات البتروكيميائية، ليصل مجموعها الى 90 مليون طن، ويقترب من الهدف المرجو، وهو 100 مليون طن في العام 2025. كذلك، أشار وزير النفط، بيجان زنكنة، إلى أن الـ17 مشروعاً التي انطلقت في هذا المجال، من المفترض أن ترفع مداخيل القطاع من 13 مليار دولار، وهو مستوى مبيعات عام 2013، إلى 25 ملياراً نهاية العام الفارسي الحالي، ثم إلى 37 ملياراً في 2026.

وسبقت توقيع "برنامج التعاون الشامل" القمّة الأميركية - الصينية التي جمعت وزيري خارجية البلدين في آلاسكا، حيث اتفقا على ضرورة التعاون في الملفّ الإيراني، من بين كل الملفّات الساخنة المطروحة على طاولة البحث، وشدّدا على ضرورة إيجاد حلّ لإعادة تفعيل الاتفاق النووي.

وفي هذا السياق، يسعى الطرف الصيني إلى أن يكون لاعباً فاعلاً، مستغلاً علاقته الجيدة بطهران، من أجل الضغط عليها للجلوس إلى طاولة التفاوض النووي من جديد. لكن هل هناك من ثمن مقابل هذه الخدمة الصينية؟ وهل هناك حافز للإيرانيين يدفعهم إلى التجاوب مع مبادرة مفترضة كهذه؟

يُذكر أن وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، أجرى زيارته إلى إيران كجزء من جولة في ستّ دول في الشرق الأوسط تستمرّ لأسبوع. وقد بدأت جولته تلك في الـ24 من الشهر الحالي بزيارة السعودية، ثمّ تركيا، التي توجّه منها إلى إيران، ثمّ إلى الإمارات أمس. ومن المرتقب أن يزور، أيضاً، عُمان والبحرين، على أن يختتم محطّاته يوم الثلاثاء المقبل.

> سبقت توقيع «برنامج التعاون الشامل» القمّة الأميركية - الصينية في الأسكا

يغطي «البرنامج الشامل» العديد من المجالات، التي يُعدّ التعاون في المجال النفطي والبتروكيميائي الأبرز فيها في ظلّ ما تشهده إيران المنهَكة اقتصادياً، بالنظر إلى الاستثمارات الضخمة في هذا المجال. ومن خلال الاتفاق، الذي يسري على الخمس والعشرين سنة المقبلة، ستزوّد إيران الصين بالنفط الخام، بأسعار مخفّضة بنسبة لا تقلّ عن 12 في المئة، في السنوات التي تلت، حيال الصين، وكذلك تجاه الدول المستقلّة في الجنوب، ومن بينها إيران.

يغطي «البرنامج الشامل» العديد من المجالات، التي يُعدّ التعاون في المجال النفطي والبتروكيميائي الأبرز فيها (أ ف ب)

كيوسك الصحافة

«في مواجهة الضغط الاميركي»

إن هذه الصفقة تُعمّق التعاون بين طهران وبكين، في وقت تسعى فيه الصين إلى كسب مزيد من النفوذ في الشرق الأوسط، وتبحث إيران عن سبل لدعم اقتصادها الخاضع للعقوبات الأميركية. فالصين في السنوات الأخيرة كانت شريكاً تجارياً حيوياً لإيران، وبمثابة مَنفذ حاسم في خضمّ العقوبات الأميركية التي استهدفت نظامها المصرفي وصادراتها الرئيسة، بما في ذلك النفط. وتعود علاقة إيران بالصين إلى عقود مضت. غير أن اعتماد إيران المتزايد على بكين أدى إلى بروز انتقادات محلية بأن الحكومة الإيرانية تسمح للصين بالحصول على نفوذ اقتصادي مفرط في القطاعات الحاسمة في البلاد. ولكن بالنسبة لإيران، فإن الاتفاق مع الصين يرسل إشارة واضحة إلى أن لديها حلفاء أقوياء، من ضمنهم بلد لديه مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بحسب المستشارة الرفيعة في «مجموعة الأزمات الدولية» والكاتبة المساعدة في تأليف كتاب عن علاقات إيران مع الصين وروسيا، ديانا إسفانديتي. وأضافت: «إن لهذه الشراكة حدوداً، ولن تُغيّر الطريقة التي تعمل بها الصين في الشرق الأوسط».

المصدر: «وول ستريت جورنال»

«الصين تتصرّف بحزم في الشرق الأوسط»

لقد أرسلت الصين إشارة واضحة إلى إدارة جو بايدن مفادها أن خططها الرامية إلى إحياء الصفقة النووية الإيرانية، فضلاً عن قدرتها على ممارسة الضغوط الاقتصادية على إيران، تعتمد على تعاون الصين. من الأهداف المهمّة بالنسبة إلى بكين، أيضاً، تثني الهند عن التعاون مع «الحوار الأمني الرباعي» مع أستراليا واليابان، والذي ترعاه أميركا في محاولة لاحتواء الصين. وإذا ما تَوجّهت إيران نحو ائتلاف تركي - باكستاني، كما يتوقّع الاستراتيجيون الصينيون أن يحصل، فإن الهند سوف تكون معزولة، علماً أنها حاولت تحسين العلاقات مع إيران باعتبارها ثقلاً موازياً لباكستان السُنّية.

المصدر: «آسيا تايمز»

«تحدٍّ للولايات المتحدة»

في الوقت الذي تحاول الولايات المتحدة النهوض من الركود الاقتصادي ووباء «كورونا»، وتزداد عزلتها على الصعيد الدولي، تشعر بكين جيداً بالضعف الأميركي. ويُبيّن مشروع الاتفاق مع إيران أن الصين، خلافاً لمعظم البلدان، تشعر بأنها في وضع يمكّنها من تحدّي الولايات المتحدة، أي أنها قوية بما يكفي لمواجهة العقوبات الأميركية، كما فعلت في التجارة. كما سيثير توسيع نطاق المساعدة العسكرية والتدريب وتقاسم المعلومات الاستخباراتية، الجزع في واشنطن، لاسيما أن السفن الحربية الأميركية تتشابك بانتظام مع القوات الإيرانية في الخليج الفارسي، وتتواجه مع الصين حول جزء كبير من بحر الصين الجنوبي.

المصدر: «نيويورك تايمز»

فلسطين

أيّام على إغلاق باب الترشّح: لا قوائم للفصائل الكبرى بَعد

مع أنه لم يبقَ سوى أيّام قليلة على إغلاق باب الترشّح للانتخابات التشريعية، وفي ظلّ تسابُق الفصائل الفلسطينية على إتمام استعداداتها لتقديم قوائمها إلى «لجنة الانتخابات المركزية»، لم تُقدِّم كلٌّ من «حماس» و«فتح» و«الجبهة الشعبية» قوائمها بعد، والسبب انتظار إقرارها النهائي من أعلى المستويات القيادية

غزة ـ رجب المدهون

حتى مساء أمس، تقدّمت خمس قوائم للترشّح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، واحدة منها تابعة لـ«الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين»، والأخرى لمستقلّين، فيما تستعدّ «الجبهة الشعبية» لتقديم قائمتها بعد انتهاء الفرصة الأخيرة التي أعطتها فصائل اليسار لنفسها لتشكيل قائمة مشتركة. وفي المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، ستُقدّم «حماس» قائمتها اليوم أو غداً، على أن يترأسها نائب رئيس الحركة في غزة خليل الحية، وتكون نسبة أعضائها من الضفة 55% مقابل 45% من القطاع، وتضمّ شخصيات قيادية وأخرى أكاديمية ومجتمعية.

وبينما اجتمعت «اللجنة المركزية لفتح» لإقرار القائمة النهائية للحركة تمهيداً لتقديمها اليوم أو غداً، نقلت مصادر أن القيادي المفصول من «فتح»، محمد دحلان، سيُقدّم أيضاً قائمة تيّاره باسم «المستقبل والأمل»، اليوم أو غداً كذلك، على أن يترأسها القيادي سمير المشراوي والكاتب سري أبو نسبية، وتضمّ شخصيات من الضفة وغزة، إذ لن يتمكّن دحلان من خوض الانتخابات التشريعية أو الرئاسية بشخصه، نظراً إلى الأحكام القضائية ضدّه في الضفة، على إثر خلافه مع رئيس السلطة، محمود عباس.

كذلك، يستعدّ القيادي المفصول حديثاً من «فتح»، ناصر القدوة، لتقديم قائمته المنفصلة عن الحركة، بعدما تقدّم باستقالته من رئاسة «مؤسسة ياسر عرفات» بنفسه، على رغم إقالته منها الأسبوع الماضي، مُعلّلاً استقالته بأنها من متطلّبات الترشّح للانتخابات، وأنها مؤقتة لاحتمالية ألّا تُجرى الانتخابات. وكان لافتاً قوله: «وصلني من بعض الإخوة في جهاز المخابرات أن هناك تهديداً جدّياً بالتضييق والإيذاء حال أعلنت القائمة الانتخابية... هذا التهديد لن يمنعني من الترشّح، واليوم أو غداً سأعلن القائمة الخاصة وأسماء الذين سيكونون ضمن قائمتي». وكان عضو «المركزية»، عزّام الأحمد، تحدّث عن «إجراءات قانونية وفنية ستمنع القدوة من الترشّح... لجنة الانتخابات لن تقبل قائمته بناءً على عوائق قانونية ضدّه».

في هذا السياق، تتواصل مخاوف الاحتلال من احتمالية فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية، التي قدّر منسّق أعمال حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، كميل أبو ركن، أن تحصل الحركة فيها على 40%، و«فتح» على 60%، مع إمكان حدوث مفاجأة بسبب نفور الجمهور من السلطة، وكذلك بسبب الانقسامات داخل «فتح». وبالتزامن مع تصاعُد تلك المخاوف، كثّفت سلطات الاحتلال عمليات الاعتقال ضدّ قيادات فلسطينيّ، والأخرى لمستقلّين، فيما تستعدّ «الجبهة الشعبية» لتقديم قائمتها بعد انتهاء الفرصة الأخيرة التي أعطتها فصائل اليسار لنفسها لتشكيل قائمة مشتركة. وفي المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، ستُقدّم «حماس» قائمتها اليوم أو غداً، على أن يترأسها نائب رئيس الحركة في غزة خليل الحية، وتكون نسبة أعضائها من الضفة 55% مقابل 45% من القطاع، وتضمّ شخصيات قيادية وأخرى أكاديمية ومجتمعية.

وبينما اجتمعت «اللجنة المركزية لفتح» لإقرار القائمة النهائية للحركة تمهيداً لتقديمها اليوم أو غداً، نقلت مصادر أن القيادي المفصول من «فتح»، محمد دحلان، سيُقدّم أيضاً قائمة تيّاره باسم «المستقبل والأمل»، اليوم أو غداً كذلك، على أن يترأسها القيادي سمير المشراوي والكاتب سري أبو نسبية، وتضمّ شخصيات من الضفة وغزة، إذ لن يتمكّن دحلان من خوض الانتخابات التشريعية أو الرئاسية بشخصه، نظراً إلى الأحكام القضائية ضدّه في الضفة، على إثر خلافه مع رئيس السلطة، محمود عباس.

كذلك، يستعدّ القيادي المفصول حديثاً من «فتح»، ناصر القدوة، لتقديم قائمته المنفصلة عن الحركة، بعدما تقدّم باستقالته من رئاسة «مؤسسة ياسر عرفات» بنفسه، على رغم إقالته منها الأسبوع الماضي، مُعلّلاً استقالته بأنها من متطلّبات الترشّح للانتخابات، وأنها مؤقتة لاحتمالية ألّا تُجرى الانتخابات. وكان لافتاً قوله: «وصلني من بعض الإخوة في جهاز المخابرات أن هناك تهديداً جدّياً بالتضييق والإيذاء حال أعلنت القائمة الانتخابية... هذا التهديد لن يمنعني من الترشّح، واليوم أو غداً سأعلن القائمة الخاصة وأسماء الذين سيكونون ضمن قائمتي». وكان عضو «المركزية»، عزّام الأحمد، تحدّث عن «إجراءات قانونية وفنية ستمنع القدوة من الترشّح... لجنة الانتخابات لن تقبل قائمته بناءً على عوائق قانونية ضدّه».

في هذا السياق، تتواصل مخاوف الاحتلال من احتمالية فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية، التي قدّر منسّق أعمال حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، كميل أبو ركن، أن تحصل الحركة فيها على 40%، و«فتح» على 60%، مع إمكان حدوث مفاجأة بسبب نفور الجمهور من السلطة، وكذلك بسبب الانقسامات داخل «فتح». وبالتزامن مع تصاعُد تلك المخاوف، كثّفت سلطات الاحتلال عمليات الاعتقال ضدّ قيادات وعناصر "حمساوية" في الضفة، تنفيذاً لتهديداتها بأنها ستمنع «حماس» من الفوز، وقد اعتقلت خلال الأسبوع الماضي أكثر من خمسة قياديين هناك، مع عشرات آخرين من العناصر. وفي سياق متّصل، يواصل الاحتلال مماطلته في الردّ على طلب السلطة السماح بعقد الانتخابات الفلسطينية في القدس المحتلة، وهو ما قد يعرقل إمكان إجراء الانتخابات كلّها أو قد يدفع إلى تأجيلها. وقال فادي الهدمي، وهو وزير شؤون القدس، إن «من حقّ المقدسيين، بموجب الاتفاقات المُوقّعة (مع العدو)، المشاركة في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً»، مضيفاً: «لا ناخذ إذناً من (إسرائيل) لإجراء الانتخابات، ولكن نطلب منها كقوة قائمة بالاحتلال ألّا تعرقل المشاركة فيها».

على خطّ موازٍ، وعلى رغم تمهُّل الإدارة الأميركية الجديدة في استئناف علاقاتها مع السلطة، وانتظارها نتائج الانتخابات التي يُفترض أن تظهر بعد 50 يوماً كما هو مقرّر، جرت اتصالات جديدة مع مسؤول الملفّ الفلسطيني - الإسرائيلي في الإدارة، هادي عمرو، ما جدّد آمال رام الله في إمكان تراجع واشنطن عن خطوات إدارة دونالد ترامب ضدّها، خصوصاً مع صرف مساعدات لها بقيمة 15 مليون دولار قبل أيام، تحت عنوان الظروف الإنسانية ومحاربة فيروس "كورونا" المستجد.

> لمحة تخوفات كبيرة من تأجيل الانتخابات او استحالة عقدها من الاساس (أ ف ب)

الحدث

مشاورات مسقط تحيّد الملفّ الإنساني

عودة أوّلية إلى «اتفاق استوكهولم»

أفضى إصرار قيادة صنعاء على فصل الملفّ الإنساني عن الملفّين السياسي والعسكري، إلى التوصّل إلى تفاهمات مبدئية في مسقط، تُعدّ بمثابة عودة إلى «اتفاق استوكهولم» بخصوص مدينة الحديدة ومطار صنعاء. وتجاوُز للمبادرة السعودية المطروحة قبل أيّام. ومعها «المرجعيّات الثلاث». تطوُّر تبقى فاعليته رهناً بترجمته على الأرض، خصوصاً في ظلّ صدور إشارات أوّلية سلبية إزاءه، من قِبَل الحكومة الموالية للرياض

صنعاء ـ رشيد الحداد

شهدت العاصمة العُمانية، مسقط، خلال الأيام الماضية، حراكاً دبلوماسياً نشطاً بين المبعوثَين الأممي والأميركي إلى اليمن من جهة، ووفد صنعاء المفاوض من جهة أخرى، تركّزت حول إيداع الإيرادات في الحساب الخاص برواتب موظفي الدولة، حتى يتمّ حسم أمرها بشكل نهائي.

من ضمن ما تناولته مشاورات مسقط أيضاً إيقاف التصعيد الجوّي بين صنعاء والرياض

وفي الوقت الذي خَلَق فيه الطيران المدني لأوّل مرّة في أجواء اليمن منذ ستّ سنوات يوم السبت، قالت مصادر سياسية، لـ«الأخبار»، إن وفد صنعاء رفَض مقترح الفتح المشروط لمطار صنعاء، وطالب بفتحه أمام الرحلات كافّة من دون شروط أو تفتيش في مطارات دول العدوان، وهو ما تمّ التفاهُم عليه مع المبعوثَين الأممي والأميركي، اللذَين أبديا، هذه المرّة، «تفهُّماً» في ما يتعلّق بالملفّ الإنساني، بحسب عضو وفد صنعاء، عبد الملك العجري، الذي أشار، في تصريحات صحافية، إلى أن «الجانب العُماني بذل جهوداً كبيرة لتقريب وجهات النظر».

وعلى رغم أن جبهات محيط مأرب شهدت هدوءاً حذراً أواخر الأسبوع الماضي، إلّا أن مصادر مطّلعة نفت أن تكون لذلك التراجُع في حدّة المواجهات أيُّ علاقة بالمشاورات التي جرت في مسقط، والتي كان التصعيد العسكري في مأرب أحد أبرز ملفّاتها. وفق هجمات الصواريخ الباليستية والطيران المُسيّر، أو استقبال المزيد من الضربات.

وتمكّن وفد صنعاء، الذي رفض مقايضة الملفّ الإنساني بأيّ ملفّات أخرى، من التوصّل إلى تفاهُمات مبدئية خلال لقاءاته المباشرة وغير المباشرة مع المبعوث الأممي مارتن غريفيث، والمبعوث الأميركي تيم ليندركينغ، عن طريق الوسيط العُماني. وتقضي تلك التفاهُمات بالعودة إلى آلية "اتفاق استوكهولم" في شأن مدينة الحديدة ومطار صنعاء الموقَّع بين الأطراف اليمنيين برعاية دولية منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2018، والتي تلزم جميع الأطراف بتسهيل دخول إمدادات الوقود والدواء والغذاء وكلّ الشحنات التجارية إلى ميناء الحديدة من دون أيّ عراقيل، بشرط إيداع الإيرادات الضريبية والجمركية المستوفاة من سفن المشتقّات النفطية الواصلة إلى الميناء في فرع البنك المركزي اليمني الموجود في المدينة، للمساهمة في دفع مرتّبات موظّفي الخدمة المدنية. وتمّ تجاوُز الخلاف حول تنفيذ هذا البند بالاتفاق على إيداع الإيرادات في الحساب الخاص برواتب موظّفي الدولة، حتى يتمّ حسم أمرها بشكل نهائي.

رفض صنعاء مقترح الفتح المشروط لمطار صنعاء (أ ف ب)

وتبقى الأولوية، بالنسبة إلى صنعاء، لإجراءات بناء ثقة على الأرض من أجل تخفيف المعاناة عن الملايين من اليمنيين، وتهيئة الأجواء للدخول في نقاشات سلام جادّة تشمل الملفّات الأخرى. ومن جديد، رمت صنعاء الكرة إلى ملعب الرياض، مُخبِّرةً إياها بين وقف القصف الجوّي مقابل مسقط أثناء المشاورات الأخيرة، أوعزت إلى الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، المقيم في الرياض، برفض المقترحات الأميركية والأممية الجديدة، وهو ما تُرجم خلال أوّل لقاء عُقد بين غريفيث وليندركينغ وهادي، حيث جَدّد الأخير تمسُّكه بالمبادرة السعودية و"المرجعيات الثلاث".

ومن ضمن ما تناولته مشاورات مسقط، أيضاً، إيقاف التصعيد الجوّي بين صنعاء والرياض، تمهيداً لوقف شامل لإطلاق النار، في عودة مماثلة، أيضاً، إلى المبادرة التي كان قد أطلقها "المجلس السياسي الأعلى" في صنعاء عشية ذكرى "ثورة 21 سبتمبر" عام 2019. ويأتي ذلك بالتزامُن مع تصاعُد العمليات الجوّية للجيش اليمني و"اللجان الشعبية" ضدّ أهداف اقتصادية وعسكرية في العمق السعودي، والتي جدّدت صنعاء، أمس، تحذيرها الرياض من استمرارها، ما يشير، بحسب مصادر سياسية، إلى تخييرها المملكة "بين القبول بالسلام أو مواجهة العواقب". وحذّر الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، من أن "عملية الصمود الوطني" ستتبعها "عمليات أكبر وأقوى في حال عدم توقُّف العدوان والحصار"، مهدّداً بأن "دول العدوان ستتفاجأ بتنفيذ صنعاء ضربات خلال عام واحد، مماثلة لتلك التي تلقّتها خلال السنوات الـ 6 الماضية". ودعا التحالف السعودي ـ الإماراتي إلى "وقْف عملياته مقابل وقف صنعاء عملياتها بصورة مباشرة"، مؤكداً "أن الكرة أصبحت الآن في ملعب السعودية". وأشار إلى أن "الحصار لا يمكن تبريره بمنع وصول الأسلحة لأنها أصبحت تُصنَع في الداخل"، كاشفاً عن "منظومات صاروخية جديدة سيُعلَن عنها في العام السابع".

ووفق المصادر، فإن وفد صنعاء قصَر النقاش على الملفّ الإنساني، واشترط النظر إلى معركة مأرب كجزء من اتفاق شامل لوقف إطلاق النار، وعدم ربطها بإجراءات "حسن النيات"، المُتمثّلة في وقْف احتجاز سفن المشتقّات النفطية، ورفع الحظر الجوّي عن حركة الملاحة في مطار صنعاء.

ويعني إقرار مفاوضات مسقط العودة إلى "اتفاق استوكهولم" نفسه. إلا أن السعودية، التي بعثت بوفد منها إلى تجاوُز المبادرة السعودية المعلَنة الأسبوع الفائت، والتي حاولت فيها الرياض تقديم نفسها كطرف إقليمي وسيط، فضلاً عن تحييد الحديث عن "المرجعيات الثلاث" (قرار مجلس الأمن الدولي 2216، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني)، والتي طوّتها أصلاً محطات سابقة؛ منها اتفاق "استوكهولم" نفسه. إلا أن السعودية، التي بعثت بوفد منها إلى صنعاء، أمس، تحذيرها الرياض من استمرارها، ما يشير، بحسب مصادر سياسية، إلى تخييرها المملكة "بين القبول بالسلام أو مواجهة العواقب". وحذّر الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، من أن "عملية الصمود الوطني" ستتبعها "عمليات أكبر وأقوى في حال عدم توقُّف العدوان والحصار"، مهدّداً بأن "دول العدوان ستتفاجأ بتنفيذ صنعاء ضربات خلال عام واحد، مماثلة لتلك التي تلقّتها خلال السنوات الـ 6 الماضية". ودعا التحالف السعودي ـ الإماراتي إلى "وقْف عملياته مقابل وقف صنعاء عملياتها بصورة مباشرة"، مؤكداً "أن الكرة أصبحت الآن في ملعب السعودية". وأشار إلى أن "الحصار لا يمكن تبريره بمنع وصول الأسلحة لأنها أصبحت تُصنَع في الداخل"، كاشفاً عن "منظومات صاروخية جديدة سيُعلَن عنها في العام السابع".

مصر

أزمة «السويس» تتعقّد: انطلاق البحث عن طرق بديلة

تتعقّد أزمة السفينة الجانحة في قناة السويس. في ظلّ صعوبة تنفيذ جميع السيناريوات المطروحة لتعويمها. وإذ يسود الغموض في شأن موعد استئناف حركة الملاحة في القناة، فإن التوجُّه نحو طريق رأس الرجاء الصالح يبدو، إلى الآن، أمراً لا مفرّ منه

القاهرة ـ الأخبار

دخلت عملية تعويم السفينة الجانحة، «إيفر جيفن»، في قناة السويس، مرحلة الحسم، وسط ترقُّب لتحديد موعد زمني لاحتمال استئناف المرور في القناة، بعد إغلاق دام خمسة أيام كاملة. وفيما تنتظر أكثر من 360 سفينة، بينها أربع ناقلات نفط عملاقة، بدأت الخطوط الملاحية التوجُّه نحو طريق رأس الرجاء الصالح تدريجياً، من جرّاء مخاوف من طول فترة إغلاق القناة، وغموض موعد استئناف الحركة فيها على نحو طبيعي.

ويعمل مسؤولو القناة، حالياً، على تنفيذ الخطة الأولى التي تمّت فيها الاستعانة بشركة هولندية متخصّصة، والقائمة على تعويم السفينة بوضعها الحالي وبظروف عملها نفسها، مع استغلال المدّ المرتفع لتحريكها حتى تكمل مسارها خارج المجرى الملاحي الذي تسبّبت في إغلاقه، بما يسمح باستئناف الحركة الملاحية بصورة اعتيادية، وتوازياً بحث إمكانية استئناف الناقلة رحلتها. ويرتبط هذا السيناريو بنجاح الكراكات في حفر ما لا يقلّ عن 20 ألف متر مكعّب من الرمال والطمي حول جسم السفينة بما يسمح بتحريكها. لكن تواجه الكراكات والحفارات مشكلة جذرية مرتبطة بطبيعة الصخور في هذه المنطقة الشديدة القوة.

وتقرّر توسيع نطاق الحفر والتكريك بجوار مقدّمة السفينة للمساعدة في التعويم، مع تطبيق معايير للسلامة تضمن بقاء الكراكات على بعد عشرة أمتار على الأقلّ عند العمل، واستخدام مساحات الأعماق وتقديم أرقام تقديرية كلّ ثلاث ساعات عما تمّ إنجازه، وأيضاً استخدام تقنية الموجات فوق الصوتية. وفي ظلّ توجيهات الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بالاستعداد للسيناريوات الأسوأ التي تستغرق وقتاً أطول، يبقى السيناريو المعمول به حالياً محفوفاً بالمخاطر أيضاً لاحتمالية انقلاب السفينة والحمولة التي على متنها، والمُقدّرة بمليار دولار تقريباً. كما أن انقلابها يحتاج إلى وقت طويل لإزالة وتطهير المجرى الملاحي من آثار الشاحنات العملاقة التي تحملها في حال انقلابها نتيجة اختلال توازنها بعد الانتهاء من التكريك.

تنطوي سيناريوات كثيرة مطروحة على خطر غرف السفينة أو انقلابها

السيناريو الثاني الذي سيبدأ العمل عليه خلال ساعات، مرتبط بإفراغ حمولة السفينة من الوقود والمياه تدريجياً، بما يسمح بتسهيل قطرها من موقعها، لكن مخاوف من اختلال التوازن وغرق السفينة كبيرة أيضاً في هذه الخطّة، التي تتضمّن تخفيفَ الأحمال من على متنها، خاصة أنها تحمل 224 ألف طن من الحاويات، وأن مسألة التفريغ شديدة التعقيد والصعوبة، وليس ثمّة تقدير للزمن الذي يمكن أن تستغرقه، سواءً كانت جزئية أم كلية. أمّا السيناريو الثالث، فقائم على تفريغ الحمولة بالكامل وتعويم السفينة، وهو ما يزيد احتمالات غرقها، ما يعني أنّنا سنكون أمام شهر على الأقلّ ستظلّ فيه «السويس» مغلقة بشكل كامل. وجرى إبلاغ القناة بتباطؤ بعض السفن في الوصول انتظاراً لما ستسفر عنه محاولات التعويم الأخيرة، قبل اتخاذ قرار باللجوء إلى رأس الرجاء الصالح الذي سيضيف إلى الرحلات 12 يوماً على الأقل. في المقابل، قدّمت هيئة القناة التسهيلات اللازمة لمئات السفن المنتظرة في منطقة البحيرات من أجل المساهمة في تخفيف الآثار الناتجة من الانتظار، مع البحث في صرف تعويضات لها، فيما تمّ توفير علف لسفن تحمل ماشية، لكن وسط مخاوف من تأثير الإغلاق في شحنات طبّية على متن بعض الناقلات.

لقطة جوية تظهر عددا من السفن تنتظر على مدخله القناة حل الأزمة للعبور (أ ف ب)
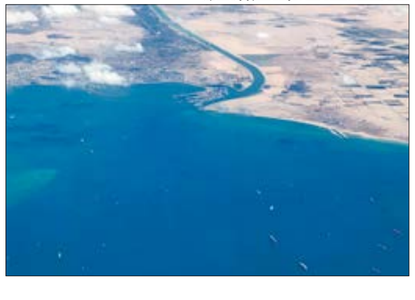

وطبقاً لمسؤولين في القناة، ثمّة سيناريوات أخرى، من بينها إقامة جسر برّي لنقل ما تحتويه السفن برّاً إلى ناقلات أخرى، لكن هذا الأمر مكلف للغاية من الناحية المادية، وسيكون من الصعب تنفيذه في حال الاضطرار إلى إفراغ شحنات السفينة الجانحة بسبب حشد السيارات والمعدّات في موقعها. وفي ما يتعلّق بأسباب الحادث، توصّل مسؤولو القناة إلى اقتناع بأن ثمّة خطأً مرتكباً من قِبَل قبطان السفينة بخلاف الطقس السيّئ، وذلك بعد الاستماع إلى أقوال المرشدين على متنها. وسيجري تفريغ الصندوق الأسود لمعرفة تفاصيل ما حدث، ليس من أجل تحصيل تعويض للقناة من الشركة المالكة فقط، بل من شركات التأمين المعنيّة أيضاً.

تقرير

احتدام الأزمة السياسية في الكويت

المعارضة تختبر العهد الجديد

تتّجه المعارضة الكويتية، غداً نحو ذروة الفصل الأخير من معركتها ضدّ مؤسّسة الحُكم، في ظلّ توقُّعات بفشلها في إحداث تغيير في الميزان السياسي، بالنظر إلى عوامل عدّة، على رأسها غياب المُحفِّزات الإقليمية التي استفادت منها في أزمة 2011 - 2012. وتُمثّل الأزمة الحالية الاختبار «الأشرس» إلى الآن، للعهد الجديد، الذي لا يبدو أنه في وارد التساهُل مع أيّ تحرُّكات من خارج السياقات «المعقولة» بالنسبة إليه

حسين إبراهيم

تبدو الأزمة السياسية الحادّة التي تعيشها الكويت حالياً، مرشّحة للتفاقُم، في ظلّ العودة إلى معارضة شرسة داخل «مجلس الأمّة» (البرلمان)، بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر الماضي، وأفرزت مجلساً تسيطر عليه معارضة قبَلية مطعّمة بتوجُّهات سلفية و«إخوانية»، تُذكّر بما كانت عليه الحال في البلاد خلال عامَي 2011 و2012، حين أشعلت المعارضة الشارع، مستفيدة من الأجواء التي ولّدتها أحداث تونس ومصر وسوريا، لكن مع اختلاف الظروف العربية راهناً. وتستمدّ المعارضة الجراة في حراكها الجديد من واقع تغيُّر أساسي داخل الكويت نفسها، تمثّل في وفاة الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح العام الماضي، بعدما استطاع إدارة الأزمة الخطيرة السابقة بصلابة وحكمة مشهودتَين لا تزالان طريّتَين في ذاكرة الكويتيين، لينتقل مسند الإمارة إلى شقيقه، الشيخ نواف، الذي عاد أخيراً من رحلة فحوصات طبّية طويلة إلى الولايات المتحدة، وإن كان الشقيق الآخر، ولي العهد القوي، الشيخ مشعل، قد تولّى دفّة المواجهة خلال هذه الفترة.

وتُمثّل الأزمة الحالية امتداداً لسابقتها بكلّ المقاييس، في الشكل والمضمون، بدءاً من موضوعها الأساسي المتمثّل في إبطال المحكمة الدستورية عضوية النائب بدر الداهوم، الذي يمكن وصفه بأنه أحد نجوم الأزمتَين السابقة والحالية، باعتبار أن حكم الدستورية جاء على خلفية حكم بالسجن صادر ضدّه بتهمة الإساءة إلى الأمير، إبّان أزمة 2011 - 2012. وأعاد إبطال عضوية الداهوم تجميع المعارضة داخل المجلس وخارجه، بعد تفرُّق شملها، ليُظهر على الساحة مجدّداً كهولها، وأبرزهم رئيس «مجلس الأمّة» السابق، أحمد السعدون، الذي شنّ هجوماً لاذعاً على السلطة في ندوة للتضامن مع النائب المُبطلة عضويّتَه، قائلاً إن «أنجاس الفساد في الكويت ظنّوا أنهم انتصروا وأن الشعب استسلم بعد أزمة 2012، لكنهم فوجئوا بنتائج الانتخابات الأخيرة». وأشعلت تلك الندوة توتّراً بين السلطة وكبرى القبائل الكويتية، أي قبيلة العوازم، التي ينتمي إليها الداهوم، بعد اعتقال ابن أمير القبيلة، فهد بن فلاح بن جامع، مع عدد من المشاركين من النوّاب السابقين، بسبب مخالفتهم حظر «كورونا». لكن الموقوفين رفضوا دفْع كفالة مالية للخروج من السجن، وأصرّوا على الخروج بضمان إقامة فقط، وهو ما عادت السلطات واستجابت له لتنفيس الاحتقان.

على أن الفارق بين الأزمتَين السابقة والحالية هو أن حراك المعارضة الآن يبدو أقرب إلى صرخة في البرّية منه إلى خطوة ذات أفق. إذ استفاد الحراك السابق من تصدُّر السلفيين و«الإخوان المسلمين» المشهد العربي آنذاك، ومشاركة عدد من الكويتيين إمّا في القتال الفعلي ضدّ النظام في سوريا، وإمّا في تنظيم حملات تبرُّع سخية للمجموعات المسلّحة في هذا البلد. لا يلغي ذلك أن الانقسام الكويتي على الخطوط القَبَلية - الحضرية، الإسلامية - المدنية، والشيعية - السنّية، لم يتغيّر كثيراً مذّاك ولو خفتَ وهجه، وأن المعارضة لا تزال تريد حصّة أكبر من الثروة. فتحالف القبائل - الإسلاميين يستهدف مؤسّسة الحكم المُتمثّلة في الأمير وولي العهد، وواجهتها المُتمثّلة في الحكومة ورئيسها. ولأنه ممنوع المسّ بالأمير، تصبّ المعارضة جام غضبها على رئيس الوزراء، الشيخ صباح الخالد الصباح، من خلال تكرار عمليات استجوابه، هو والوزراء، في «مجلس الأمّة»، وطرح الثقة بالحكومة، والمطالبة باستقالته، وأيضاً عن طريق التحرُّكات في الشارع. والمطلب الحقيقي الدفين للمعارضة هو إقامة إمارة دستورية يجري فيها الحدّ من سلطات الأمير، وإن كانت تدرك أنه مطلب غير واقعي في الظروف الحالية. ولأن القبيلة هي وحدة الانتماء الرئيسة في الكويت، فإن القبائل قادرة على التحكّم إلى حدّ بعيد بنتائج الانتخابات. فالانتخابات الأخيرة أعادت المعارضة بقوة إلى المجلس من البوابة القَبَلية، حيث وصل عدد النوّاب الذين وُقّعوا بيان تضامن مع الداهوم إلى 34 نائباً من أصل النوّاب الخمسين المنتخَبين. ومطلب هؤلاء إجراء تصويت نيابي على صحّة عضوية الداهوم، لكن رئيس المجلس، مرزوق الغانم، يُصرّ على أن النظر في هذا الأمر من اختصاص المحكمة الدستورية، ولا شأن للمجلس به.

كذلك، تطالب المعارضة في المجلس (38 عضواً) وخارجه، منذ الانتخابات، بإسقاط رئيس الوزراء، الذي من المقرّر أن تؤدّي حكومته اليمين في جلسة غد الثلاثاء، علماً أن الحكومة لا تزال، منذ الانتخابات وحتى اليوم، تمارس مهامها بتكليف من الأمير بتصريف الأعمال، ما يعكس شراسة المعارَضة لرئيسها.

ولعلّ من المفارقات أن المعارضين الذين يطالبون بقدر أكبر من الحرّيات السياسية، ويتلقّون دعماً من اليسار المتمثّل في «الحركة التقدُّمية الكويتية»، هم حلفاء لـ«الإخوان المسلمين» والسلف من جهة، وللسعودية من جهة أخرى. وهذه الأخيرة لا تتردّد في استخدام ورقتهم عندما تختلف مع الحكم في الكويت. حصل ذلك قبل سنوات قليلة في خضمّ الخلاف الحدودي السعودي - الكويتي على المنطقة المقسومة والغنية بالنفط في الخفجي، حيث سارعت

السيناريو الأكثر رجحاناً هو بلوغ تحرُّك المعارضة ذروته غداً من دون أن يؤدّي إلى أيّ تغيير

قناة «العربية» إلى استضافة أحمد السعدون ليُطلق من على شاشتها مواقفه ضدّ الأمير الراحل.

ماذا سيحصل في جلسة «مجلس الأمّة» غداً؟

السيناريو الأكثر رجحاناً هو بلوغ تحرُّك المعارضة ذروته غداً، من دون أن يؤدّي إلى أيّ تغيير في الميزان السياسي، بالنظر إلى أن لا أفق دستورياً لتحقيق أيّ انتصار راهناً، فضلاً عن أن المواجهة ليست قدراً محتوماً، والمساومات مع أجزاء من المعارضة، إن لم يكن غالبيّتها، ليست معدومة، بدليل ما حدث في مفصل انتخابات رئاسة «مجلس الأمّة»، حين نجح مرزوق الغانم في الاحتفاظ بمنصبه، على رغم أن المعارضة تُعتبره ألَدّ خصومها. ولولا هذه المساومات، ما كان سينجح الغانم في الفوز استناداً فقط إلى أصوات النوّاب الموالين، وأعضاء الحكومة الذين هم حكماً أعضاء غير منتخَبين في «مجلس الأمّة».

ويستند المعارضون، في مطالبتهم بتصويت داخل المجلس على صحّة عضوية الداهوم، إلى أن حكم المحكمة الدستورية بناءً على طعن تقدّم به ثلاثة من ناخبي دائرته، يتعارض مع حكم أصدرته محكمة التمييز الكويتية قبل أيّام قليلة من يوم الاقتراع في الانتخابات الأخيرة، وقضى بصحة ترشُّح الداهوم. ولَوّحت المعارضة بتحرُّك يحاكي اقتحام «مجلس الأمّة» في 2011 - إذا عمد أمن المجلس إلى منْع الداهوم من حضور الجلسة -، حين قام عدد من النواب ومجموعات من المعارضين بقودهم النائب السابق، مسلم البراك، بالدخول إلى المجلس عنوة وتكسير محتوياته، للمطالبة بحلّه واستقالة حكومة الشيخ ناصر المحمد بتهمة الفساد. ولاحقاً، فرّ البراك وعدد من زملائه النوّاب السابقين إلى تركيا قبيل صدور أحكام بالسجن ضدّهم في 2018، في حادثة اقتحام المجلس بالذات، وكانوا قد فزوا قبل ذلك إلى السعودية. ويُمثّل العفو الشامل عنهم وعودتهم إلى الكويت أحد المطالب الرئيسة للمعارضة.

وألمح الداهوم، في آخر تصريحاته، إلى ما يمكن أن يحصل في جلسة الثلاثاء، متّهماً مرزوق الغانم بـ«ممارسة الديكتاتورية» في المجلس، وبأنه يهدّد باستخدام القوة لمنعه من الدخول، مؤكداً «أننا لن ندعك تفعل ما تريد»، ومحذراً من أنه إذا لم يجُر حلّ المسألة بحلول الاثنين، أي عشية الجلسة، «فلن نتوقّف عند هذا الحدّ». في المقابل، لا يبدو أن القيادة السياسية في وارد التساهل مع اهتزازات من هذا النوع لأوضاع في البلاد، وهي أرسلت إشارات إلى أن أيّ تحرُّك للمعارضة من خارج السياقات «المعقولة» بالنسبة إليها، سيؤدي إلى ردّ فعل يساوي ردّ الفعل على الأزمة السابقة.

فهل تعيد المعارضة الكَرّة؟

تمثّل الأزمة الحالية امتداداً لسابقتها بكلّ المقاييس، في الشكل والمضمون (أ ف ب)
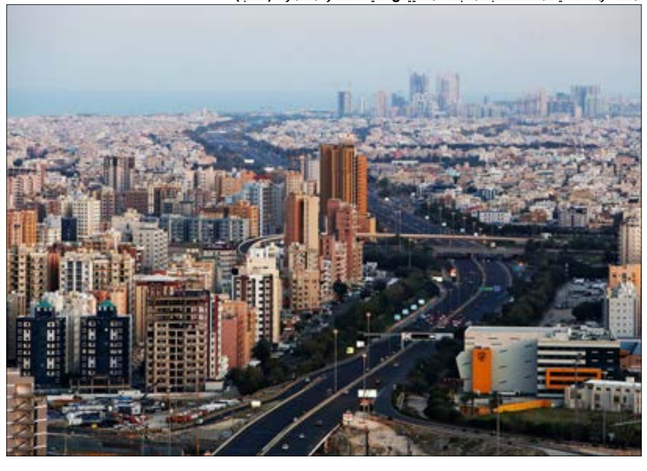

العالم
ليبيا

توازت جولة المنفي مع استقبال دبيبة وزراء خارجية إيطاليا والمانيا وفرنسا في طرابلس (أ ف ب)

جولة المنفي الخارجية: محاولة لانتزاع توافق مرحلي

تحاول السلطة الجديدة في ليبيا تجاوُز حالة الانقسام الافقيمي لارساء نوع من الاستقرار في البلاد. يمهّد الطريق أمام إنجاح مهمّتها في الفترة الانتقالية. وفي هذا السياق، جاءت جولة محمد المنفي التي شملت كلّاً من فرنسا ومصر وتركيا في مسعًى لانتزاع توافقات موضعية، وترحيل نقاط الخلاف

بدأ رئيس «المجلس الرئاسي» في ليبيا، محمد المنفي، محاولة لتجاوُز تبعات الصراع الإقليمي والدولي على بلاده، مستهدفاً تهدئة الأوضاع على الأرض بهدف إنجاح مهمّة السلطة الانتقالية، خاصة مع استمرار حالة الغموض في شأن المسار الدستوري الذي ستتبعه البلاد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية نهاية العام، كما هو مُقرَّر في «ملتقى الحوار السياسي» الذي ترعاه الأمم المتحدة، والذي منَح الشرعية للنظام الانتقالي الجديد. وزار المنفي كلّاً من فرنسا ومصر وتركيا، حيث التقى كبار المسؤولين، للحديث في موضوعات مختلفة ضمن اجتماعات مُطوَّلة. خلصت كما يبدو إلى تكوين «رؤية توافقية» في شأن التعامل مع الملفّ الليبي، وإرجاء أيّ نقاط خلافية إلى حين تنصيب الحكومة المقبلة المُقرَّر، علماً أن هذه المناقشات تُركّز على حصة نسائية في المناصب القيادية.

وفي تركيا، ناقش المنفي مسألة المرتزقة وآلية التعامل معهم وإخراجهم، مع تأكيده أنه لن يجري تنفيذ أيّ من التفاصيل الخاصة باتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وُقّعت مع حكومة فائز السراج، طالباً مراجعة اتفاقات التعاون العسكري أيضاً لتكون في حدّها الأدنى، وذلك كلّه تجنّباً لغضب دول الجوار، وفي مقدّمتها مصر.

هنا، لم يُخفِ رئيس «المجلس الرئاسي»، الذي تجمعه علاقات قوية بالمسؤولين الأتراك، رغبته في تعزيز التعاون بين بلاده وتركيا،

> **شملت جولة رئيس «المجلس الرئاسي» كلّاً من فرنسا ومصر وتركيا**

لكن مع وضع ضوابط لأطر التعاون لا تجعل ليبيا تخسر جيرانها وحلفاءها، وفي الوقت نفسه تخدم المصالح التركية. إلا أنه شدّد على ضرورة سحب المرتزقة كلّياً، خاصة أنه لا حاجة إليهم حالياً، بل إن دورهم يمنع تثبيت الاستقرار، بخلاف ما تسعى إليه الحكومة الحالية.

ووعد المنفي باستمرار «الشراكة الاستراتيجية مع تركيا»، متحدّثاً في الوقت نفسه عن سعيه إلى تحقيق مصالح بلاده، ورافضاً أيّ محاولات لفرض قرارات خارجية عليها. وشدّد على ضرورة أن تكون هناك «مراجعة واضحة لما يجب أن يحدث خلال الشهور المقبلة فقط»، وتجنُّب الاتفاق على أيّ تفاصيل بعيدة المدى، وهو ما يضع عبئًا كبيراً مسبقاً على الحكومات المقبلة. أمّا في مصر، فوَجّه دعوة إلى الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، لزيارة طرابلس، بالتزامن مع الاتفاق على إعادة العمل في السفارة المصرية. كما أكد «الشراكة الاستراتيجية واستمرار التعاون بما يُحقّق أهداف البلدين». والجدير ذكره، هنا، أنه بدأ التواصُل فعلياً بين المسؤولين المصريين ونظرائهم الليبيين في شأن أمور عاجلة، ولا سيما المساهمة في إعادة الإعمار.

على المستوى الدولي، يجري التنسيق بين القاهرة وباريس ضمن مناقشات مُوسّعة من أجل مستقبل المرحلة الانتقالية، وهو ما جرى الحديث فيه باستفاضة، كما تنقل مصادر، خلال اتصال هاتفي بين السيسي ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس، علماً أن الجانبين يدعمان النظام الانتقالي، لكنهما يترقّبان الموقفَين الإيطالي والتركي على وجه التحديد.

وبالانتقال إلى المسار القانوني والدستوري، لا يزال الغموض يكتنف موعد الاستفتاء على الدستور وطريقة إجرائه، فيما دعت البعثة الأممية أعضاء اللجنة القانونية إلى «تسوية خلافاتهم ومواصلة العمل لوضع مقترحات قابلة للتنفيذ ومتّسقة مع الدستور»، من جرّاء الغموض الذي يكتنف قدرة البرلمان على إقرار خريطة دستورية. وتُجري البعثة مناقشات واسعة من أجل البحث عن قواعد قانونية ودستورية للتصويت عليها في «ملتقى الحوار» بحلول الشهر المقبل على أقصى تقدير، حتى يمكن إجراء الانتخابات ضمن الجدول الزمني المُقرَّر، علماً أن هذه المناقشات تُركّز على حصة نسائية في المناصب القيادية.

وفيات

بعميق الحزن والأسى والرضى بإرادة الله ومشيئته ننعى إليكم فقيدتنا الغالية المغفور لها بإذن الله تعالى المرحومة
الحاجة عائدة مي الدين العتر
(ام علي)
زوجة صلاح الدين حيدر أحمد
أبناؤها علي وباسم وغسان
أحفادها صلاح وريم وهادي ورامي حيدر أحمد
أشقاؤها عثمان و عصام وعفت العتر
صُلي على جثمانها الطاهر في باحة مدافن الباشورة الجمعة 26 آذار 2021 ووريت في ثرى مدافن الباشورة
يتقبّل أهل الفقيدة التعازي على الرقمين التاليين:
أبو علي : 03/627233
ابنها غسان: 03/705177
الأسفون آل العتر وحيدر أحمد

إنا لله وإنا إليه راجعون
آل دلول وآل الحسيني
ينعون إليكم فقيدهم الغالي
الدكتور رمزي عطا دلول
ولداه الدكتور باسل دلول
السيد عمرو دلول وزوجته وأولاده
أشقاؤه: المرحوم فخري وأولاده
المرحوم فاروق وزوجته وأولاده
المرحوم أسامة وأولاده
صلّي على جثمانه الطاهر ووري في الثرى في لندن.
ونظراً إلى الظروف الصحية التي تمر بها البلاد، للتعازي الرجاء الاتصال على الرقمين التاليين أو على مواقع التواصل الاجتماعي:
الدكتور باسل دلول
009613790088
السيد عمرو دلول
00447738200200

بسم الله الرحمن الرحيم
(يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي)
بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله ننعى إليكم المرحومة
الحاجة زينب حيدر حسن
زوجها: الحاج علي محمد علي مرعي حيدر أحمد
أبناؤها: حسين، حسن، محمد.
بناتها: غادة زوجة علي حسن
إلهام زوجة حسن حيدر أحمد
هيام زوجة حسين حيدر
شقيقها: المرحوم حسن حسن وشقيقها محمد حسن
ووريت الثرى في جبانة بلدتها علمات - الشمالية.
بسبب جائحة كورونا نتقبل التعازي عبر الهاتف
زوجها الحاج علي حيدر أحمد 03505320
ابنها حسين: 03365768
ابنها حسن: 03406169
ابنها محمد: 70325599
صهرها حسن منير حيدر أحمد: 03078405
صهرها علي حسن: 71685154
الأسفون: آل حيدر أحمد وآل حسن وعموم أهالي بلدتي عربصاليم وعلمات

ذكرى أسبوع

ذكرى أسبوع تصادف نهار الاحد بتاريخ 28 آذار 2021 ذكرى مرور أسبوع على وفاة فقيدنا الغالي المغفور له
الحاج حسن يوسف محمود فواز
(ابو بسام)
احد قدامى القطاع المصرفي في لبنان ونائب رئيس بلدية تبنين سابقاً
أولاده: المهندس بسام، و جمانة زوجة الدكتور فؤاد بارودي، والمهندس داني
أشقاؤه: المهندس محمد، رئيس مجلس المشاريع الانشائية الكبرى سابقاً الاستاذ علي، مدير المدرسة المهنية العاملية سابقاً المهندس مصطفى الدكتور فواز، عميد كلية الصيدلة في جامعة القديس يوسف سابقاً والدكتور محمود (في المهجر)
شقيقاته: المرحومة الحاجة فاطمة، زوجة المرحوم عباس مسلماني مريم، زوجة المهندس محسن صبرا لمياء، ارملة المرحوم فواز فواز نظراً لأحوال الصحية الراهنة وتماشياً مع الإجراءات المتبعة، تتقبل عائلته التعازي على الارقام التالية: 01816677 - 70479817
المهندس محمد: 03370377
الاستاذ علي: 07325687
المهندس مصطفى: 03627023
الدكتور فواز : 03270601
له الرحمة ولكم من بعده طول البقاء

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد حسين المستراح لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 796 الحدث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حمزه محمد قصاص لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 6 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب رمزات محمد شعيب لموكله حسين أسعد محمد شعيب سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 528 وادي فعره.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب عباس علي شكر سندات تمليك بدل ضائع بحصة البائعة نديمه محمد قداحة بالعقارين 1306 و 1713 ايعات.
ولموكله علي عباس الحلباوي بالعقار 695 النبي شيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب صلاح أحمد رعد لموكله مهدي قاسم مظلوم سندي تمليك بدل ضائع بالعقارين 1952 و1953 دورس.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسن علي عوده لنفسه سند تمليك بدل ضائع بالعقار رقم 358 الخضر.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب سامي ميكال حبشي لموكلته ايفا نجيب الفخري سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 102 بتدعي.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري
عباس القاق

تبليغ صادر عن محكمة الأمور المستعجلة – بعبدا
بتاريخ 2022/3/19 قررت هذه المحكمة وسنداً لأحكام المادة 34/ من قانون الإيجارات الجديد رقم 2 تاريخ 2017/2/28، إبلاغ هذا الإنذار إلى ورثة المرحوم محمد حبيب حوماني وعلى عنوانه في الشقة الكائنة في العقار رقم 1383/الشياح الشقة الجنوبية طابق /2/، يطلب المستدعي بموجب استدعاء سجل برقم 2020/119 تاريخ 2020/6/2 باسم السيد علي عباس زاويل وكيله المحامي محمد يونس بإلزام المستدعى بوجههم فاطمة، وندى، منى، علي، أحمد حبيب، وسيم ونسرين محمد حبيب حوماني بدفع مبلغ وقدره 5,500,000/ل.ل. بدل إيجار عن سنوات 2015 وحتى شهر آذار 2020 تحت طائلة الإسقاط من الاستفادة من حق التمديد للإيجارة تبدأ مهلة هذا الإنذار من اليوم التالي لنشره في جريدتين محليتين ولمدة شهرين.
بعبدا في 2021/3/26
رئيس القلم
الياس صابر

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لتقديم يد عاملة فنية للمساندة في أعمال الصيانة والاستثمار في معملي الذوق والجية الحراريين.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 000/250 000 ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2021/4/23 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00.
بيروت في 2021/3/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 174

إعلان
إجراء مناقصة عمومية لتلزيم تقديم لوازم مكتبية لعام 2021
يجري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مبناه الكائن في بيروت شارع بغداد – كورنيش المزرعة في تمام الساعة العاشرة والنصف من يوم الخميس الواقع فيه 2021/4/22
مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم لتلزيم تقديم لوازم مكتبية لعام 2021.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية في مكاتب المديرية الإدارية للصندوق خلال أوقات الدوام الرسمي.
تُرسل العروض في ظرف مختوم وتسلم باليد إلى بريد المديرية الإدارية لقاء إيصال برقم وتاريخ وصول العرض على أن تصل قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لإجراء المناقصة.
يُهمل العرض الذي يقدم بغير الطريقة المذكورة أعلاه، أو يصل بعد المدة المحددة.
بيروت في 22آذار 2021
المدير العام
الدكتور محمد كركي
التكليف 177

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب المحامي جوني موسى بالوكالة سندين بدل عن ضائع عن ملكية الياس داود داود وداود ناصيف داود بالعقار 16 - الخرنوب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

تبليغ فقرة حكمية
قرّرت محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي لارا كوزاك بتاريخ 2019/2/28 بالقرار 185/2019 بالدعوى 613/2018 المقامة من شركة انترا للاستثمار ش.م.ل.، إسقاط حق المدعى عليه محمد أمين الكردي بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء الماجور في الطابق الأرضي من البلوك A4old رقم G11 من العقار 934/الباشورة، وبأن يدفع مبلغ /10,342,000/ل.ل. للمدعية، مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

تبليغ فقرة حكمية
قرّرت محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي لارا كوزاك بتاريخ 2019/3/28 بالقرار 287/2019 بالدعوى 798/2017 المقامة من شركة انترا للاستثمار ش.م.ل.، إسقاط حق المدعى عليه أحمد درويش قاطوع بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء الماجور رقم /110/ مكرر في الطابق الأول من البناء الغربي رقم A5 - 03 من العقار 934/الباشورة، وبأن يدفع للمدعية ما مجموعه /8,980,000/ل.ل. مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

تبليغ فقرة حكمية
قرّرت محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي لارا كوزاك بتاريخ 2019/2/28 بالقرار 186/2019 بالدعوى 614/2018 المقامة من شركة انترا للاستثمار ش.م.ل.، إسقاط حق المدعى عليه جوزيف بطرس أبي نصر بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء الماجور في الطابق الأرضي من البلوك السوق رقم G22 و G23 من العقار 934/الباشورة، وبأن يدفع مبلغ /28,245,000/ل.ل. للمدعية، مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

مطلوب

مطلوب لشركة تجليد كتب - طريق المطار عمال وعاملات للمراجعة 01-455000

استراحة

كلمات متقاطعة 3703

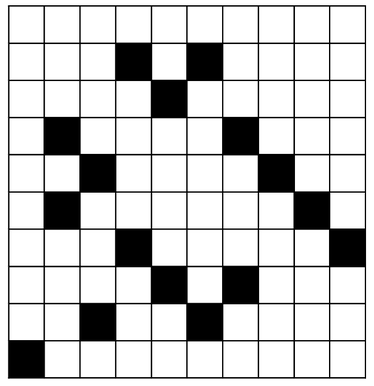

افقيا
1- آخر ملوك مصر – 2- عائلة مخرج سينمائي أميركي راحل إشتهر برسومه المتحركة – نهر أوروبي – 3- مدينة في فلسطين – بلدة فلسطينية قرب مدينة رام الله – 4- حَدَر – الإحسان – 5- ثرى – ساعة ترنّ صباحاً – صاح التيس – 6- صفة الحصان الثائر – 7- من الطيور – إلهك – 8- ملأ الكاس – نسبة الى مواطن من بلد عربي – 9- بهار هندي – طليق – خبز يابس – 10- رائد فضاء أميركي راحل

عمودياً
1- عاصمة استكلندا – عاصمة بنغلادش – 2- عكسها بيوت – من الأفاويه – 3- مدينة سورية – شبه جزيرة في أوكرانيا – 4- مدينة فرنسية – نتف ريش الطير بالعامية – نعم بالأجنبية – 5- مستشفى مشهور لمرضى سرطان الأطفال في الولايات المتحدة – 6- إسم بوذا في الصين – بائع اللبن – ضد بزد – 7- شتمهم – عاصمة منطقة ماري في تركمانستان – 8- أحرف متشابهة – احتياط – 9- خشب بالأجنبية – عاصمة جمهورية التشيك – 10- من مراكز التزلج في لبنان

حلول الشبكة السابقة

افقيا
1- ماركو بولو – 2- الياس سركيس – 3- جيادي – داكا – 4- دعق – ما – 5- اس – فا – سيرك – 6- فوز – تل – فاس – 7- بياس – حُب – سب – 8- نجْد – روبي – 9- ناتو – بال – 10- هنري غورو

عمودياً
1- ماجد أفيوني – 2- اليعسوب – 3- رياق – زانته – 4- كاد – سجون – 5- وسيمات – 6- بس – لح – بي – 7- ورد – براغ – 8- لكاديف – ولو – 9- ويك – راسب – 10- سايكس بيكو

3703 sudoku

		1		8		5		
5		3	6				7	
6		8		5		2	3	
9				6		3		
					4			7
8		4		9			5	6
	5		8					
1			3			7		2
	7		2		6		4	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3702

6	4	5	3	8	9	2	1	7
7	8	9	1	4	2	6	3	5
1	3	2	6	5	7	9	8	4
5	7	3	4	9	6	1	2	8
8	9	4	2	7	1	3	5	6
2	6	1	5	3	8	7	4	9
3	2	8	7	6	5	4	9	1
4	5	7	9	1	3	8	6	2
9	1	6	8	2	4	5	7	3

مشاهير 3703

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مخرج أفلام فرنسي معاصر وأحد ابرز اعضاء حركة الموجة الجديدة السينمائية. تعبّر أفلامه عن آرائه السياسية ومعرفته بتاريخ السينما.
من أفلامه «الملك لير»
2+4+7+10+3+1 = نهر هندي مقدس ■ 11+9+5+6 = كساد السوق ■ 8+2 = للندبة

حل الشبكة الماضية: **وجيه كوثراني**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

فيلمان عربيّان في سباق الأوسكار: صرختنا «المكتومة» بمعايير الأكاديميّة!

فيلمان عربيّان يشاركان في سباق الأوسكار الذي يكشف عن الفائزين بجوائزه المختلفة في 25 نيسان (ابريل). «الهدية» للفلسطينية فرح النابلسي ينافس في فئة الأفلام القصيرة، بينما يرنو «الرجل الذي باع ظهره» للتونسية كوثر بن هنية، إلى جائزة أفضل فيلم أجنبي. الاول يوافق معايير اللجنة «اللائقة سياسياً» تجاه إسرائيل وشعار «التنوّع» الذي صُمّت آذاننا من كثرة تكراره. أما الثاني، ففيلم جميل وأنيق افسدته تخمة القضايا من اللجوء والحرب إلى الفن المعاصر والجسد المسلّع

«هدية» فرح النابلسي: ما يطلبه المشاهدون (الغربيون)

بركاكة، فعلتها فرح النابلسي، ببد سينمائية غير ناضجة وتمثيل رديء حتى في ذروة الدراما. لكننا سنتذكّر استخدامها المتعمّد للقطات القريبة نوعاً ما من وجوه الشخصيات، حتى بتنا على تماس مع العذاب الداخلي الذي تعيشه. المخرجة الفلسطينية البريطانية كانت أكثر اهتماماً بتصوير بيئة جغرافية وعائلية خانقة بقوة حسيّة عاطفية، على حساب تناسق القصة واتساقها وحقيقتها. والنتيجة، خسرت المشاعر وضيّعت الحكاية. «الهدية»، الفيلم الفلسطيني المرشّح لجائزة الأوسكار عن فئة أفضل فيلم قصير، هو محاولة جوفاء لإظهار قصة طنّانة فاقدة للمعنى الحقيقي والعمق الواجب تبيانه. فالقضية الفلسطينية أكبر من أن تُحدَّد بصراع جغرافي فقط، وغنيّ عن القول إنّها صراع أخلاقي يتعلّق

> المعاناة اليومية التي يعيشها الفلسطينيون في ظلّ الاحتلال

بمفهوم العدالة.

أربع وعشرون دقيقة احتاجت إليها النابلسي لتروي قصة يوسف (صالح بكري) الذي يعيش في الضفة الغربية. في ذكرى زواجه، ينطلق مع ابنته الصغيرة ياسمين (مريم كنج) لشراء هدية لزوجته نور (مريم باشا). ولكن في فلسطين، لا شيء سهلاً، والمهمة البسيطة تصبح شبه مستحيلة مع نقاط التفتيش وجدار الفصل العنصري وحواجز الاحتلال. فكرة الفيلم ليست جديدة، إذ رأينا العديد من الأفلام الفلسطينية التي تتحدث عن الموضوع نفسه تقريباً، آخرها «200 متر» للمخرج الفلسطيني أمين نايفة. إلا أنّ النابلسي جعلت الموضوع يدور حول هدف واحد: استدراج عواطفنا بقوة يائسة، منذ بداية الفيلم ووجع الظهر وصولاً إلى حادثة يوسف على الحاجز، مروراً بخجل ياسمين مما حدث لها على الطريق. لم تترك لنا المخرجة ولا الشخصيات أي سبب للتعاطف معها. نعمة الفيلم الوحيدة هي ياسمين الصغيرة. السيناريو محشوّ بجمل قوية عاطفياً بدون معنى. أما السرد الدرامي، فحاول إحداث صدمة في البداية، لكنها كانت متوقعة ومعروفة. ولأنّ المعاناة رشحت من كل تفصيل في الشريط؛ نخرج بفيلم تقليدي وصور مألوفة ومواقف متوقعة. القصة الجيدة التي تروي صعوبات الحياة تحت الاحتلال؛ لا تعوّض عن المعالجة الباهتة وغير المقنعة لهذه الصعوبات. وما يبقى معنا منها ليس أكثر من رواسب طينية ودغدغة حواسّ ضارة، لا يسعنا إلا أن نشعر بالفراغ خلال المشاهدة وبعدها.

«أريد فقط الذهاب إلى المنزل!» جملة أعادها يوسف مراراً وتكراراً قبل نهاية الفيلم على الحاجز. إعادة الجملة نفسها مع قلق وحزن يتجسدان بالف حركة من يديه وتعابير وجه، جعلت هذه الجملة المحقة، التي يشعر بها كل فلسطيني، خالية من المعنى وفارغة من محتواها الوجودي. ولهذا اختزل الفيلم الصراع الوجودي والجغرافي، بحدود أمتار عدة. لو أن يوسف أعاد الجملة نفسها، لكن بدون خنوع وطلب الرحمة، وبعيون تنظر مباشرة إلى عيني الجندي لكانت لهجة الفيلم كلها اختلفت. وهنا نصل إلى المشكلة الكبيرة: أنسنة الجندي الإسرائيلي. فالجندي الإسرائيلي تأثّر لدى رؤية يوسف يعيد الجملة ذاتها، وإذا بالفيلم يصوّر العدو كأنه يلعب لعبة «شرطي سيّئ وشرطي جيد». شفقة أحد الجنود على يوسف وطلبه من زميله ترك يوسف يذهب إلى بيته، ونعت الجندي «الجيد» بالخائن من قبل زملائه، مشهد كأنه يصوّر جنود الاحتلال كبشر يشفقون على الفلسطينيين ويتصدّقون عليهم بما هو حقهم في الأصل.

صالح بكري في مشهد من «الهدية»

لعبت السينما الفلسطينية دوراً مهماً في العالم العربي، بخاصة في فلسطين ما بعد النكبة. شاركت «جماعة السينما الفلسطينية» في توثيق الحياة اليومية والأحداث، وأضحت الكاميرا أداةً في الصراع. كان هدف هذه الأفلام إظهار حقائق النضال واستملاك صورته الحقيقية التي كانت إسرائيل تحاول محوها وتشويهها بطريقة منهجية. كان يُنظر إلى اللقطات على أنها جزء من النضال، ومخرجون أمثال مصطفى أبو علي، وهاني جوهرية، لم يكونوا يصنّعون أفلاماً على أساس أنهم فنانون، بل على أنّ عملهم لا يختلف عن حمل البندقية. اليوم ندرك تماماً أنّ السينما الفلسطينية والعربية تتوق لدخول المجال العالمي، لكن هذا لا يوجب تطبيلاً وتهليلاً في الاعلام العربي لأيّ عمل فني بغضّ النظر عن قيمته الفنية ومحتواه. ما يعرض على الشاشة هو جزء من حياة الفلسطينيين، ولا نزايد على المخرجين الفلسطينيين الذين يحاولون تصوير ما يحدث اليوم، لكن إذا كنا نتوهم أن الغرب والأكاديمية يرشحان أفلاماً فلسطينية بسبب ثقلها الفني ومحتواها (لما يحدث حقيقة في فلسطين) نكون متوهمين. لا نزال نتذكر غضب إسرائيل من المخرج الفلسطيني إيليا سليمان وفيلمه «سجل اختفاء» (1996)، عندما أعلنت أن الفيلم «يهدد ثقافتها القومية والإيديولوجية» وعبارة ضابط إسرائيلي «الفيلم أخطر علينا من حماس»، ومحاربتها سليمان لاحقاً في أوروبا، خصوصاً في محاولة منع عرض فيلم «يد إلهية» (2002) في «مهرجان كانّ السينمائي». ترشيح «الهدية» هو فقط محاولة من الأكاديمية لوضع نفسها في دائرة التنوّع والانفتاح. لكنّ الحقيقة، لو لم تجد الأكاديمية وأغلبية المصوّتين في الفيلم لغةً تتماهى مع تفكيرهم وآمالهم في سلام مزيّف بعيد عن العدالة الحقيقية؛ لما رأينا بأي حال من الأحوال فيلماً ممثلاً على القائمة النهائية للترشيحات.

«الهدية» على نتفليكس

...و«الرجل الذي باع ظهره»: «توابل» تسيل لعاب الأجانب

«الرجل الذي باع ظهره» لكوثر بن هنية

الفن، الأخلاق والمجتمع... وقضية حديثة يتم تناولها بطريقة معينة في «الرجل الذي باع ظهره» المرشّح لأوسكار أفضل فيلم أجنبي. الفن، والذهاب بعيداً في متاهاته، وما يحدّه. الأخلاق والأنانية كحاجة أساسية في عالم مليء بالمشاكل والغموض. المجتمع، والبورجوازية عندما يصبح الإنسان نفسه سلعةً فنيةً، والهجرة والرفاهية المفاجئة التي تُظهر الوجه الآخر منها، وتتحول إلى إهانات ومضايقات. المخرجة التونسية كوثر بن هنية، تطرح كل هذا في إطار قصة حب مضطربة، تنتقل بين دمشق وبيروت وبلجيكا. يوافق سام علي (يحيى مهايني) اللاجئ من سوريا إلى لبنان، على وشم تأشيرة شنغن على ظهره من قبل فنان معاصر مشهور، من أجل الحصول على واحدة حقيقية. الفكرة بالنسبة إلى الفنان تمثّل الاضطهاد الذي يعانيه السوريون في محاولتهم اللجوء إلى أوروبا. أما ليحيى، فهي الهروب من واقع وبلد تمزّقه الحرب، ومحاولته لمّ الشمل مع حبيبته عبير (ديا ليان). الفيلم هو اعتذار حديث وذكي عن الهجرة والتسليع والفن والجسد، تجتبت فيه بن هنية الخطابة والكلام المباشر وإيذاء المشاعر، وافتقدت فيه إلى الجرأة المطلوبة لطرح موضوع مماثل، واستخدام قصة الحب كدافع خلخل النص وأظهر ضعفه مع تقدم الفيلم. معضلات معقّدة يفتحها الشريط، أثرت عليه. الأخلاق والعدالة والحب وسوق البيع والشراء وطبيعة الفن نفسه. وجّهت بن هنية اتهامات غير واضحة، بعثرتها على مساحة الفيلم بمشاهد أنيقة ومنظمة، ما أدى إلى تشتيت المشاركة الفكرية والعاطفية للجمهور. اقتربت المخرجة من كل شيء أرادت قوله من دون الغوص فيه كلياً، ما عدا قصة الحب التي أعطتها أكثر مما تحتمل. الخيار الأسلوبي والسردي والتصوير (مدير التصوير اللبناني كريستوفر عون) الذي يؤكد على جماليات العمل الفنية الجذّابة والمدروسة والمُقنعة، دفعت الأفكار الرئيسية بعيداً، وأضعفتها لتصبح ثانوية، ما يعطي شعوراً بأن الفيلم ليس مكتوباً، بل هو مصمّم. دراما أنيقة وعصرية مثيرة للاهتمام وساحرة، لكن المحتوى أقلّ شأناً من المعروض.

مفارقات لاذعة وناجحة، ورؤية كاملة معقولة عن أهمية العيش مع جسدنا وقدرتنا على التحرك بحرية أينما نريد في مرحلة جيوسياسية غير مستقرة. ما بدأ نقداً للفن وقوانين اللجوء؛ تحوّل إلى لعبة سياسية لدقائق معدودة، ثم إلى موضوع عن الإنسان وجسده وعن الابتزاز، تركت فيه المخرجة الهوية في الخلفية. ثم يتوقف الفيلم، لم تكن هناك نهاية، أو بالأحرى لم يتوقف حيث يجب أن ينتهي. بل توقف في مكان معين لم يكن له أي داع وكانت هذه نهايته، التي لا تعكس اتجاهه. الفيلم مستوحى من أعمال الفنان البلجيكي ويم ديلفوي. وقبل كوثر بن هنية، رأينا عملاً مماثلاً يغوص في فكرة الفن المعاصر وهو «المربع» (سعفة كان الذهبية لعام 2017) للسويدي روبن أوستلاند. «الرجل الذي باع ظهره» مزيج جريء مما ذكرناه، وهو فيلم جميل لكنه حُمّل أكثر مما يحتمل. الدراما والمأساة والرومانسية والهجاء والكوميديا السوداء والأزمة الإنسانية في سوريا واللجوء والسياسة والمعارضة والموالاة وأسواق الفن وتسليع الحياة البشرية... أفكار أكبر من أن تمرّ عليها كلها مرور الكرام... يمكن لشريط كوثر بن هنية، الوصول إلى أعين المشاهدين بسحره، ولكنه لم يتجرّأ على طرح الأسئلة المحرجة، علينا نحن كعرب. فيلم يخاطب الجمهور الغربي أكثر من الجمهور العربي، ويجعله يتأثر لحالنا، ولكنّ المهم: هل نستعمل السينما لمخاطبة أنفسنا وإيجاد الأجوبة عن أسئلتنا، أم هدفنا فقط طرح قضايا أساسية تمسّنا من دون التكلم عنها بجدية وبنقد حادّ لأنفسنا قبل أي شخص آخر؟

رحيل

برتران تافرنييه... بطريركُ السينما وعاشقها المتيّم

يكتبها شفيق طبارة

كان برتران تافرنييه (1941 – 2021) جزءاً من جيل وُلدت معه الجرأة والمشاعر الثورية وهرب بها إلى السينما والموسيقى والفنّ بشكل عام. هو من المقاتلين الأحرار العنيدين ضد الأنظمة البيروقراطية والمليئين بالتناقضات التي تُغني النفس البشرية. أحب الحياة ولا شيء غير ذلك، ما دامت الحياة تشكل السينما والتاريخ والالتزام السياسي وموسيقى الجاز وفنّ الطهو. أخرج الأفلام بلا كلل، وألّف الكتب، وترأس «معهد لوميير» في ليون. كان مناضلاً بلا هوادة من أجل الاستثناء الثقافي للسينما الأوروبية. مخرج ومنتج ومؤرّخ وناقد وبطريرك للسينما. يحفظ كل تفصيلة في أي فيلم يشاهده حتى أسماء الممثلين والعاملين والتقنيين بالكامل. كل أعماله عبارة عن توليفة فريدة من نوعها لأعمق تقاليد السينما الفرنسية. عشقه للفن السابع لا مثيل له، بصفته ناقداً، ألّف أكثر الكتب تأثيراً في عصره، دفاعاً عن السينما الأميركية العظيمة. بصفته مسؤولاً صحافياً عن إنتاجات هوليوود الكبرى، خلال الستينيات من القرن الماضي؛ كانت لديه تجربة فريدة من نوعها في إجراء المقابلات والحوارات مع جميع أساتذة السينما الأميركية تقريباً من الأربعينيات إلى السبعينيات. كمؤرّخ للسينما؛ كانت له رؤية سينمائية شهيرة لتاريخ فرنسا. سيكون فيلم «رحلة عبر السينما الفرنسية» (2016) مرجعاً لفهم السينما الفرنسية وتحولاتها. صنع السينما السياسية من دون الوقوع في إغراء السينما الإيديولوجية. حوّل القضايا التاريخية والاجتماعية إلى سبب وجود للسينما. كان تأثير رواة الجريمة في أميركا الشمالية، حاضراً بقوة في أعماله. قدّم أفلاماً بإيقاع ونفس وهالة بعيدة كل البعد عن السينما الفرنسية التقليدية. عاش المرحلة الأخيرة من حياته في عزلة في «سانت ماكسيم»، بلدة صغيرة في إقليم ألب كوت دازور، حيث توفي قبل بضعة أيام قبل عيد ميلاده الثمانين.

> حول القضايا التاريخيّة والاجتماعية إلى سبب وجود للسينما

مارس السينما طوال حياته كما اكتشفها ودافع عنها. كان دائماً يعتقد أن السينما الفرنسية لا تزال في أزمة، ومدفونة باستمرار، ولكنه يستدرك: «من يدفنها يموت قبلها». لا يشبع من السينما، وقد دخلها بطريقة غير واعية لفصل نفسه عن والده (الشاعر والكاتب وعضو المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية رينية تافرنييه). امتلك المجال الخاص به وأراد أن يتعلّم ويفهم.

مع وجود أكثر من ثلاثين فيلماً ذي مكانة دولية وراءه، من بينها «الحياة ولا شيء آخر ولكن» (1989)، «اليوم يبدأ كل شيء» (1999)؛ لخّص تافرنييه أسلوبه بعبارة متواضعة: «أصنع السينما للمشاركة». كان دائماً يقول: «الشغف والفضول في الأوقات الصعبة هما أسلحة ضد الجهل، أسلحة للبناء». تمكّن من رسم مشاهد عائلية في السينما تذكّرنا بلوحات تشيخوف أو اللوحات الانطباعية الحزينة. كان قادراً على خلق تخيلات تاريخية حول عهود التاريخ الفرنسي المُلهمة للذاكرة، وكان طليعياً، وغير محافظ، قدّم هجاء حاداً للاستعمار الفرنسي والعنصرية. كاتب كامل، غير تقليدي بالفطرة، وانتقائي بشجاعة.

كان لا يحب وصفه بالسينيفيلي، فتعريف السينيفيلي بالنسبة إليه هو تعريف هجومي محدود لشخص ليست لديه حياة خارج السينما «الأدب والمسرح والموسيقى تهمّني بقدر السينما، ربما أكثر ما يهمني في هذا العالم هو مايلز دايفيس، أنا أعيش الحياة». في المرة الأولى التي دخل فيها إلى السينما، كان طفلاً. قارن هذا الشعور بالبهجة التي عاش فيها عند نهاية الحرب العالمية الثانية. مقارنة جريئة. «السينما بالنسبة إليّ كانت أيضاً تحرراً واكتشافاً ومدرسة. فتحت عينيّ على عوالم وثقافات مختلفة للغاية. وفي الأفلام التي مُيّزتني، وجدت الشعور بالحرية نفسه الذي شعرت به عندما تحرّرت المدينة التي ولدت فيها، ليون». سيد السينما ومخرج مع نظرة نقدية لكل ما يحيط به. أنقذته السينما من حالته الصحية السيئة وسمحت له بالحلم والتخيّل «بفضلها تحمّلت الألم الذي شعرت به عندما كنت صغيراً، لو لم تكن السينما موجودة، لا أجرؤ حتى على تخيّل ما كنت سأفعله في حياتي، ربما لا شيء». بسبب سوء التغذية، كانت لديه مشكلة في العين، وكانت السينما ـ الفن البصري ـ ملجأه وبدأها بضعف في البصر، «لقد غيّرتني السينما». اكتشفها وهو مريض بالسل، وعندما أصيب بالسرطان لم ينتظر دقيقة بعد العملية للعودة إلى العمل، «لم يشرح لي الطبيب كيف تمكّنت من التعافي بهذه السرعة. قل لي: شفاك حبك للسينما». ستجفّ الأقلام قبل التوقف عن الكتابة عن برتران تافرنييه، هو السينما. هو الشخص الذي سوف نظل نكتشفه، تماماً مثل السينما وتاريخها. وصيته كانت «هناك تاريخ للسينما، لم يتم اكتشافه بعد»... من كان بإمكانه اكتشافه... رحل للتوّ.

تمكّن من رسم مشاهد عائلية في السينما تذكّرنا باللوحات الانطباعية الحزينة

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 29 آذار 2021 العدد 4306

صورة وخبر

في وقت يسير فيه أهله على درب آلامهم، احتفلت الطوائف المسيحية التي تتبع التقويم الغربي في لبنان، أمس، بأحد الشعانين. وهو اليوم الذي يسبق «أسبوع الآلام»، قبل أن يحين موعد عيد الفصح يوم الأحد المقبل. يسجّل أحد الشعانين ذكرى دخول المسيح إلى مدينة القدس، حيث استُقبل بسعف النخيل والزيتون، وهو مناسبة لتجديد الموعد مع الأمل والرجاء (أنور عمرو ــ أف ب)

إعادة إحياء بعلبك... افتراضياً

بعد غدٍ الأربعاء، تشهد منصة «زوم» احتفال تدشين مشروع «إعادة إحياء بعلبك: المعابد»، الذي تقدمه المديرية العامة للآثار في لبنان و«المعهد الألماني للآثار» وشركة «فلاي أوفر زون» الأميركية. المشروع عبارة عن تطبيق مُصمّم خصّيصاً للسفر بالمستخدم عبر الزمن في جولة افتراضية يستكشف خلالها المواقع التراثية في مدينة الشمس. لا يقتصر التطبيق على تصوير الواقع الحالي للمناطق التراثية فحسب، بل يعرض أيضاً شكلها القديم الذي كانت عليه قبل آلاف السنين بعدما أُعيد تصميمها وفق أسس علمية وباستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية، مانحاً المستخدم فرصةً لمعايشة أجواء هذه المناطق في العصور القديمة. يشارك في اللقاء الافتراضي المرتقب مسؤولون من الجهات الثلاث، يقدّمون عرضاً توضيحياً يتناولون خلاله عدداً من النقاط أبرزها: دور التطبيق في تسليط الضوء على المواقع الأثرية اللبنانية، أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والدور الجوهري الذي يمكن للتكنولوجيا أن تؤديه في هذا السياق، بالإضافة إلى عرض مجموعة من المعلومات التي توصّل إليها خبراء المعهد الألماني بعد قضاء عقدين من الزمن في البحث والتنقيب في المدينة اللبنانية. علماً بأنّ النشاط سيكون باللغة الإنكليزية.

إطلاق مشروع «إعادة إحياء بعلبك: المعابد»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ منصة «زوم».

النباتات البرية الفلسطينيّة: توثيق المسمّيات

ضمن مبادرة «برنامج الأرض» لـ «مركز خليل السكاكيني الثقافي»، وبالشراكة مع مجموعة «مكانيات»، ينظّم المركز حلقة نقاش رقمية، بعد غدٍ الأربعاء، بعنوان «توثيق المسميات المحلية للنباتات البرية الغذائية الفلسطينية»، عبر منصة «زوم». هذا اللقاء المفتوح الذي سيكون باللغة العربية، يستند إلى الموروث الثقافي الفلسطيني، وذلك بهدف توثيق المسميات المحلية للنباتات البرية الفلسطينية الصالحة للأكل، في سبيل تسليط الضوء على تنوّعها الهائة واستكشاف المحاصيل الغذائية البديلة في فلسطين المحتلة.

«توثيق المسمّيات المحلية للنباتات البرية الغذائية الفلسطينية»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة الخامسة عصراً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (رابط التسجيل متوافر على موقعنا).

«بيروت دي سي»: أفلامنا العربية بين أيديكم

نظراً إلى الظروف الاستثنائية التي يمرّ بها لبنان والعالم، لن تُقام النسخة الحادية عشرة من «أيام بيروت السينمائية» هذا العام. بدلاً من ذلك، أعدّ القائمون على المهرجان برنامجاً خاصاً يسلّط الضوء على جمعية «بيروت دي سي» ويعرض أحدث الأفلام التي دعمتها، سواء من خلال «ملتقى بيروت السينمائي» أو Good Pitch بالعربي أو برنامج التدريب DOCmed. هكذا، ستُعرض 5 أفلام روائية و6 وثائقية طويلة من لبنان وسوريا وتونس وفلسطين والسودان مجاناً على موقع «أفلامنا»، بدءاً من اليوم الاثنين ولغاية الثاني من أيار (مايو) المقبل.

بين اليوم و4 نيسان (أبريل) المقبل، سيكون الجمهور على موعد مع فيلمي «جدار الصوت» لأحمد غصين و«قفص السكّر» لزينة قهوجي. بين 5 و11 نيسان، تضم قائمة الأعمال: «نحن من هناك» لوسيم طانيوس، «200 متر» لأمين نايفة، و«تحت التحت» سارة قصقص. وفي الفترة الممتدة بين 12 و18 نيسان، سيعرض «بيك نعيش» لمهدي البصراوي و«نفس» لريمي عيتاني، قبل أن يحين موعد «1982» لوليد مونس و«ع البار» لسامي التليلي بين 19 و25 نيسان. وفي الأسبوع الأخير (من 26 نيسان حتى 2 أيار)، سيتمكّن الراغبون من مشاهدة فيلم «ستموت في العشرين» لأمجد أبو العلاء و«شعور أكبر من الحب» من إخراج ماري جرمانوس سابا.

«سبوتلايت على Beirut DC»: بدءاً من اليوم ولغاية 2 أيار، عبر موقع www.aflamuna.online

مشهد من فيلم «جدار الصوت» لأحمد غصين

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

ملجأ

في مواجهةِ البغضاء، لا تَغلط

وتُسندَ ظهرَكَ إلى حائط!

على الحائطِ، كما على كلِّ جمادٍ

أصَمّ، يَسهلُ اقتناصُكَ وصلبُك.

اِجعلْ ملجأَكَ الهواءَ، وقل:

سأنجو.

: الهواءُ ملجأٌ ومأوى.

ولا تنسَ!

الكراهيةُ، هي الأخرى، لها

حيطانُها ومَساندُ ظهورها.

: الحائطُ يَخذل.

الإثنين 29 آذار 2021 العدد 143
Lundi 29 Mars 2021 no143

الأخبار

رأس المال

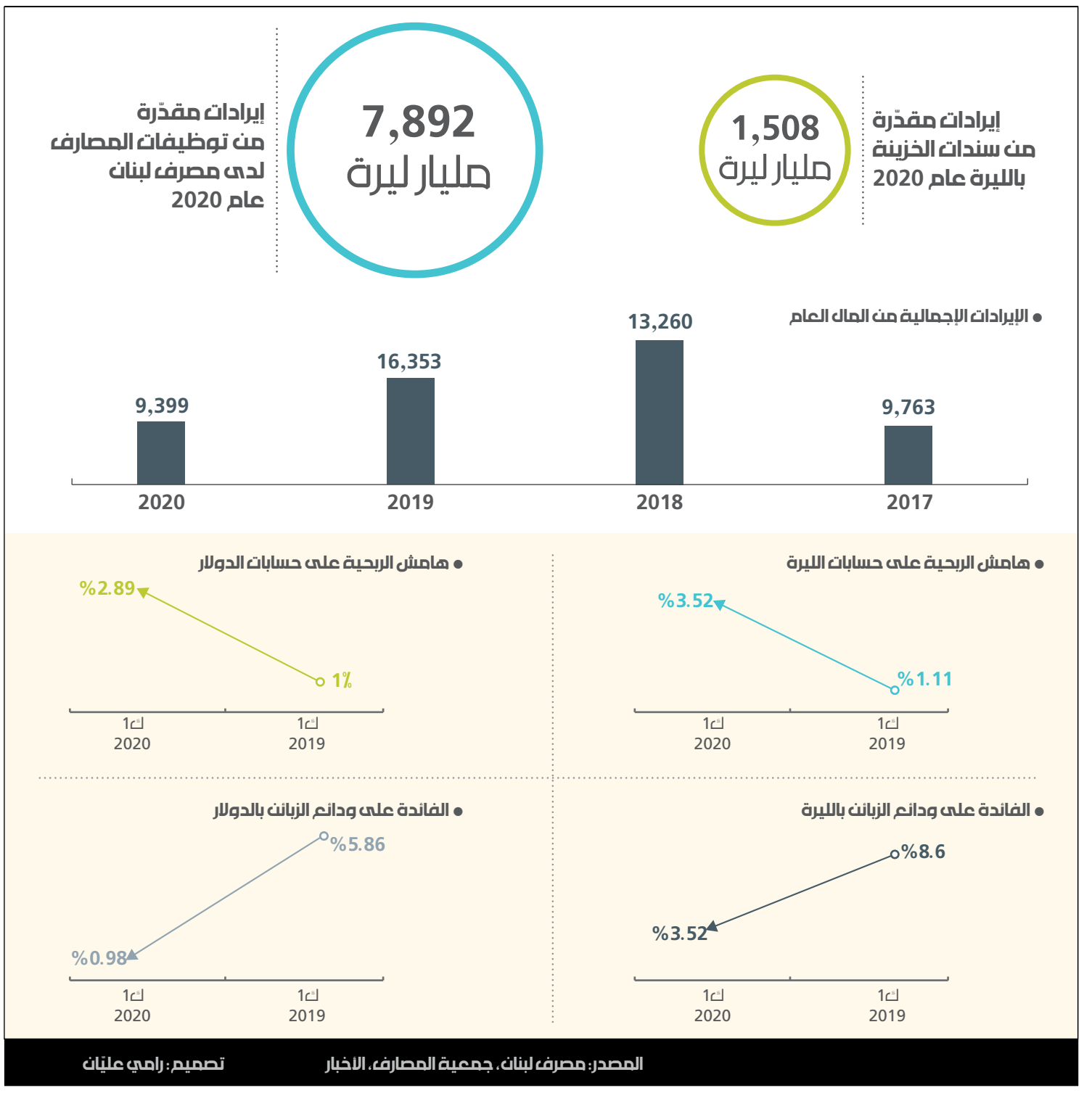

في العدد

02
ماهر سلامة
مصرف لبنان فاقد لأدوات السياسة النقدية

03
علي فاعور
المجتمع اللبناني يتحوّل نحو الشيخوخة

05-04
عامر محسن
العالم الحقيقي واقتصاد الكازينو

07
إحصاءات
9,6 مليارات دولار من السلع تمرّ يومياً عبر قناة السويس

08
الأمجد سلامة
سقوط المنظومة أو وكلائها؟

المال العام يواصل التدفّق إلى المصارف

محمد وهبة

توقّفت المصارف عن نشر أرباحها منذ عام 2019. في تلك السنة، حقّقت أرباحاً تجاوزت 2700 مليار ليرة. أما في السنة التالية، أي 2020، فهناك تقديرات تشير إلى أنها حقّقت أكثر من ذلك رغم الانهيار الحاصل. المصدر الأساسي لأرباح المصارف هو المال العام، وهو يأتي من جهتين: وزارة المال ومصرف لبنان. فالمصارف ما زال لديها أموال موظّفة في مصرف لبنان بقيمة صافية بعد احتساب الاحتياطات الإلزامية بالليرة والاحتياطات بالدولار، تتجاوز 133 ألف مليار ليرة، ولديها أيضاً توظيفات في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بقيمة تفوق 17 ألف مليار ليرة، وفي سندات الخزينة بالدولار (يوروبوندز) بنحو 14 ألف مليار ليرة.

هذه التوظيفات، باستثناء سندات اليوروبوندز، لا تزال منتجة للفوائد وتدرّ إيرادات كبيرة على المصارف. فالتقديرات تشير إلى أنه في عام 2020 حصلت المصارف على نحو 1500 مليار ليرة من سندات الليرة، وعلى 7890 مليار ليرة من توظيفاتها لدى مصرف لبنان، أي ما مجموعه 9400 مليار ليرة. وهذا الرقم محتسب باعتبار أن المصارف لم تحصل على أي فلس من توظيفات الأموال في سندات اليوروبوندز.

باختصار، المصارف حقّقت إيرادات من المال العام في السنوات الأربع الماضية، أي منذ تبلور ملامح الأزمة وصولاً إلى الانهيار، بقيمة تفوق 48 ألف مليار ليرة، وكان أقلّ مستوى لها في السنة الماضية. قد يختلط على البعض مسألة إفلاس المصارف والإيرادات. المصارف مفلسة بلا شكّ وهذا الأمر لا يرتبط بإيراداتها، وخصوصاً الإيرادات المموّلة بالمال العام. إفلاس المصارف ناتج من أزمة السيولة والملاءة بالعملات الأجنبية (المصارف مفلسة عملياً لأنها توقّفت عن سداد الودائع بالعملة الأجنبية. الودائع هي ديون عليها للزبائن). فهي وظّفت القسم الأكبر من سيولتها بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان طمعاً بالفوائد التي كانت تدرّ عليها أكثر من 9% سنوياً، وهي تراجعت عن إقراض الدولة ليس لأنها كانت تخشى من انهيار كالذي حصل اليوم، بل لأنها تواطأت مع مصرف لبنان على توظيف سيولتها لديه بفائدة مرتفعة، مقابل أن يقوم هو بتوظيف هذه السيولة في سندات الدين الحكومية بفوائد أدنى. أنتج هذا التواطؤ إيرادات كبرى للمصارف وخسائر عُليا لمصرف لبنان. مصرف لبنان كان يقوم بذلك بذريعة أنه يستقطب الدولارات من المصارف لتعزيز احتياطاته بالعملات الأجنبية. في الواقع كان يستقطب ودائع الناس من المصارف ليموّل بها الإنفاق الخاص والعام؛ الإنفاق الخاص محوره الأساسي تمويل السلع المستوردة (كل دولار سُدّد لتمويل سلعة مستوردة، لم يعد موجوداً إلا على شكل موجودات محلية قابلة للاستهلاك والذوبان بمرور الزمن. فعلى سبيل المثال، إذا استوردنا قالب جبنة من الخارج أو سيارة أو أدوات منزلية، فإن مصرف لبنان موّل ثمنها بالدولار للخارج، بينما هي سلع بعمر افتراضي ستفنى عاجلاً أم آجلاً). أما الإقراض العام فهدفه تغطية العجز في الموازنة، أي تمويل النظام التوزيعي الذي كان يراكم الخسائر سنوياً عبر نفقات تتجاوز الإيرادات. ونظام التوزيع بحدّ ذاته (إدارة ومؤسسات عامة وصناديق بكل ما تقوم به...) هو أداة أساسية بيد قوى السلطة لشراء ولاءات الأفراد والشركات في المجتمع وتهجينهم في إطار نظام الزبائنية السياسية.

إذاً، كيف واصلت المصارف تحقيق كل هذه الإيرادات بعد الانهيار؟ في الواقع، بعد الانهيار، اتخذ مصرف لبنان قرارات قضت بخفض أسعار الفائدة على الودائع إلى مستويات متدنية، لكنّه ترك أسعار الفائدة على الإقراض بحدود مرتفعة جداً، ما أدّى إلى توسيع هامش الربحية للمصارف بشكل كبير (الهامش هو الفرق بين كلفة الودائع ومردود التوظيفات). بين كانون الأول 2019 وكانون الأول 2020 تضاعف هامش الربحية أكثر من مرّة. هامش الربحية من حسابات الدولار ارتفع من 1% إلى 2,89%، وهامش الربحية على حسابات الليرة ارتفع من 1,11% إلى 3,52%. وهذا الأمر نتج بشكل أساسي من انخفاض الفوائد على ودائع الليرة من 8,6% إلى 3,52%، وانخفاض الفوائد على ودائع الدولار من 5,86% إلى 0,98%.

صحيح أن مصرف لبنان فرض على المصارف أن تأخذ عائدات توظيفاتها بالدولار مناصفة بين الليرة والدولار، إلا أن ذلك حقّق لها مكاسب كبرى، لأنها كانت بحاجة إلى هذه الدولارات من أجل تخصيص مؤونات بالدولار على خسائرها المتوقّعة في موازنتها. ولأن الدولارات التي يدفعها مصرف لبنان للمصارف هي غير موجودة أصلاً، أي أنها دولارات محليّة غير حقيقية، ولأنها لا تكفي لتغطية الخسائر المتوقّعة، فإن المصارف عمدت إلى استثمار الإيرادات التي حقّقتها بالليرة اللبنانية في شراء المزيد من الدولارات المحليّة من مصرف لبنان. بواسطة هذه الدولارات المحلية، غطّت المصارف قسماً من المؤونات المطلوبة منها في مواجهة الخسائر المتوقعة، واشترت فيها أيضاً دولارات حقيقية من السوق (كانت هذه العمليات واحداً من الأسباب الأساسية لارتفاع سعر صرف الدولار إلى 15 ألف ليرة) لتمويل زيادة رؤوس أموالها وتحصيل نسبة الـ3% المطلوبة منها بموجب التعميم 154 (مطلوب من المصارف تكوين سيولة لدى مصارف المراسلة في الخارج بنسبة 3% من ودائعها بالدولار كما في نهاية حزيران....).

في المحصّلة، المال العام سيموّل قسماً كبيراً من خسائر المصارف، ومن زيادة رساميلها ومن سيولتها أيضاً، في بلد ينهار بسبب تواطؤ المصارف مع مصرف لبنان على تبديد أموال المودعين، خدمةً لقوى السلطة ونظام الزبائنية.

تمثّل منصّة تسعير صرف الدولار التي سيطلقها مصرف لبنان أملاً بائساً من اجل استعادة واحدة من أدواته النقدية التي يمكنه بواسطتها امتصاص السيولة بالليرة وتقليص الطلب على الدولار. لا يمكن التعويل كثيراً على خطوة كهذه لان المشكلة الاساسية تكمن في قطيعة شبه كاملة بين النظام المصرفي بشقيه (مصرف لبنان والمصارف) وبين السوق. ما حصل هو أن مصرف لبنان رسم مساراً مدمّراً للاقتصاد والمجتمع عبر استخدام أداة واحدة هي «طبع النقود»، فيما توقفت المصارف عن سداد الودائع للزبائن لتصبح مجرّد «صندوقجية». هكذا تحوّل الاقتصاد سريعاً إلى «الكاش» وبات مصرف لبنان فاقداً للسيطرة

مصرف لبنان فاقد لأدوات السياسة النقدية

ماهر سلامة

خلال السنة والنصف الماضية، فقد مصرف لبنان قدرته على التدخّل في السوق، سواء للحفاظ على السعر الثابت للدولار، أو لتأمين متطلّبات الخزينة بالعملات الأجنبية، أو لكبح التضخّم... يمكن اعتباره عاجزاً غصباً عنه أو بإرادته. فهو رسم مساراً خاصاً به لتغطية أزمة النظام المصرفي حصراً، على حساب مداخيل الناس ومدخراتهم، وانكماش الاقتصاد بمستويات غير مسبوقة. ضمن هذا الهدف أفرط في استعمال الأدوات المتاحة له، أو استعملها بشكل غير ملائم حتى باتت غير فاعلة، أو تغاضى عن استعمال أدوات أخرى لا تخدم الأهداف التي حدّدها لنفسه بعيداً عن أي توجهات حكومية أو رسمية.

المصرف المركزي، هو مصرف المصارف. هو الجهة التنظيمية. بحسب قانون النقد والتسليف هو مسؤول عن استقرار الاقتصاد والليرة والقطاع المصرفي. عمله يتطلب أحياناً تمويل المصارف، أو سحب السيولة من السوق، أو طباعة المزيد من النقود. كل ذلك وغيره، يجب أن يتم ضمن أهداف واضحة ومحدّدة مرتبطة بمستويات التضخّم والتوظيف. في الواقع، لم يكن مصرف لبنان يمارس هذه الوظائف. حصر عمله في الحفاظ على تدفّق الدولارات من الخارج وتحويلها إلى موجودات محلية. بنية هذا النظام مرسومة على أساس السطو على ودائع الناس. وهو لم يكن يمارس أيّاً من الوظائف المحدّدة له في الإطار العام، بل في الإطار الخاص الذي يراه مناسباً لتأمين استمرارية النظام (النموذج الاقتصادي). باختصار، هو فشل في قيامه بهذا الدور. فمن بعد سنوات من النجاح المزعوم، تبيّن أن أصل الأزمة في النظام نفسه الذي كان يحميه سلامة وآخرون في السلطة. نظام تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار انهار بالكامل. لم يتمكّن من لجم معدّلات التضخّم التي حلّقت نحو 90% في السنة الماضية. أما فشله الأكبر فهو تدمير الاقتصاد من أجل حماية النظام المصرفي. لا فرص عمل مستهدفة، بل ركود خانق وتزايد في معدلات البطالة.

أي مصرف مركزي حول العالم، لديه أدوات لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، سواء لكبح معدلات التضخّم والبطالة أو للدفاع عن العملة (يُفترض ألّا يكون الدفاع عن العملة هو الهدف النهائي بل هو هدف وسيط يتناغم مع المؤشرات الاقتصادية). أهم هذه الأدوات: عمليات السوق المفتوحة، خفض معدل فائدة الإقراض، خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف، سعر الصرف... إذاً، ما هي هذه الأدوات ولأيّ أهداف تُستعمل؟

عمليات السوق المفتوحة

تعتبر عمليات السوق المفتوحة، الأداة الأكثر استعمالاً من قبل المصارف المركزية للوصول إلى الأهداف المطلوبة. فهي تتضمن عمليات بيع وشراء سندات الخزينة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية. الهدف منها، التأثير على الاحتياطات المالية للمصارف ومعدلات الفوائد في السوق. فعندما يشتري المصرف المركزي سندات الخزينة من المصارف التجارية، هو يقوم عملياً برفع الاحتياطات المالية لهذه المصارف ويوفّر لها كميات إضافية من السيولة التي يمكن إقراضها في السوق. هذا ما يسمى «رفع مستوى كمية العرض النقدي في السوق». العرض النقدي، إلى جانب الطلب على النقد، هما عاملان أساسيّان للتحكم بمعدلات الفائدة السوقية. ففي حال ارتفع العرض النقدي في السوق، تكون النتيجة انخفاض معدلات الفائدة. أما إذا قام المصرف المركزي ببيع السندات للمصارف التجارية، فيخفّض بهذه الطريقة الاحتياط النقدي الموجود لديها ويصبح لديها كميات أقل من السيولة للتصرف بها (الإقراض والتوظيف) ما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي في السوق وارتفاع معدلات الفائدة السوقية.

تعديل نسب الاحتياط الإلزامي

العمل الطبيعي للمصارف هو إقراض الزبائن أموالاً من خلال لديها المتاحة لديها. لكن المصرف المركزي لديه طلب واحد في المقابل: الاحتفاظ بقدر معيّن من الودائع في متناول اليد لتغطية عمليات السحب المحتملة. يسمى هذا المبلغ «الاحتياط الإلزامي»، أي الكمية النقدية التي على المصارف الامتثال عن إقراضها وإيداعها لدى المصرف المركزي. عندما يرفع هذا الأخير، نسب الاحتياط الإلزامي، فهو يعبّر عن سياسة نقدية انكماشيّة في إطار الأهداف التي يرسمها، أي أنه يسعى إلى خفض العرض النقدي من خلال تجميد كميّة أكبر من الأموال كاحتياطات إلزامية. أما إذا خفّض نسب الاحتياطات، فإن ذلك يُعتبر جزءاً من سياسة توسعيّة، أي سياسة تهدف إلى رفع النقد المتداول في السوق من خلال إتاحة أموال أكثر للإقراض. قد يندر استعمال هذه الأداة بسبب صعوبة تأقلم المصارف مع التغيّرات الناتجة منها. لذا، تلجأ المصارف المركزية، في العادة، إلى استعمال هذه الأداة في حالات الأزمات فقط. هذه الأداة اعتمدتها بعض المصارف المركزية، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لمواجهة أزمة كورونا.

تعديل سعر الحسم

سعر الإقراض للبنك المركزي، أو سعر الحسم (discount rate)، هو أداة متاحة لاستعمالها من قبل المصارف المركزية. هذا السعر، هو معدّل الفائدة التي يطلبها المصرف المركزي لإقراض المصارف التجارية، وهو أعلى من معدّل فائدة الإقراض بين المصارف نفسها. أهميّة هذا المعدّل، أنه يؤثّر على معدلات الفائدة السوقية. فإذا رفع المصرف المركزي سعر إقراضه، ترتفع كلفة الاقتراض عند المصارف وبالتالي يرفع سعر فائدة القروض التي تعطيها للزبائن ما يؤدّي إلى انخفاض العرض النقدي، لأن المصارف ستخفّف اقتراضها للأموال من المركزي. ومن ناحية أخرى، يؤثّر هذا الأمر على طلب النقد في السوق بسبب ارتفاع كلفة الاقتراض، أي أنه يصبح جزءاً من سياسة نقدية انكماشية. أما إذا قرر المركزي خفض سعر الحسم، تنخفض كلفة الاقتراض لدى المصارف ما يؤدّي إلى انخفاض معدلات فائدة إقراض الزبائن، وبالتالي يزداد الطلب على النقد والعرض أيضاً.

اداة غير تقليدية

كل ما سبق هو من الأدوات التقليدية للمصارف المركزية لتطبيق سياساتها النقدية. لكن هناك أداة أخرى غير تقليدية أصبحت محور بحث عند الاقتصاديّين المختصّين، هي أداة التواصل مع عامّة الشعب. يقول بول كنغينز، وهو حاكم المصرف الكندي المركزي السابق، إن التواصل هو أداة مهمّة جداً للمصارف المركزية لسببين أساسيين: الأول هو أن «التجارب أظهرت أن التواصل يحسّن فعالية السياسة النقدية. أو بعبارة أخرى، السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عندما يتم إبلاغها إلى الشعب بشكل فعال». أما السبب الثاني فهو أن «التواصل يجعل المصارف المركزية أكثر خضوعاً للمساءلة». فمع ازدياد مستوى الثقافة المالية والاقتصادية عند المجتمعات، يصبح على المصارف المركزية التفكير بشكل أعمق في الأثر الناتج من قراراتها، على السلوك الجماعي للمتلقّين. فعندما يقوم المصرف المركزي بإجراء معيّن بهدف معيّن، من الطبيعي أن يكون العامل الأكثر تأثيراً في هذه العمليّة هو ردة الفعل العامّة. إذا اختلفت ردّة الفعل عن توقعاته، قد تكون نتيجة الإجراء مغايرة تماماً لما يهدف إليه. لذا تستعمل المصارف المركزية التواصل كأداة من أجل الحصول على ردة فعل عامّة تتناسب مع توقعاتها، وبالتالي تعطي إجراءاتها فعاليّة أكبر. كما أن تواصل المصرف المركزي مع الناس أساسيّ لأنه يجعل المصرف خاضعاً للمساءلة ولتحمّل مسؤولية نتائج سياساته.

بشار اللقيس ـ لبنان

> فقدان الثقة بمصرف لبنان انعكس سلباً على الاقتصاد ولن تعود هذه الثقة إلا بعد تغيير كبير في هذه المؤسسة

فشل مصرف لبنان

عملياً، لم يعُد لدى مصرف لبنان أدوات كثيرة متاحة للاستعمال. أصبح هامش الحركة ضيقاً أمامه. فهو منذ بداية الأزمة استخدم «عمليات السوق المفتوحة» بشكل مفرط، بعدما اختار مواجهة الأزمة عبر طباعة أكثر من 30 ألف مليار ليرة خلال بضعة أشهر. كانت هذه الأداة هي طريقه الوحيد لضخّ هذا المبلغ في السوق وإن لم تتم بالطرق التقليدية (مثل شراء سندات الخزينة من المصارف). لكن النتيجة كانت واحدة: تضخّم كتلة العرض النقدي في التداول. هذه الأداة لم تعُد ذات فعاليّة الآن. فحتى لو قرّر تقليص

35,980
مليار ليرة
هي مجمل
قيمة النقد المتداول
في منتصف
شهر آذار الجاري
مقارنة مع
34487 مليار ليرة
في نهاية شباط.
أي بزيادة 1493 مليار ليرة
خلال 15 يوماً

الكتلة النقدية، أي عكس الاتجاه الذي سلكه منذ بداية الأزمة، فالمصارف التي أصبحت بمثابة مصارف «زومبي» غير قادرة على ملمة الأموال من السوق، فضلاً عن أنها مضطرة لأن تدفع للمودعين أموالهم بالليرة.

أما أداة «معدل فائدة الإقراض»، فقد استعملها في بداية الأزمة عندما خفّض معدلات الفائدة على ودائع الليرة والدولار، لكن هذا الأمر لم يجدِ نفعاً إذ أن انخفاض معدلات الفائدة لم ينعكس زيادةً في القروض لتحريك الاقتصاد، لأن المصارف لم تكن قادرة على الإقراض أصلاً.

ولم يلجأ مصرف لبنان إلى «تعديل نسب الاحتياط الإلزامي» رغم أنه أمر قد يصبّ في مصلحة الاقتصاد على المدى الطويل. إن بقاء الاحتياط الإلزامي كما هو، يضمن على الأقل عدم تبديده من قبل المصارف اللبنانية أو تحويله إلى الخارج بشكل استنسابي. وقد يكون لهذه الأداة دور مهم في مرحلة قادمة إذا تم الاتفاق على خطّة اقتصادية شاملة. عندها قد يستعمل تحرير جزء من الاحتياطي الإلزامي لتمويل قروض تخلق حركة إنتاجيّة وتحرّك عجلة الاقتصاد. هذا بالطبع في حال كانت هذه الاحتياطات موجودة فعلاً بالحجم الذي يدّعيه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

أما أداة التواصل التي تعد الأهم عندما تتزامن مع استعمال الأدوات الأخرى وتمنحها فعالية أكبر، فقد فقدها المصرف منذ ما قبل الأزمة. فالتواصل القليل الذي كان يقوم به حاكم مصرف لبنان بشأن تحديد أهدافه السنوية أو تفسير تحرّكاته في السوق، اتضح منذ قبل بداية الأزمة أنه لا يعوّل عليه. هذا الأمر أثّر بشكل مباشر على الثقة بمصرف لبنان كمؤسسة. فقدان الثقة بمؤسسة بهذا الحجم ينعكس سلباً على الثقة في المؤسسات الأخرى، من مصارف ومؤسسات عامّة، وفي الاقتصاد بشكل عام. هذه الثقة لن تعود إلا في حال حصل تغيّر كبير في المصرف المركزي، أو في حال حصل تغيّر ملحوظ في سياساته. فقط عندها، يمكن لأداة التواصل هذه أن تكون مبعث قوة وثقة في يد المصرف المركزي ليستعملها في تطبيق سياساته.

مؤشر

الهجرة تتزامن مع زيادة في كبار السنّ وتناقص عدد الأطفال

المجتمع اللبناني يتحوّل نحو الشيخوخة

استمرارية المجتمع اللبناني مهدّدة بسبب تفكّك الأسرة. هذا ما تكشفه دراسة تطوّر بنية السكان على مدى السنوات الـ25 الماضية. فالمعطيات المستخرجة من المسوحات المنفّذة في هذه الفترة، كشفت عن تراجع في حجم الأسرة يتزامن مع تقلّص عدد صغار السن، باختصار هذا المجتمع يتحوّل نحو الشيخوخة. لا شكّ في أن تطوّراً كهذا يرتّب أعباء هائلة على الاقتصاد والمجتمع في السنوات المقبلة. لبنان يخسر رأسماله الحقيقي، سواء عبر هجرة الشباب أو تناقص عدد الأطفال. بمعنى آخر، إن الأسرة تمثّل صمام أمان يترتب حمايته سريعاً عبر الإسراع في وضع سياسة سكانية تخطّط لمستقبل لبنان حمايةً للاستقرار الأسر والحفاظ على الموارد البشرية

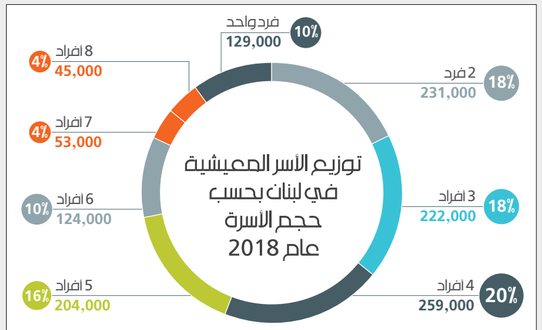

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والاتحاد الاوروبي، عام 2018
* لا يشمل العدد المخيمات الفلسطينية ومحيطها، ولا يغطي الوحدات غير السكنية للنازحين السوريين

علي فاعور *

في عام 1998 نشرت وزارة الشؤون الاجتماعية «خارطة أحوال المعيشة في لبنان»، وهي عبارة عن دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن التي نُفذت في عام 1996. بعدها نفّذت إدارة الإحصاء المركزي مسوحات خلال أعوام 2004 و 2007، و2009. وبعد 10 سنوات على المسح الأخير، نفّذت إدارة الإحصاء مسحاً للقوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر بين عامَي 2018 و 2019، وهو أول مسح بعد عام 1996، ينتج تقديرات على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والأقضية، المقارنة بين نتائج كل المعطيات الواردة في المسوحات، كشفت عن تطوّرات خطيرة في بنية التركيب السكاني: أدّت الأزمات الاقتصادية والمعيشية والصراعات السياسية إلى تزايد موجات هجرة الشباب وانخفاض معدل الخصوبة العامة للمرأة، وانعكس ذلك في تقلّص حجم الأسرة.

تراجع حجم الأسرة

تغيّر كثيراً حجم الأسرة بين عامَي 1996 و2018. كان عدد أفرادها يبلغ 6 أفراد في عكار والمنية الضنية والهرمل، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة لعام 2018، 3,8 أفراد مع تفاوت شاسع بين الأقضية (ينخفض إلى نحو 3,3 في قضاء جزين، و3,4 في بيروت وأقضية كسروان والبترون وراشيا، و3,5 في المتن وبشري).

وقبل نحو عشر سنوات من المسح الأخير، أي في عام 2009، نُفّذ المسح العنقودي المتعدّد المؤشّرات حول الخصائص السكانية، أظهر هذا المسح تراجعاً في معدلات الخصوبة وانخفاضاً في معدل عدد الأولاد للمرأة الواحدة إلى 1,9. وبشكل عام، بلغ متوسط عدد الأولاد لكل أسرة، ولدين اثنين تقريباً. يومها كانت تركيبة الأسرة تتضمن في عام 2009 ترؤس النساء لنحو 15% من الأسر، من بينهن 45% يبلغن 65 عاماً وما فوق وهنّ أرامل وأميّات وأكثر من نصف هذه الأسر ليس فيها أعمار شابة، أو رجال يعيشون مع الأسرة. وتبيّن أن 6% فقط من إجمالي الأسر التي لديها أطفال دون 15 عاماً، فيها خمسة أطفال أو أكثر، و56% من السكان عازبون إلى جانب قلّة تبلغ 5% من الأرامل والمطلّقين والمنفصلين وارتفاع في نسبة السنّيّن الذين يبلغون 65 عاماً وما فوق مقارنة مع البلدان المجاورة.

طرأت تحوّلات واضحة على تركيبة الأسر بعد عام 2007. ففي هذه السنة، كانت 7,3% من إجمالي الأسر مؤلّفة من فرد واحد وغالبيتهم مسنّون ونساء وأرامل ومطلقات. لكن في عام 2018 ازدادت نسبة الأسر المؤلفة من فرد واحد إلى 10,2%، و18% للأسر المكوّنة من 2 فقط (نسبتها مرتفعة في بيروت وجبل لبنان ما عدا الضاحية الجنوبية لبيروت التي سجّلت نسبة مرتفعة من الأسر المشكّلة من خمسة أفراد وأكثر، إلى جانب عكار والهرمل). أما الأسر المكوّنة من 5 أفراد وأكثر فهي قد باتت تمثّل بين السكان المقيمين نحو ثلث مجموع الأسر المعيشية في لبنان.

وبموازاة ذلك، أظهرت الإحصاءات انخفاض عدد الأولاد في الأسرة في عام 2009 بسبب ارتفاع متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول إلى 27,7 سنة. ثم تبيّن أنه في عام 2018 انخفضت نسبة الزواج المبكر إلى 3,8 % للفئة العمرية 20-24 سنة. وتزامن ذلك مع ارتفاع في نسبة الذكور المقيمين الذين يتزوجون في عمر دون 30 سنة، إذ لا تتعدّى نسبتهم في عام 2018 نحو 6,5 % فقط، كما أن نسبة المتزوجين دون 35 سنة تبلغ 15,4% فقط.

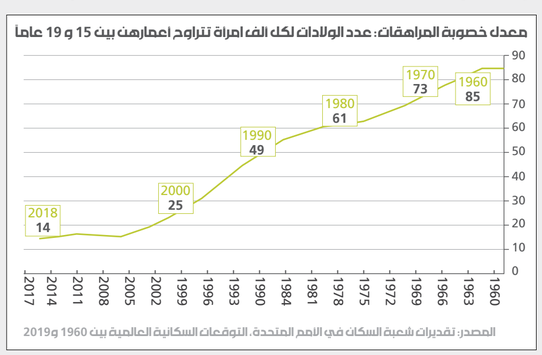

المصدر: تقديرات شعبة السكان في الامم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية بين 1960 و2019

أما على صعيد المحافظات، فقد ارتفعت نسبة غير المتزوجين من الجنسين إلى أكثر من 36% في بيروت وجبل لبنان، و40% في عكار.

أدّى ذلك إلى انخفاض عدد الأولاد في الأسرة، بالإضافة إلى تراجع معدل خصوبة المرأة إلى ما دون الخط الأحمر أو مستوى الإحلال المقدّر بنحو 2,2 ولد للمرأة الواحدة. لكنّ الصورة تتّضح أكثر في المسار الزمني لتراجع معدل خصوبة المراهقات (ولادات لكل 1000 امرأة تراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً). فكما يتبيّن من بيانات شعبة السكان في الأمم المتحدة، كان يبلغ عدد الولادات بين المراهقات 85 ولداً في عام 1960، ثم تراجع إلى 49 ولداً في عام 1990 (في نهاية الحرب الأهلية)، واستمر الانخفاض إلى 25 ولداً في عام 2000، ثم 14 ولداً فقط في عام 2018.

من المؤكد أن هذا التراجع في معدل الخصوبة سوف يتواصل نتيجة تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

الأسرة النواتية: تفاقم الشيخوخة

بحسب نتائج المسح في عام 2018 طرأت أيضاً تغيّرات على الأسرة النواتية (المكوّنة من الأب والأم والأولاد). فقد انخفض حجمها نسبةً إلى السكان المقيمين إلى 3,4 ومتوسط عدد الأولاد فيها إلى 1,4 ولد. لكن ما يسترعي الانتباه هو التفاوت الشاسع بين المناطق: ففي بيروت انخفض حجم الأسرة النواتية إلى 2,8، وفي جبل لبنان إلى 3,2، وهناك تراجع بارز في أقضية جزين وكسروان والمتن وبشري وراشيا مقابل ارتفاع في حجم الأسرة النواتية إلى نحو 4,5 في عكار و3,9 في بعلبك الهرمل.

قراءة توزيع السكان بحسب الفئات العمرية تكشف المزيد من الشيخوخة في المجتمع اللبناني. ففي عام 2018، لوحظ أن فئة صغار السن (دون 15 سنة) التي كانت تمثل كمعدل عام نحو 29,3% في عام 1996، انخفضت إلى 21% مقابل ارتفاع في نسبة كبار السن من 6,8% إلى 13,1 % كمعدل وسطي عام مع وجود تباينات مناطقية كبيرة (كانت نسبة صغار السن في عكار 41,1% عام 1996 مقابل 5,3% لكبار السن، لكنها انخفضت إلى 29,1% عام 2018 مقابل 7,2% لفئة كبار السن).

وتشير تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة إلى أن نسبة صغار السن انخفضت من 38% عام 1966 إلى32,7 % عام 1990، و30,1 % عام 2000، و25,6 % في عام 2019 (هذه التقديرات تشمل جميع السكان المقيمين في لبنان).

هذه المعطيات والأرقام تكشف بوضوح عن تراجع حجم الأسرة، وتقلّص عدد صغار السن، أي إن المجتمع اللبناني يتحوّل نحو الشيخوخة. وهذا الأمر يتفاقم مع الأزمة الحالية قياساً على الأثر الناتج من الأزمة الحالية. في المستقبل ستكون التداعيات كارثية على الاقتصاد والمجتمع. هذا التحوّل يهدد مستقبل لبنان. فهل سيكون لبنان بلد الطفل الواحد في الأسرة عام 2030؟

* أستاذ جامعي وخبير في شؤون السكان والهجرة

مقال

العالم الحقيقي واقتصاد الكازينو

عامر محسن

«هناك شيءٌ أكثر تحديداً من التضخّم... وهو كتلة المال الطافية التي تغزل حول كوكب الأرض في مدار. المال هو اليوم القمر الاصطناعي الحقيقي الوحيد. غرضٌ اصطناعيّ بشكلٍ كامل، وهو يمتلك حركيّة الشهب السماوية، وقابلٌ للتحويل بشكلٍ فوري. لقد وجد المال اليوم مكانه المناسب: مكانٌ أكثر إدهاشاً من سوف الأسهم. والمدار الذي يصعد فيه ويهبط يشبه شمسا اصطناعيّة»

جان بودريار

«دخّن سيجارة حشيش قبل ان تشتري سهمك القادم»

نصيحة استثمارية من «مضارب صغير» على تويتر

المرّة الأخيرة التي كتبتُ فيها عن الـ«بيتكوين»، قبل ثلاث سنوات، كان سعر الوحدة من هذه العملة الإلكترونية أكثر بقليل من عشرة آلاف دولار؛ وفي الشهر الماضي اخترق سعر «بيتكوين» حاجز الخمسين ألف دولار، وأصبحت القيمة الإجمالية للبيتكوينات في العالم أكثر من تريليون ونصف تريليون دولار؛ وقد بدأت شركات وصناديق الاستثمار بشرائه وتخزينه كما تفعل مع الذهب والسندات وباقي الأصول الماليّة. وهذا يحصل في سياقٍ أوسع يتحوّل فيه عدد هائل من الأفراد في الغرب، من ذوي الدخل المحدود، إلى «مضاربين» في أسواق الأسهم. والكثير منهم يخوض هذه التجربة بعقليّة المقامر لا المستثمر، كأنهم حرفياً في كازينو. يوجد جانب تقني لهذا التحوّل، وهو ظهور عدد من المؤسسات والمواقع الإلكترونية في السنوات الماضية تسمح لأيّ صعلوك بأن يفتح حساباً ويشتري ويبيع الأسهم مباشرة، من غير وسيطٍ أو حدّ أدنى للاستثمار، وقد يعطيه المصرف قرضاً وخطّ اعتماد لكي يضاعف رهاناته. وهذا أنتج خضّات من نوع جديد في السّوق، كحالة سهم «غايمستوب» الشهير، حيث ينسّق هؤلاء المستثمرون الصغار بين بعضهم، ويعملون كـ«قطيع»، فيشترون جميعاً سهماً معيّناً في وقتٍ واحد ويرفعون سعره بشكلٍ هائل، متسبّبين بخسائر جسيمة للصناديق الكبرى التي تراهن على انخفاض السّهم (حين تراهن على انخفاض السّهم - shorting - بدلاً من شرائه والاحتفاظ به على أمل أن يرتفع، فإن المخاطرة وإمكانية الخسارة تكون أضخم بكثير. فأدنى سعر يمكن أن يصل إليه السهم حين تمتلكه هو الصّفر، وهذا هو الحدّ الأقصى الممكن لخسارتك، بينما حين يصعد سعره فلا حدود - نظرياً - لذلك، وقد تزداد قيمته عشر مرات أو عشرين مرّة، ويكون عليك أن تغطي كلّ الفرق. وهذا ما حصل في حالة «غايمستوب» حين انقضّ عليها «المضاربون الصغار»).

يجتمع هؤلاء «المستثمرون» على مواقع إلكترونية وفي مجموعات، أشهرها اسمه، حرفياً، «رهانات وول ستريت»، وما يحصل عليها لا يمكن أن يتخيّله أي مخرج سينمائي - وهو كلّه حقيقي. فعلى سبيل المثال، من تقاليد هذه الجماعة أن ينشر أعضاؤها، بفخر، خسائرهم التي تلقّوها في السّوق. يضعون صوراً لحساباتهم لترى كيف اختفت منه مئات آلاف (أو ملايين) الدولارات خلال فترة وجيزة عبر رهان غير عقلاني على سهمٍ واحد، ويتعاملون مع الأمر كأنه وسام شرفٍ أو دليلٌ على قوّة إرادتهم والتزامهم بـ«الرهان»، ويتلقّون «التهاني» من أترابهم (ثم يسألون إن كان بين المتابعين محامي طلاق ماهر). وفي حالاتٍ أخرى ينشرون أرباحهم، وكيف أصبح لأستاذ المدرسة أو الموظف الفقير، خلال أشهر، خمسة ملايين دولار في حسابه (وهؤلاء، في الغالب، يسألون أيضاً عن محامي طلاق). وفي لبنان اليوم، حيث أصبحت مداخيلنا بلا قيمة وبلدنا يأخذ مكانه بين دول الفقر والأزمات، يوجد نوع من التسلية السيرالية في مراقبة هؤلاء الناس في الجانب الآخر من العالم وهم يلعبون مع «الرأسمالية الفائقة». عودة إلى «بيتكوين». أنا توقّعت في الماضي أن يرتفع سعره ويتضاعف بعد (وقد حصل). كذلك توقّعت أيضاً أنّني لن أعرف أن أستفيد من الفرصة وأربح منها (وقد حصل). هنا عليّ أن أشير إلى أنّ جمال غصن، يزعم بأنّه قد استحصل على عدد كبير من البيتكوينات في بداية عهدها، حين كان سعر الواحدة بعشرات الدولارات لا أكثر. قام بعمل ما لزامٌ فعرضوا عليه أن يدفعوا له بالبيتكوين بدلاً من النّقد لأنهم مفلسون، فاعتبر الموضوع نصبة وحوّل الوحدات إلى مال بأسرع ما يمكن. هنا تقبع أمثولة عميقة عن الفرق بين الفقير المسكين قليل الحظّ وبين الذي ليس يستحقّ أصلاً، الثّراء والنّجاح؛ أو الفرق بين الإنسان المقموع الذي لم تُتح له فرصٌ في الحياة وإمكانات للترقّي، وذاك الذي يوضع الكنز بين رجليه فيركسه.

من أين تأتي القيمة؟

الهدف اليوم هو ليس الترويج للبيتكوين بل، على العكس تماماً، هو شرح الطابع «الوهمي» له وللنظام الذي يكتنفه. رغم الصعود الكبير للعملة الرقمية، انتبه بعض المحلّلين إلى أنّ «انزياحاً» قد حصل بشكلٍ خفيّ في كيفية تقديمها للجمهور والمراهنين. اليوم، الفكرة الرائجة هي أن بيتكوين تحوّل إلى «أصول»، «ذهب رقمي»، وسيلة للادخار والاستثمار. المشكلة هنا، يقول المشكّكون، هي أنّ «بيتكوين» في سنوات صعوده كان يروّج له بطريقةٍ مختلفة تماماً. الفكرة الأصلية كانت أنّ «بيتكوين» سيكون العملة التي تستبدل كلّ العملات: استخدامها سيكون سهلاً وبيسراً ويتفوّق على البدائل القائمة، والناس سيعتمدونها بسرعة للشراء والبيع ويتخلّون عن العملات التقليدية وقيودها. ما حصل هنا يشبه أن تروّج لمنتج ما على أساس أنّه شامبو، وأنه الشامبو الخارق الذي لن ينافسه شامبو آخر، ثم - فجأة ومن غير مقدّمات - تبدأ ببيعه على أنّه زيتة جميلة للحمام. هذا يعني أن ثمة خطأ ما، أو أمراً تحاول إخفاءه. الخطأ هنا هو أن «بيتكوين»، لأسباب متعدّدة، لم تُثبت نفسه كأداة تبادل نافعة يمكن أن تصل إلى مستوى الاستخدام اليومي للناس (على سبيل المثال، إنّ طاقة «بيتكوين» على تسجيل التعاملات محدودة، وحين ترتفع وتيرة النشاط عليه تستغرق المعاملات وقتاً غير قليل ليتم توثيقها، فلو بدأ ملايين الناس باستعماله بكثافة وبشكلٍ يومي سيصل التأخير إلى أيّام وأسابيع).

يعتبر البعض أنّه يكفي، لكي يكون لشيءٍ ما قيمة ويصبح عملة للتبادل، أنّ «نقرّر» أنّ له قيمة، وأن تكون له ندرة ما، بمعنى أنك غير قادرٍ على استنساخه بلا حدود. ولكنهم يهملون العنصر الثالث في المعادلة، وهو أن تكون لهذه المادة قيمة استعمالية. الذهب مثلاً، أصبح عملة لأنه كان لدى الناس أصلاً سبب عمليّ لامتلاكه: هو معدنٌ لا يصدأ، مناسب للصياغة، يمكن أن تصنع منه حليةً أو تمثالاً فيظلّ على حاله بعد ألف سنة... أمّا «بيتكوين»، فلا شيء يضمن ألّا تخرج، غداً، عملات رقمية جديدة أكثر عمليّة منه (وهي موجودة بالفعل)؛ وفكرة أن «بيتكوين» خارجٌ عن رقابة الحكومات لم تعد واقعية (الحكومة قد لا تقدر على معرفة ما في محفظتك الإلكترونية، ولكنها تراقب مراكز التحويل التي تقايض فيها البيتكوين بعملات تقليدية أو العكس). بل إن اليوان الصيني الرقمي الذي بدأت بيجينغ باختباره، وستتبعه عملات أخرى، قد يلغي القيمة «العملية» لكل هذه النقود التي يصنعها برنامج كمبيوتر - وهو يُصدر بضمانة الاقتصاد الصيني، واستخدامه سهل وسريع، ولا يستلزم حساباً مصرفياً أو مؤسسات مالية وسيطة، بل مجرّد محفظة إلكترونية متاحةٌ لأيّ كان (هذا ليس موضوعنا اليوم، ولكن الحاكم السابق للمصرف المركزي الصيني قد نشر، في «نيكاي آسيا»، عرضاً ممتازاً للخيارات التقنية للصين تجاه نظام العملة الرقمية).

> يقول والرشتاين: إنّ الرأسمالية وبخاصة في صيغتها الاخيرة، «الرأسمالية التمويلية»، تعطيك إمكانيات للتراكم المالي عبر الاستدانة ونفخ الاصول والتلاعب بالكتلة النقديّة. هذه ستبدو على الدفاتر ارباحاً ونموّاً ودولارات. مثلها مثل التوسّع الاقتصادي «الصحّي». ولكنّها في العمق تتكوّن من طبيعة مختلفة تماماً. الكلام هذا يكون عادةً عن الاقتصاد الغربي الحديث وطبيعة الرأسمالية فيه. ولكنّك لن تجد مثالاً أوضح على هذه العمليّة من بلدٍ تابع من العالم الثالث مثل لبنان.

لكنّ السؤال الحقيقي هنا هو عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يصبّ كلّ هذه الأموال في «عملة رقمية»، أو يرفع قيمة شركة مثل «تسلا» التي أنتجت أقلّ من نصف مليون سيارة في السنة الماضية، إلى أكثر من كامل صناعة السيارات الألمانية (ثمّ، حين ينخفض السهم، تخسر «تسلا» خلال أسابيع ما يقارب الـ300 مليار دولار من قيمتها السوقية). وهذا الازدهار في السوق يحصل فيما الاقتصاد الأميركي يعاني من ركود عميق والعالم يحاصره الوباء. هل المسألة كلّها عبارة عن حبلة ووهم؟

الجواب هو نعم ولا. علينا أن نرجع هنا خطوةً إلى الوراء ونتذكّر ما يقوله والرشتاين عن أنّ تاريخ الرأسمالية قدّم لنا عدّة أنماط للنمو والتراكم الاقتصادي، هي قد تبدو متشابهة إنّ حولناها إلى أرقام ودولارات ولكنّها تختلف جذرياً عن بعضها البعض.

تعتبر أن قيمة الأمور لا تأتي من قوّة العمل الموضوعة فيها، بل من مجرد إسباغ الناس أهمية عليها)؟ المشكلة هي أنّ عمل النظام الرأسمالي أصبح عارياً، ويمكننا أن نرى بوضوح العملية القصدية التي تُنتج هذه الطفرات. خلق الأموال مثلاً. فلنعُد إلى مثال «تسلا» وباقي شركات التقانة: يقوم المصرف الفيدرالي الأميركي، عبر التسهيل الكمّي، بخلق مئات مليارات الدولارات؛ وتتجه هذه الأموال «الجديدة» أساساً إلى سوق الأسهم، فترفع قيمة الشركات التقنية، خصوصاً، إلى مستويات تاريخية في السنة الماضية - وهذا الازدهار في السوق يحصل فيما الاقتصاد الأميركي يعاني من ركود عميق والعالم يحاصره الوباء. هل المسألة كلّها عبارة عن حبلة ووهم؟

الجواب هو نعم ولا. علينا أن نرجع هنا خطوةً إلى الوراء ونتذكر ما يقوله والرشتاين عن أنّ تاريخ الرأسمالية قدّم لنا عدّة أنماط للنمو والتراكم الاقتصادي، هي قد تبدو متشابهة إنّ حولناها إلى أرقام ودولارات ولكنّها تختلف جذرياً عن بعضها البعض.

لديك، مثلاً، نموّ وأرباح تكون ناتجةً عن التوسّع في القدرات الإنتاجية. يستخدم والرشتاين هنا نموذج مجتمعك، والدولار هو تجسيدٌ نقدي للقوّة السياسية التي تحكم العالم. العلاقات الاجتماعية لها كانت مدمّرة بُعاد إعمارها، تتحول دولها إلى بلدان صناعية، تنشأ فيها مدن ومراكز إنتاجية جديدة، وترتفع إنتاجية العامل والمزارع بشكلٍ سريع وقياسي. الصّين مثالٌ آخر: حين يستثمر البلد في بناء شبكات سكك الحديد وتخطيط مراكز حضرية جديدة، فالهدف هنا هو ليس تشغيل أموال البنوك، بل تحفيز زيادة في الطلب والإنتاج ضمن مرحلة توسّع تاريخية (في البداية، لم أكن أفهم لماذا تبني الصّين خطوط القطار السريع بهذه الوتيرة الفائقة، وتعمل على عشرة خطوطٍ في وقتٍ واحد، وبعضها لن يكون رابحاً لسنوات، وتستدين الشركات بشكلٍ كبير لهذه الغاية؛ ولكن الفكرة هي أنّ لديك حافزاً للاستثمار الكبير في مرحلة مبكرة في حالة بلدٍ ينمو بشكلٍ حقيقي. هذه الخطوط السككية، مثلاً، بُنيت - «بالرخص» - قبل 15 عاماً حين كانت كلفة الأجور والأعمال منخفضة في الصين، وهي ستؤتي ثمارها في صينٍ مختلفة، اقتصادها أكبر والعائدات على الاستثمار فيه مرتفعة).

من جهةٍ أخرى، يقول والرشتاين، إنّ الرأسمالية وبخاصة في صيغتها الأخيرة، «الرأسمالية التمويلية»، تعطيك إمكانيات للتراكم المالي عبر الاستدانة ونفخ الأصول والتلاعب بالكتلة النقديّة. هذه ستبدو على الدفاتر أرباحاً ونموّاً ودولارات، مثلها مثل التوسّع الاقتصادي «الصحّي». ولكنّها في العمق تتكوّن من طبيعةٍ مختلفة تماماً. الكلام هذا يكون عادةً عن الاقتصاد الغربي الحديث وطبيعة الرأسمالية فيه، ولكنّك لن تجد مثالاً أوضح على هذه العمليّة من بلدٍ تابع من العالم الثالث مثل لبنان.

عن «الخبرة» والحل التكنوقراطي

الأساس هنا هو في ما يشرحه علي القادري عن ضرورة أن لا نفهم الأرقام والمؤشرات الكمّيّة، والعملة نفسها، على شكل أصنام، أو باعتبارها «قيمة قائمة بذاتها»، بل عبر العملية السياسية والاجتماعية التي تشكّلها. لا وجود لتعابير مثل «العرض والطلب»، «الدولار»، أو حتى قيمة راتبك كاقتانيوم مستقلّة يجب التعامل معها كمحض «معطيات». العرض والطلب، يكتب القادري، هو نتاج نمط من الرأسمالية يقوم على الإنتاج الفائض، الراتب هو انعكاس لمنظومة العلاقات الطبقية في مجتمعك، والدولار هو تجسيدٌ نقدي للقوّة السياسية التي تحكم العالم. العلاقات الاجتماعية لها حصّة في هذه الأرقام، والحرب والتدمير لهما حصّة، والإمكانات المحتملة التي تتحقق أو لا تتحقق بفعل الإرادة البشرية لها أيضاً دورٌ في تكوين القيمة. ولهذه الأسباب لا يمكننا التعامل مع واقعنا، وتحديداً مع اقتصادنا، بمنطق المحاسبين (يعتبر القادري أنّ تعاملنا مع الدولار ومع هذه الأرقام اليوم هو استنساخٌ لمفهوم الديانات الوثنية، حيث نحوّل الدولار إلى وثن، له صفاتٌ وقوى، ونركز فيه كل الصفات التي نُقدّسها في العالم).

المسألة هي أنّ قطاعاً كبيراً من الاقتصاديين، وطبقةً أوسع بكثير تعمل في المصارف والتمويل، تعيش حرفياً وفق منطق المحاسبين هذا، ويعتمد عملها ومعاشها عليه. من يعمل مضارباً في البورصة اليومية يراقب التباينات التي تحصل في السوق ويستفيد منها، ولا يهمّه إنْ كانت كانت قيمة السّهم تأتي من توسّع اقتصادي أو من لعبة تسهيل كمّي يجريها المصرف المركزي عبر طبع الأموال. الاقتصادي الذي يعمل في المصرف المركزي أو الصناديق الدولية هدفه أن ييسّر هذه العملية لا أن ينقدها. تماماً مثل «المضارب الصغير» الذي يراهن على سهم لا يفهمه، ولا يرى من كلّ الموضوع إلّا أحلام الثراء والرقم الذي في حسابه، وكم ازداد أو نقص.

الطريف أنّه، في لبنان، حين أفلس البلد الذي يديره المصرفيّون وحلّت الأزمة البنيوية، قام الإعلام بتقديم وجوهٍ جديدة من «أصحاب الخبرة» أنفسهم، «التكنوقراط» آتين من المؤسسات المالية والسوق المعلوم. باعتبارهم أمل الإنقاذ. هناك أدبيات كثيرة في نقد مفهوم الخبرة/المهارة (expertise)، ولكن الفكرة هنا هي أن المشكلة ليست في «الخبرة» بذاتها، بل في استخدامها في غير موضعها، كأن تستخدم شرعيّة التكنوقراطي لكي تفتي في السياسة، أو تعتبر أن النّجاح المالي لإنسانٍ يخوّله حكم الدول (وهو تحديداً الخطاب الذي شرّع سلطة رياض سلامة ورفيق الحريري). المشكلة هي أنّ من تخرّج وتدرّج في المؤسسات المالية والشركات الكبرى؛ هذا الموظّف هو، بتكوينه وتدريبه ومساره، آخر من يقدر على إعانة شعب فقير يعيش حالة انهيار في منطقة حروب وصراعات ومخاطر. وفي هذا السّياق الماسوي تحديداً، يعتقد البعض أن الحلّ يكمن في استدعاء التكنوقراط و«المتعلّمين» من الخارج ليخبرونا ماذا نفعل - على أساس أن المشكلة في لبنان كانت أن الفلّاحين والعمّال هم الذين حكموا. انظروا إلى المجلس النيابي وستجدون أن أغلب السياسيين قد تخرّجوا من الجامعات النخبوية في البلد، وأهمّ الجامعات العالمية، والكثير لديه سير ذاتية «مبهرة» في القطاع الخاص. وهم، والطبقة التي خلفهم من مستشارين ومصرفيين وشركاء، كانوا الفئة الأكثر تعليماً في لبنان والأكثر اتصالاً بالعالم. يوجد استثناء هنا لنوّاب «حزب الله»، الذين تخرّج أغلبهم من الجامعة اللبنانية، ومن درس منهم في الخارج ذهب بمنحة. وهناك أيضاً، بالطبع، سليمان فرنجيّة، غير أنّ ابنه قد درس في جامعة خاصة وتخرّج أيضاً من جامعة بريطانية (وأنا أضمن لكم أنه سيكون أسوأ بكثير من أبيه).

> يعتبر البعض أنّه يكفي، لكي يكون لشيءٍ ما قيمة ويصبح عملة للتبادل، أنّ «نقرّر» أنّ له قيمة، وأن تكون له ندرة ما، بمعنى أنك غير قادرٍ على استنساخه بلا حدود. ولكنهم يهملون العنصر الثالث في المعادلة، وهو أن تكون لهذه المادة قيمة استعمالية

بطبيعة الحال، ليس عليك أن تعيش حياة «الثوري» لكي تطالب بالثورة وتزايد بها، ولكن هناك بالطبع مفارقة لا يمكن تجاهلها حين تطرح نفسك قيادياً للتغيير، وتحثّ الناس على الثورة والتضحية وتحدّي السلطة والنظام، فيما أنت - على طول حياتك - لا تقدر على رفع عينك في وجه رئيسك في العمل. أسعد أبو خليل، مثلاً، ينتقد «كل شيء» في لبنان، ولكنه يمارس القدر ذاته من النقدية تجاه البلد الذي يعيش فيه والسلطة والمؤسسة التي يعمل ضمنها. أميركا لن تضعف في السّجن إن شاغبت، ولكنك تعرف سلفاً أنك لن تصعد كثيراً، ولن تصبح «محترماً» يوماً، وأنت تحمل مثل هذه المواقف. المشكلة في الاتساق تبدأ حين تكون ثورياً جذرياً في لبنان وتلميذاً مطيعاً للمؤسسة في المهجر (وهناك شيءٌ أسوأ وحقير، وهو من يخاطب أبناء شعبه بطريقةٍ وأسلوب لا يمكن أن يمارسهما مع زملائه «الأجانب»). مع التغييرات التي تطرأ على العالم وموازين القوى فيه، سيوضع الكثير من هذه الثوابت على محك الاختبار: نظام الدولار، قيمة الشركات، مفاهيم التنمية، «الصحيح» في الاقتصاد، اقتصادية أو حسابيّة، وإن تمظهر على هذا النّحو، بل إن أساس التغيير سيكون في مكان آخر، في الأساس والصراع وتقرير القوانين التي تسيّر العالم والرأسمالية. أمّا الدول الصغيرة التي تعتقد أنها ستخرج من أزماتها عبر كتيبات الخبراء و«الإدارة السليمة»، فهم تماماً مثل المضاربين الصغار المساكين الذين دخلوا سوق الأسهم والبيتكوين وهم يتوهّمون أن في وسعهم، كأفراد ضعفاء، الفوز في النظام الطبقي و«خداع» الرأسمالية وتحقيق الثراء عبر الحيلة والتذاكي - أو عبر الكدّ والعمل الشريف.

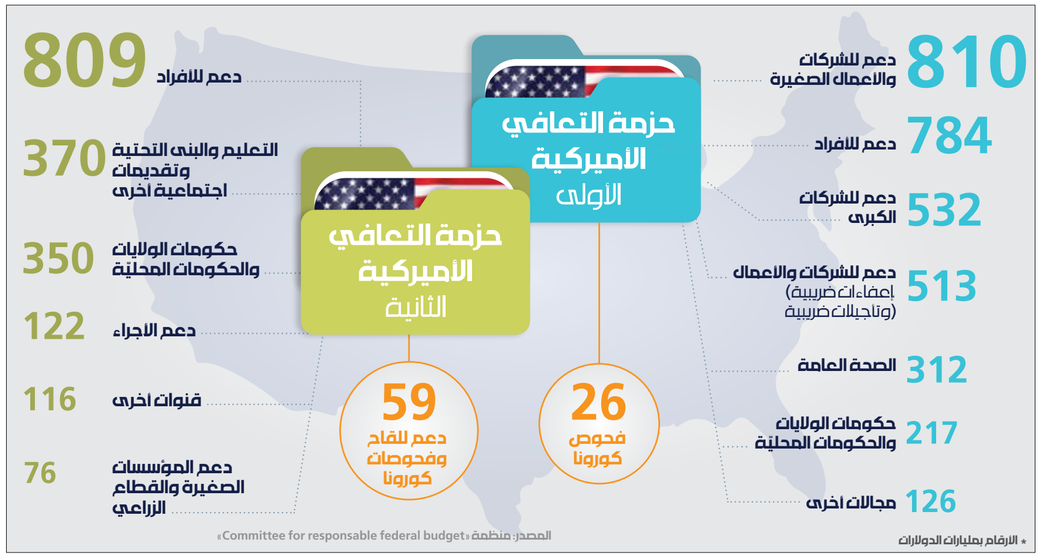

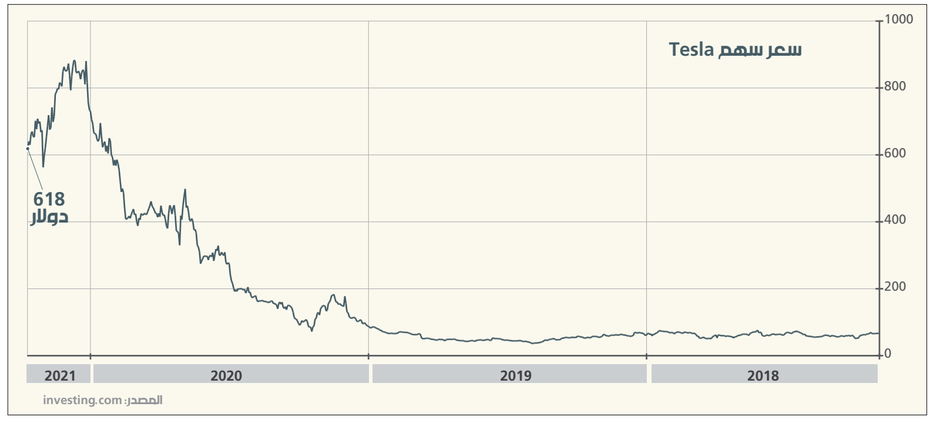

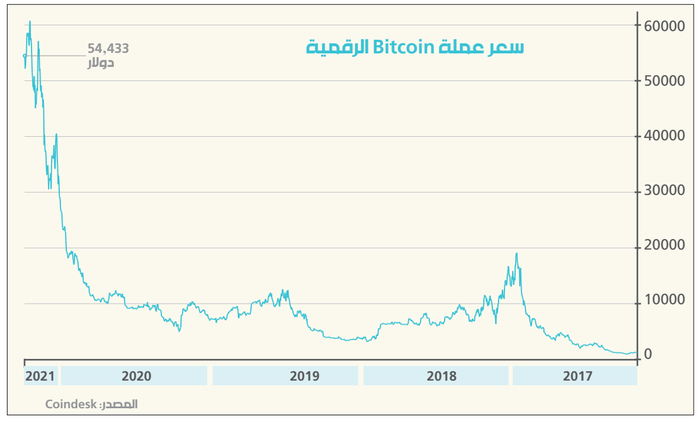

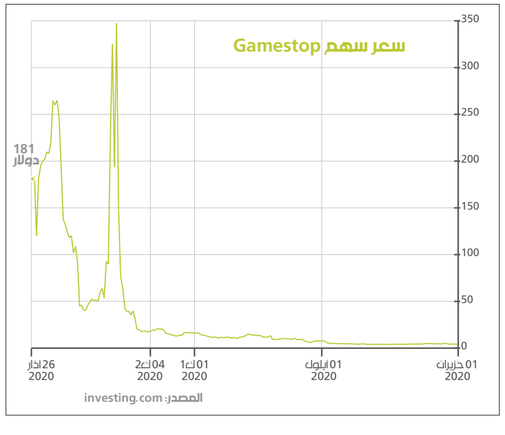

قراءات

ورقة عمل

مواجهة التطبيع * [4]

تبيّن بشكل واضح وقاطع ان إرادة الشعب هي أقوى من إرادة الحكّام الذين يمتلكون كل وسائل السلطة والقمع. فالتطبيع لم ينجح في مصر او في الاردن بسبب مقاطعة الشعبين للكيان الصهيوني. رفض التعامل مع الكيان. يعود إلى تمسّك الشعب بثوابت الامة ما يؤكّد وحدتها رغم انقسامات الحكام. لذا، إن مواجهة التطبيع هي مواجهة شعبية برهنت على قدرتها وفعاليتها. العدو الصهيوني يعي ذلك ولم يعد يسعى إلى تطبيع مع الشعوب بل يكتفي بعلاقات مع الحكّام التي لن تؤدّي إلى نتيجة

زياد حافظ **

المشهد في مصر كافٍ للدلالة بوضوح على نتائج التطبيع. فرغم اتفاقية السلام وبعض الاتفاقيات مع السلطة عبر العقود الأربعة الماضية، إلا ان الدولة في مصر لم تستجب لضرورات هذا التطبيع. فلم تغيّر في عقيدة الجيش، ولا في المناهج التربوية، ولم تحثّ الشعب على مراجعة موقفه. اما السلطة، فقد غضّت النظر عن إنشاء الأنفاق التي أسهمت في صمود غزّة وإمدادها بالسلاح رغم التباين الظرفي بينها وبين المقاومة. كما أن مجلس الشعب المصري طرد من صفوفه من تجرّأ على التعامل مع ممثل الكيان. طبعاً هناك بعض حالات النشاز من مناقفين وانتهازيين، إلا أنهم لم يشكّلوا حالة عامة، بل إن السلطة استجابت للضغط الشعبي في إلغاء اتفاقية الغاز معلنة اكتفاءها الذاتي وعدم ضرورة الاستيراد من أي جهة كانت.

هذا لا يعني أنه يجب ترك الأمر على طبيعته، بل العكس هو المطلوب. أي العمل على تعميق الوعي بمساوئ التطبيع وبقين طبيعة العدو الصهيوني. فالعداء لا يعود إلى احتلال أرض أو اغتصاب حقوق شعب فحسب، بل إن وجود الكيان هو نفي لوجود الأمة. المعركة وجودية فقط لا غير. في هذا السياق يمكن تفسير إقدام السلطات الإماراتية على تغيير مناهج التعليم، لإضعاف الوعي الوطني والقومي والعداء للكيان الصهيوني. لكن في المقابل، على القوى الشعبية في الدول الرافضة للتطبيع، الحرص على ألّا يحصل أي تغيير في المناهج التربوية التي تغيّر في وعي الأجيال الصاعدة.

بناء على ذلك، إن مواجهة التطبيع هي أولاً مواجهة شعبية، ثم ثقافية، واقتصادية.

المواجهة الشعبية، وخصوصاً في الدول التي تتعرّض للتطبيع بسبب سياسة حكّامها، يجب أن تستمر وتتصاعد. يُفترض بالضغط أن يصل إلى إصدار تشريعات تجريم التطبيع في الدول التي لم تعقد حتى الآن أيّ اتفاق. فكما قال قيس سعيد، رئيس جمهورية تونس «التطبيع خيانة». وحتى في الدول التي عقدت أخيراً، اتفاقيات تطبيع، مثل المغرب، يجب إحياء مشروع قانون تجريم التطبيع مع الكيان. والمقاومة الشعبية يجب أن تكون منسّقة داخل كل بلد وبين الدول العربية لإيجاد جبهة عربية واحدة تواجه التطبيع وتتبادل التجارب أيضاً. تجربة حركة «بي دي أس» مثال يُقتدى به.

انجل بوليغان ـ المكسيك

> حركة «بي دي أس» مثال يُحتذى به لدراسة حملات مقاطعة البضائع الصهيونية

تجربة «بي دي أس»

حركة «بي دي أس» هي الأحرف الأولى بالإنكليزية لمقاطعة ومعاقبة وتفكيك الاستثمار في مشاريع الكيان. إبداع العقل الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، ولا سيما اقتصادياً، تجسّد في تجربة «بي دي أس». فقد انطلقت هذه الحركة في 2005 ونجحت في ترويج الدعوة إلى مقاطعة البضائع الصهيونية والتعامل مع الهيئات التعليمية والثقافية الصهيونية، طالما استمرّ الكيان في اضطهاد الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الطبيعية. باختصار استطاعت «بي دي أس» تعبئة قطاعات واسعة من المثقفين والناشطين في الولايات المتحدة وأوروبا وحول العالم. في دول الغرب، حققت نجاحات كبيرة في تغيير مزاج شباب الجامعات تجاه القضية الفلسطينية رغم احتكار الدعاية الصهيونية للخطاب الجامعي. جنّدت العديد من الهيئات الشعبية والمؤسّساتية، مثل الكنائس الإنجيلية التي صفّت استثمارات أوقافها في الشركات العاملة في الكيان سواء كانت صهيونية المنشأ أو غير صهيونية. الاتحاد الأوروبي قرّر عدم استيراد البضائع الصادرة عن المستعمرات الصهيونية في فلسطين المحتلة بسبب الضغوط الشعبية التي أنتجتها حملة «بي دي أس» هناك. علم الحركة ظاهرة تستحق الدراسة.

في الواقع، إن نجاح «بي دي أس» أثار حفيظة الحكومات الغربية المؤيّدة للكيان الصهيوني، فحاولت إصدار تشريعات تمنع او تحدّ من نشاطها، غير أنها فشلت أحياناً كثيرة. فالأسلوب العلمي والهادئ يستطيع إقناع من يريد أن يستمع، بينما الجرائم الصهيونية ساهمت في إعطاء مصداقية لطرح «بي دي أس».

أما على الصعيد الرقمي، فقد كبّدت الحركة خسائر فادحة للاقتصاد الصهيوني. وفقاً لتقرير أعدّه موقع «العربي الجديد» نقلاً عن تقرير نشرته محطة «سي أن بي سي» الأميركية صدر في تموز 2017، فإن المقاطعة ستكلّف الكيان الصهيوني أكثر من 80 مليار دولار منها 44 ملياراً تعود إلى الخدمات التجارية. أضف إلى ذلك جملة من الانسحابات لشركات دولية كانت تعمل داخل الكيان.

تفعيل مكتب المقاطعة

من المجدي إعادة الاعتبار لمكتب مقاطعة إسرائيل وتفعيله. صحيح أن الجامعة العربية تحت سطوة دول الخليج المطبّعة، إلا هذا لا يمنع الحكومات غير المطبّعة من دعم مكتب المقاطعة الموجود في كل قطر عربي. فالمقاطعة كانت فعالة عبر السنوات وأفضت إلى خسائر هائلة تكبدها الكيان تُقدر اليوم بنحو 95 مليار دولار. وإذا كانت المقاطعة مدعومة بمقاومة سلمية، فالخسارة المقدرة للفلسطينيين ستبلغ 12 مليار دولار في مقابل خسائر للكيان تصل إلى 80 مليار كما جاء في تقرير لمركز «راند كوربوريشن» أصدره سنة 2014 حول الكلفة المحتملة وفقاً لعدّة سناريوهات. فالمقاطعة ستكون مكلفة للفلسطينيين لكن الكلفة على الكيان ستكون تقريباً سبعة أضعاف. لذا، يمكن تفعيل مكتب المقاطعة عبر الدعم الذي يمكن أن تقدّمه الدول الرافضة للتطبيع مثل الجزائر وتونس والكويت.

إنشاء صندوق شعبي لدعم الشعب الفلسطيني

هدف إنشاء الصندوق الشعبي لدعم الشعب الفلسطيني، المساعدة على مقاطعة المنتجات الصهيونية في الضفة ومقاطعة العمل وراء الخطّ الأخضر. ليس سهلاً تحقيق ذلك، لكن أقوى إشارة لمقاومة التطبيع في الوطن العربي تأتي من فلسطين. الدعم الشعبي العربي مطلوب بشكل ملّح. ستكون هناك صعوبات لوجيستية منها خطر الفساد في تأمين المساعدات المالية كبديل جزئي من الخسارة التي سيتحمّلها الشعب الفلسطيني، لكن لا بد من ذلك. من جهة أخرى، إن مقاطعة البضائع الصهيونية، وعدم تقديم اليد العاملة الرخيصة والعالية الإنتاجية، سيضرّ مباشرة بالاقتصاد الصهيوني. انتفاضة جديدة تقاطع المنتجات الصهيونية (حتى لو كانت سلمية)، بالإضافة إلى عصيان مدني في وجه سلطات الاحتلال، قد تؤدّي سمعة الكيان وتجلب الضغوط الدولية عليه.

المقاومة الفكرية الاقتصادية

التطبيع مع الكيان جزء من مشروع العولمة الهادف إلى إخضاع الدول الناشئة لنظام اقتصادي دولي تتحكّم فيه دول الشمال بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص. وبما أن الترويج الفكري للتطبيع يستند إلى تلويح بنمو التجارة الخارجية للدولة المطبّعة، فإن نقض هذا النموذج التنموي ينفي جدوى التطبيع. كما أشار الدكتور نجيب أقصبي حول التجربة المغربية فإن «الشراكة التجارية» و«التجارة الحرّة» مع الولايات المتحدة كانت بشكل سافر لصالح الولايات المتحدة وعلى حساب المغرب. لذا يجب أن يكون هناك فكر اقتصادي جديد يناهض الفكر الاقتصادي الغربي الذي يشكل حجّة لسياسات غير مقبولة من وجهة نظر الدول الناشئة وفي هذه الحال الدول العربية.

من جهة أخرى فإن الرد على التطبيع كنموذج اقتصادي للتنمية يكمن عبر التشبيك الاقتصادي بين الدول العربية وليس مع الكيان الصهيوني الذي لا يستطيع أن يقدّم ما تحتاجه الدول العربية. وبمعزل عن هذه الاعتبارات، إن التطبيع مع الكيان هو انحراف أخلاقي لا يجوز أن نقع فيه. ففي المقابل هناك سبل أخرى للتنمية والرخاء يمكن سلوكها، لكنها تحتاج لقرارات شجاعة تكرّس استقلالية القرار الوطني أمام الإملاءات الخارجية التي منها التطبيع مع العدو.

موجة التطبيع القائمة تدلّ، في رأينا، على:

- ضعف الموقف الصهيوني والأميركي. بات واضحاً أن التطبيع الذي فُرض بموجب اتفاقية سلام مع العدو، لا يحظى بأي نجاح بسبب مقاومة الشعب في كل من مصر والأردن. ولا بد من تسجيل تساهل السلطة تجاه المقاطعة الشعبية للتطبيع. ويمكن اعتبار تطبيع بعض دول الخليج بمثابة عدوان صريح على أمن الأمة، وخصوصاً على أمن مصر والأردن ولبنان وسورية. هذه الدول المطبّعة لم تقاتل الكيان، وبالتالي لن تؤثّر في المعادلة الاستراتيجية لموازين القوّة، أي أن تأثيرها سيكون محدوداً جداً.
- التطبيع لم يعد بالفوائد الاقتصادية المرتقبة للدول المطبّعة، بل أضاف لمصلحة الكيان الذي أضاف فوقها مكسباً سياسياً كبيراً.
- المقاومة الشعبية ضرورة لمواجهة التطبيع كما أنها فعّالة إذا توافرت الإرادة التي تستطيع تجاوز العقبات اللوجستية.
- تجربة الغاز الفاشلة بين مصر والكيان تشير إلى أن العدو لا يستطيع حماية خط الأنابيب. لعل ذلك درس يمكن الاستفادة منه إذا أقدمت الإمارات والكيان على مدّ أنبوب وسكّة حديد بين الخليج والكيان.
- ضرورة إنشاء صندوق شعبي عربي لدعم الصمود الفلسطيني في مقاطعة المنتجات الصهيونية والانكفاء عن العمل في اقتصاد الكيان.

**باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

*** هذا المقال هو الحلقة الأخيرة من الورقة التي أعدها الباحث والكاتب الاقتصادي والسياسي، زياد حافظ بعنوان: «البعد الاقتصادي للتطبيع: الواقع والمواجهة»، والتي قدّمها في منتدى «متحدون ضد التطبيع» في 21 شباط 2021. يقول حافظ إن مهمة الورقة ليست تعداد المكتسبات التي حققها الكيان الصهيوني من خلال اتفاقيات السلام والتطبيع غير الرسمي الذي تعمّم في التسعينيات، بل التركيز على فكرة اساسية أن هذه الاتفاقيات لم تؤدّ إلى تحسين المشهد الاقتصادي للدول التي أقدمت على تلك الخطوة**

التطبيع في ظل ترامب

في الأشهر الأخيرة من ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حصلت سلسلة اتفاقيات تطبيع مع عدد من الدول العربية هي بمثابة ربح سياسي صافٍ للكيان الصهيوني، وإن كان ربحاً مضخّماً. ونالت هذه الاتفاقيات ترويجاً إعلامياً واسعاً وسط محاولات الدول المطبّعة استغلالها لتسويق سردية قائمة على إظهار الفوائد الاقتصادية. غير أن التجربة التاريخية مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، تشير إلى أن الكيان الصهيوني هو المستفيد سياسياً عبر خروج مصر من دائرة الصراع، أو الأردن كبوّابة للخليج.

-المغرب: يشير الاقتصادي نجيب الأقصبي إلى أن منافع التطبيع وهمية. هو يستند إلى اتفاقية الشراكة مع الولايات المتحدة التي أفضت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري من 5 مليارات دولار في 2006 إلى 25 مليار دولار في 2019. عن أي مكسب يمكن الحديث إذاً؟ فالوعود بألبن والسلوى ليست إلّا لتطمين المشكّكين في جدوى التطبيع بينما الدلائل التاريخية تشير إلى العكس. لذا، ليس هناك تأكيد بأن العلاقة بين المغرب والكيان الصهيوني ستأتي بمكاسب اقتصادية ذات أهمية للمغرب مقارنة بما سيحصل عليه الكيان الصهيوني، وذلك بمعزل عن عدم أخلاقية التطبيع مع العدو الوجودي للعرب وللمسلمين.

-السودان: قد تكون حالة السودان أسوأ، لأن أطماع الكيان بمياهه وثرواته الزراعية تفوق أي مكاسب قد يحصل عليها السودان. وفي العموم، إن الشعب السوداني ليس جاهزاً لتقبّل التطبيع، بل سيقاومه لأنه ينقض الموروث التاريخي الذي يتمسّك به. كذلك لا بد من الإشارة إلى أن سدّ النهضة الاثيوبي الذي يحظى بتشجيع صهيوني يمثّل خطراً مباشراً على السودان ومصر. لذا، يتوقع مواجهة حادّة بين الشعب والسلطة الجديدة التي تخلّت بشكل صريح عن ثوابت الأمة.

-الإمارات والبحرين: إذا تحققت الاتفاقيات التي يُشار إليها بين الكيان والإمارات والبحرين لجهة تطوير المرافق وخطوط نقل الغاز والنفط من الخليج إلى شرق المتوسط، تشكّل عدواناً صريحاً على مصر، لبنان، سورية، والأردن. فالتطبيع تلازم مع ضرب مرفأ بيروت، ومع مشاريع خطوط سكك حديدية تربط مرفأ حيفا بالخليج متجاوزة قناة السويس ومهددة أمن الأردن لجهة التعرّض الأمني الحتمي لذلك الخط.

كما أن المستفيد الأكبر هو الكيان الطامع بالرساميل الإماراتية والخليجية، بينما الاستفادة من التكنولوجيا الصهيونية ستكون محظورة كما حُظر الاستثمار الإماراتي في مرافئ الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة والكيان الصهيوني ثابتان في عدم الإيفاء بالتعهدات أو في تحويرها لصالحهما بسبب اللاتوازن في القدرات بين الطرف الإماراتي والخليجي والطرف الأميركي والصهيوني.

عين العدو على الرساميل والنفط والغاز بينما النظام القائم لا يسعى إلّا لحماية حكمه من غضب الشعب الإماراتي. لكن الخطورة تكمن في مباشرة السلطات الإماراتية بممارسة القمع لكل من يعارض التطبيع وأن تعمل على تغيير المناهج التربوية لجعل التطبيع مع الكيان الصهيوني أمراً مقبولاً. كما أن التخلّي عن القضية الفلسطينية وعدم اعتبارها أولوية هي أيضاً ضربة قاسية لثوابت الأمة.

أما في البحرين، فالشعب البحريني كان وما زال سيستمر مقاوماً للتطبيع مع الكيان وسيستمر في تصعيد المقاومة عبر التشهير وفضح كل من يقدم على تطبيع اقتصادي مع الكيان.

أما التضخيم الإعلامي للتطبيع فمصدره الكيان في الدرجة الأولى للتغطية على الإخفاقات التي يواجهها. فما صدر في بعض وسائل التواصل الاجتماعي الإماراتي من تزايد في اللقاءات والتجبيل لا يمثل رأي أكثرية الإماراتيين كما أبرزته بعض مراكز استطلاع الرأي العام.

إحصاءات

9,6 مليارات دولار من السلع تمرّ يومياً عبر قناة السويس

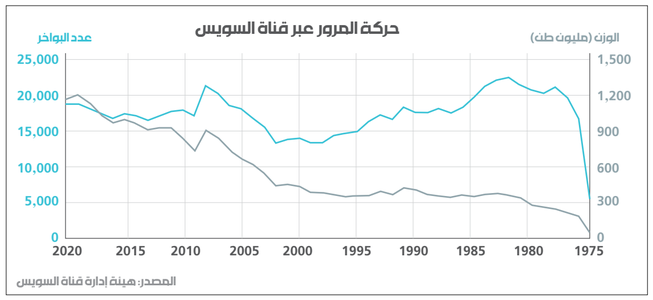

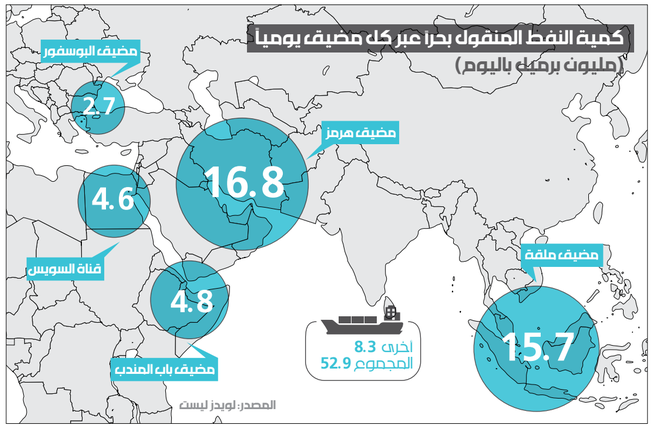

- يوم الأربعاء الماضي تسبّب جنوح باخرة Ever Given التابعة لشركة Evergreen التايوانية بانسداد قناة السويس بشكل كامل.
- الباخرة طولها 400 متر ووزنها 200 الف طن وكانت تبحر من الصين إلى أوروبا.
- أقصر طريق بديلة من رحلة الباخرة، تتطلب الالتفاف حول أفريقيا من الخارج بمسافة 6100 كيلومتر إضافي و12 يوماً.
- يمرّ من خلال القناة ما بين 10% و12% من حركة التجارة البحرية العالمية، لذا فإن هذه الحادثة قد تتسبّب بنقص في حاويات النقل عالمياً بسبب تأخّر الحركة التجارية البحرية. بالأخص إذا لم يتم حلّ الموضوع في وقت قصير.
- يبلغ حجم النفط الذي يمرّ عبر قناة السويس ما بين 5%و10% من النفط المنقول بحراً عالمياً، بالإضافة إلى 8% من الغاز المسيّل في العالم.
- كل يوم إضافي من انسداد القناة يؤخّر ما بين 3 و5 ملايين برميل نفط، وهو ما أدّى إلى ارتفاع إضافي في أسعار النفط والغاز.
- تداعيات هذه الحادثة انعكست أيضاً على أسعار نقل البضائع البحرية، فحتى يوم السبت الماضي كانت هناك 320 باخرة تنتظر للمرور عبر القناة.
- في عام 2020 عبرت 19000 باخرة عبر القناة، أي بمعدّل 50 باخرة يومياً.
- بحسب شركة «لويدز ليست»، تُقدّر حركة المرور المتجهة غرباً عبر قناة السويس بنحو 5,1 مليارات دولار يومياً. أما حركة المرور شرقاً فتُقدّر بنحو 4,5 مليارات دولار يومياً.
- تقدّر شركة «لويدز ليست» أن انسداد القناة يؤخّر ما معدّله 400 مليون دولار من البضائع كل ساعة.

رسم بياني

تطوّر اللامساواة في الدخل حول العالم (2006 - 2019)

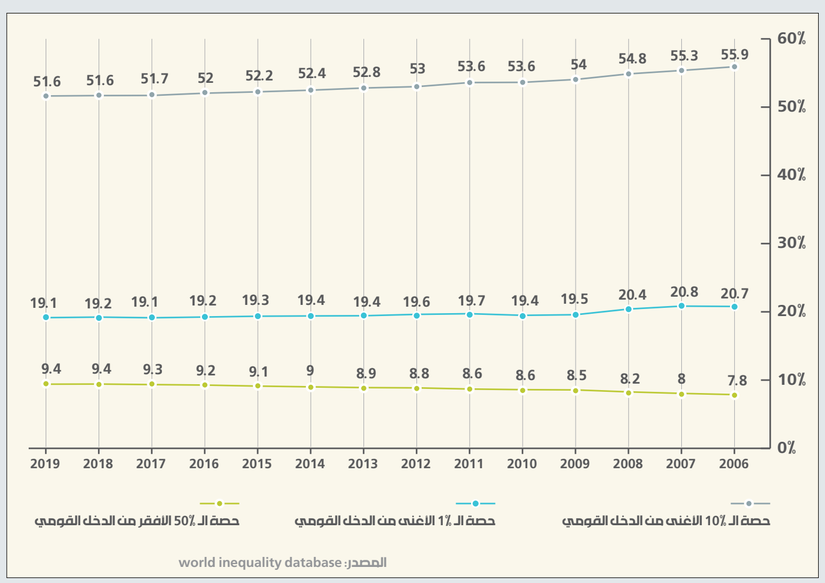

مقال

تحت عباءة الطائفة [5]
سقوط المنظومة أم وكلائها؟

الأمجد سلامة

حين اختير رفيق الحريري رئيساً للحكومة في عام 1992، لم يكن رجلاً من خارج منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني آتياً ليخلّص اللبنانيين من تداعيات الحرب الأهلية، بل كان من صلب المنظومة. فمنذ مطلع الثمانينات تحرّك في الساحة اللبنانية كوكيل لرأس المال السعودي (هنا يجب أن نكون واضحين بأن رأس المال السعودي غربي المنشأ ولا يمكن اعتباره غير غربيّ).

المستثمر رئيس الحكومة

يشير الياس سابا، في ورقته البحثية «تحليل الأزمة الاقتصادية وأسبابها في ضوء تداعيات الحرب وسياسات إعادة الإعمار»، إلى أن حكومات الرئيس رفيق الحريري الثلاث الأولى ساهمت في تثبيت سياسات الإنفاق التوسعية التي انتهجها الرئيس أمين الجميّل في الثمانينات. وأنّ هذه السياسات ساهمت في تضخّم الدين العام بوتيرة متسارعة جدّاً، ولا سيما مع ترسيخ الرئيس الحريري نهج التفلّت المالي والمحاسبي في إدارة الدولة. بالإضافة إلى أن سياسات تثبيت سعر الصرف كانت ذات كلفة عالية على الدولة اللبنانية. ويضيف: رغم أن سياسات الحريري كانت نيوليبرالية إلّا أنّه طبّقها بطريقة تحفظ «الفرادة اللبنانية» وحافظ على الاحتكارات.

أضاف الحريري إلى هذه الاحتكارات، احتكاراً جديداً، وهو الاحتكار العقاري. سياسات إعادة الإعمار الحريرية، بحسب هانس باومان، في كتابه «المواطن الحريري»، انتهجت مبدأ المراكمة عبر نزع الملكية، وخصوصاً في تجربة إعادة إعمار وسط بيروت. فاستعمل التمويل الخليجي، ليؤسّس «سوليدير» بالتواطؤ مع الطوائف، سواء عبر موافقة الزعماء الممثّلين لها في المستويات السياسية كافة (الحكومة ومجلس النواب) أو عبر موافقة المؤسّسات الدينية التابعة لها (أوقاف الطوائف المسيحية والإسلامية كانت تملك عقارات في وسط بيروت).

وبالإضافة إلى خلقه احتكارات جديدة عبر رأس مال غربي، عزّز الرئيس الحريري وضع المصارف اللبنانية عبر تكثيف أرباحها، علماً بأن القطاع خرج من الحرب الأهلية من دون أن يلحق به أذى يُذكر. تم ذلك عبر إدخال المصارف اللبنانية في لعبة تمويل الإنفاق المتفلّت للدولة اللبنانية. يعرض غسان ديبة، في بحثه «الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار ما بعد الحرب في لبنان»، بداية هذا المسار عبر إشراك المصارف في شراء سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بين عامي 1993 و1997، ثمّ عبر مشاركتها في شراء سندات اليوروبوندز منذ عام 1998. فعندما بدأت تنضب رؤوس الأموال التي دخلت لبنان على شكل قروض ومساعدات لإعادة الإعمار، تكاتفت المصارف اللبنانية مع الدولة لتنفيذ شروط مؤتمرات باريس واحد واثنين، في سبيل دخول المزيد من رؤوس الأموال الغربية. فعلى سبيل المثال، التزمت المصارف علناً بشراء سندات يوروبوندز بقيمة ملياري دولار بفائدة صفر بالمئة، تلبية لبعض شروط مؤتمر باريس 2.

يمكن تلخيص الفترة الأولى من التسعينات عبر ما استخلصه جوليان دينو وروبرت سبرينغبورغ في بحثهما «لبنان الحريري». يقولان إنّه بحلول عام 1998 أصبح صعباً التمييز بين محفظة رفيق الحريري الخاصّة والخزينة اللبنانية، لأنّه كان أكبر مالك أسهم في القطاع المصرفي اللبنانيّ. وعبر نموذج إعادة الإعمار وعلاقة المصارف بتمويله، تبيّن أنّ أكبر مستفيد من سياسات رئيس الحكومة رفيق الحريري كان المستثمر رفيق الحريري. لكن دينو وسبرينغبورغ قيّما حالة لبنان كدولة خارجة من حرب أهلية وبحاجة لإعادة إعمار، وأغفلا تاريخ منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني. تاريخ تطوّر هذه المنظومة يشي بأنّ الحريري عزّزها من خلال دوره كوكيل أساسي لأحد روافد رأس المال الغربي إلى لبنان.

أعمدة المنظومة

تأسّست منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني على ثلاثة أعمدة رئيسية؛

- العمود الأول: الطوائف، بما هي مؤسّسات تعيّن الحدود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجماعات الطائفية، وتشكّل محور تحديد مصلحة الجماعات.
- العمود الثاني: رأس المال الغربي، الذي شكّل الدافع الحقيقي خلف دوران العجلة الاقتصادية في الأسواق اللبنانية، وخصوصاً أسواق جبل لبنان، خلال القرون الثلاثة الماضية.
- العمود الثالث: وكلاء رأس المال الغربي في لبنان، الذين شكّلوا طبقة كبار التجار بداية، ثمّ طبقة المصرفيين. هؤلاء الوكلاء يتمتعون بحمايات الطوائف. لكل طائفة حصّة من الطبقات التي شكّلها الوكلاء، فتكون الحصّة متناسبة مع تمثيل أو مساهمة أبناء الطائفة من الوكلاء في احتكار رأس المال الغربي.

هذه المنظومة نسجت بإحكام، خيوط الأزمة التي يعيشها اللبنانيون اليوم. تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بقيمة مرتفعة لم يكن فكرة ابتدعتها الحريرية السياسية، بل هو من صلب البنى الأساسية للاقتصاد اللبناني، ومن الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تفكّك الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان في عام 1949، وإلى الانفصال المالي والنقدي بين البلدين. هذه النزعة اللبنانية للمحافظة على سعر صرف مرتفع لليرة مردّها إلى الرغبة بدعم نمط الاقتصاد الاستهلاكي، وبالتالي الحفاظ على مصالح طبقة التجار اللبنانيين وتكثيف أرباحهم. هذه الطبقة كانت تمثّل في بداية الخمسينات وكلاء رأس المال الغربي في لبنان، أي أحد الأعمدة الأساسية لمنظومة الاقتصاد السياسي اللبناني. وثبات سعر صرف الليرة بقيمة مرتفعة لم ينقطع إلّا في الفترة الممتدة بين عامي 1982 و1992، ثمّ في الفترة الراهنة بعد تشرين ثاني 2019.

وأيضاً من الخيوط السميكة التي نسجتها المنظومة، والتي شكّلت أحد الأسباب المباشرة للأزمة اللبنانية الراهنة، هو خيط سلوك المصارف الاستثماريّ. فهذه المصارف نشأت وتضخّمت كواجهة أخرى لوكلاء رأس المال الغربي، ولطالما كانت ولّادة للأزمات في السوق المالية اللبنانية، بداية من أزمة بنك إنترا مروراً بأزمة شبكة مصارف روجيه تمرز في نهاية الثمانينات ووصولاً إلى الأزمة الراهنة. منذ النشأة الحقيقية لهذا القطاع في الخمسينات، كان استثمار أموال المودعين المتزايدة باطّراد إمّا في تمويل الاستيراد عبر كبار التجار والمحتكرين، أو في تمويل القطاع العقاري (بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاع العقاري قبل عام 1975 نحو 40% من القيمة الإجمالية للقروض)، أو في الاستثمارات الخطرة في أسواق المال العالمية (بالأخص في قروض دول العالم الثالث). واستمر هذا النهج بعد الحرب، فتحول توجيه الاستثمارات الخطرة إلى تمويل إنفاق الدولة المتفلّت.

هذا النهج التاريخي، الذي يتجنّب الاستثمارات طويلة الأمد (مثل تمويل القطاعات الإنتاجية)، حماه وعزّزه، وجود حصص وازنة لمعظم الطوائف في الطبقات التي شكّلها وكلاء رأس المال الغربي (وبعد الحرب الأهلية كل الطوائف تمثّلت ولو بنسب متفاوتة في هذه الوكالة). فالتوسّع في الإنفاق الحكومي، وما ترتب عنه من دين عام، كان برعاية المنظومة أيضاً. فكان أن نَسجت أحد الخيوط التي أدّت إلى إفلاس الدولة اللبنانية وعزّزت السلوك الاستثماري المتهوّر للمصارف اللبنانية.

استغلال اللحظة

القول اليوم إن الأزمة التي تعصف بلبنان هي نتيجة نظام سياسي يشجّع المحاصصة، أو نتيجة طبقة سياسية فاسدة، أو حتى نتيجة طبيعة نظام حكم الطائفية، هو تبسيط لمشهد شديد التعقيد وذي عوامل متشابكة وضاربة في التاريخ. ما يعيشه اللبنانيون اليوم هو نتيجة منظومة الاقتصاد السياسي التي تشكّلت قبل تشكّل الكيان في عام 1920. هي المنظومة التي لطالما حافظت على اقتصاد قائم على قطاعات الخدمات غير المنتجة، والتي دمّرت فرص ومقدّرات الإنتاج على مدى تاريخ الكيان منذ التأسيس إلى اليوم. وهي حافظت على استمراريتها أكثر من 100 عام عابرة كلّ الأزمات والحروب من خلال إعادة إنتاج نفسها بأشكال متعدّدة وبلاعبين جدد كلّما اقتضت الحاجة لذلك. عمادها الدائم الأعمدة الرئيسية الثلاثة: حماية الطوائف، رأس المال الغربي، وكلاؤه.

لطالما ظهر التعاون والتشابك بين هذه الأعمدة الثلاثة في الأزمات التي عصفت بالمنظومة. حيث كانت تختار الأخيرة أيَّ الوكلاء ينجو وأيّاً منهم يُستبدل تبعاً لتوفّر الحمايات الطائفية لكل وكيل داخل المنظومة. وأبرز الأمثلة على هذا الأمر كان كيفية تعامل المنظومة (ممثلة بمصرف لبنان والحكومات) مع أزمات بنك إنترا (في عام 1966) وشبكة مصارف تمرز (في عام 1989)، إذ أنقذت مصارف عبر Bail In وتركت أخرى فريسة للإفلاس. وربّما أقرب الأمثلة للبال هو كيفية تعامل المنظومة مع إخفاقات الاستثمارات الخارجية لبعض المصارف اللبنانية التي تتمتع بحماية المنظومة، عبر Bail In ضخم، أُطلق عليه اسم «الهندسات المالية». أما ما تفعله المنظومة اليوم، من خلال تعاملها مع الأزمة فهو محاولة إعادة إنتاج نفسها مجدّداً من خلال Bail In جديد، عبر طباعة الليرات وضخّها في السوق بواسطة المصارف لتذويب خسائرها، والإيحاء بأن المصارف ليست متعسّرة.

لكن هذه المحاولة لن يُكتب لها النجاح اليوم في ظل الظروف الراهنة. فبينما كانت الأزمات السابقة تُحلّ عن طريق تفعيل التشابك بين الأعمدة الثلاثة، إلّا أن الأزمة الراهنة تفتقر إلى تعاون رأس المال الغربي. فالطوائف وحماياتها حاضرة تعمل على صدّ أي مشروع لإسقاط ممثليها في المنظومة أو حتى القبول بإعلان إفلاس ولو مصرف واحد، بينما وكلاء رأس المال الغربي يقاتلون بكل ما أوتوا من قوّة وتحت مظلّة المنظومة للحفاظ على مواقعهم، ولكن رأس المال الغربي لا يدخل البلاد. وآخر محاولات إدخاله كانت عبر مشاريع «سيدر» التي تعثّر تمريرها في مجلس النواب عام 2018. وهذا سبب لجوء المنظومة إلى «الهندسات المالية»، ذات الكلفة الباهظة جداً على اللبنانيين، لتقديم Bail In بهدف إنقاذ المصارف التي فشلت استثماراتها الخارجية في عام 2014.

> الطوائف وحماياتها حاضرة لصدّ أي مشروع يهدف إلى إسقاط ممثليها في المنظومة أو حتى القبول بإعلان إفلاس ولو مصرف واحد، بينما وكلاء رأس المال الغربي يقاتلون بكامل قوّتهم تحت مظلّة المنظومة للحفاظ على مواقعهم

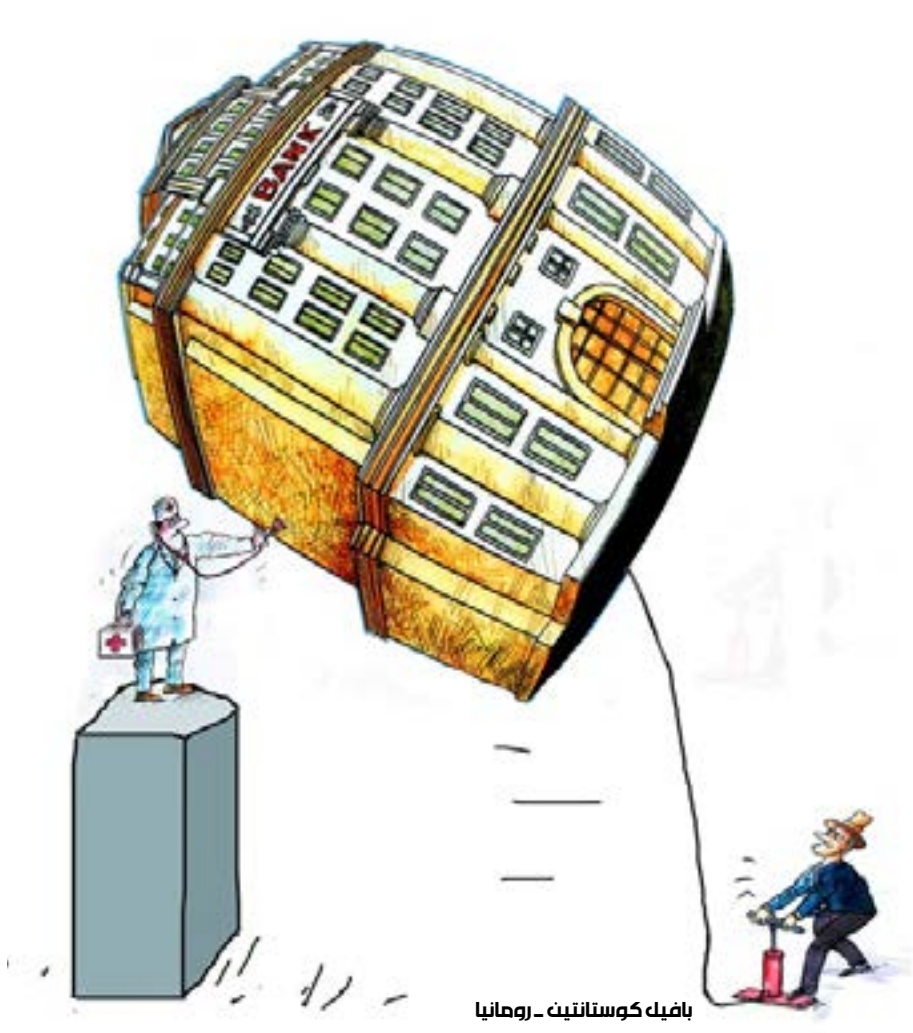

بافيل كوستانتين ـ رومانيا

أما لماذا وكيف انقطع دخول رأس المال الغربي إلى لبنان، فهو مجال بحث آخر، لأن المهم اليوم، هو أنّنا أمام فرصة نادرة للتخلّص من منظومة اقتصاد سياسي كانت مسؤولة عن شقاء عشرات الملايين من اللبنانيين منذ ما قبل تأسيس الكيان. فلبنان لم يكن جنة في أي يوم من الأيام، حتى قبل الحرب الأهلية. وإن كان في لبنان من جنّة فقد كانت للطبقات المستفيدة من منظومة الاقتصاد السياسي، أي لكبار التجار والمصرفيين، والمطوّرين العقاريين وسماسرة الصحة والتعليم. أمّا الطبقات المتوسّطة والفقيرة فلطالما عانت من سوء توزيع الدخل ومن تهجير أبنائها على يدي المنظومة.

اليوم، تتفتت هذه المنظومة رغم كلّ محاولات الطوائف ووكلاء رأس المال الغربي للحفاظ على وحدتها. لكنها تحتاج إلى العمود الثالث لتعيد إنتاج نفسها، أي إلى رأس المال الغربي. هذا الأخير لن يتدفق إلى لبنان في القريب العاجل، كما يظهر إلى الآن. القول اليوم بأن تغيير الطبقة السياسية أو نظام الحكم هو الحلّ، هو كلام شعبوي لن ينتج عنه إلّا تبديل اللاعبين فقط. الخطط التي تطرح حلولاً حقيقية يجب أن تقارب تعقيد المنظومة بصراحة، وأن تعترف بأنها نتاج تشابك تاريخي بين الطوائف (وهي العمود الأرسخ اليوم) ورأس المال الغربي ووكلائه. والأهم، يجب أن نعترف ضمناً بأن معالجة الأزمة تستوجب البحث في كيفيّة التخلّص من المنظومة بأقل المعاناة والأكلاف الممكنة. وأسهل الطرق وأقلّها كلفة قد يكون من خلال استغلال عدم رغبة رأس المال الغربي في التدفق إلى البلاد، الأمر الذي سيسفر عن انهيار المنظومة، على شكل تفتّت تدريجي لكلّ المصالح المرتبطة بها. اللحظة مناسبة.